الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرتضى من سيرة المرتضى)

العلامة المحقق
السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء الحادي والثلاثون

مركز نشر وترجمة مؤلفات العلامة المحقق
آية الله السيد جعفر مرتضى العاملي

عاملي، جعفر مرتضى ١٩٤٤م.

الصحيح من سيرة الإمام علي عليه السلام (المرتضى من سيرة المرتضى) /**السيد جعفر مرتضى العاملي**. قم: أيام، ١٤٣٢ ق.= ٢٠١٢م. = ١٣٨٩.

٥١٢ ص.

ISBN: ٩٧٨ـ ٩٦٤ـ ٩١٠٦٣ـ ٩ـ ٧ ‏ ‏ ‏ ٦٠٠،٠٠٠ ريال

فهرست نويسى بر اساس اطلاعات فيپا.

كتابنامه:

١. علي بن أبي طالب (ع)، إمام اول، ٢٣ قبل الهجرت ـ ٤٠ ق سر گذشت نامه. ٢ . إسلام ـ تاريخ از آغاز تا ٤١ ق. ألف. عنوان ب. عنوان: المرتضى من سيرة المرتضى.

٣ ص ٤٢ع ‏ BP ٣٧/٣٥ ‏ ‏ ٢٩٧/٩٥١

١٣٨٩

اسم الكتاب:	**الصحيح من سيرة الإمام علي عليه السلام**
اسم المؤلف:	**السيد جعفر مرتضى العاملي**
الناشر:	**نشر أيام**
الطبعة:	**الأولى ١٤٣٢ هـ.ق = ١٣٨٩ هـ.ش =٢٠١٢ م**
عدد المطبوع:	**٢٠٠٠ نسخة**
سعر الدورة: ٣١ ـ ٤٥	**٦٠٠٠٠ توماناً**
ردمك ج٣١:	**٩٧٨ ـ ٩٦٤ ـ ٩١٠٦٣ ـ ٣ ـ ٥**

العنوان: ايران ـ قم ـ ٤٥ متري صدوق ـ صدوقي ٦ پلاك ٢٠ تلفن: ٠٩١٢٦٥١٨٨١٤ ـ ٠٩١٢١٥١٧٦٧٧

اين اثر با حمايت معاونت محترم فرهنگي وزارت فرهنگ وارشاد اسلامى طبع شده است

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل التاسع:

عقر الجمل..

عائشة تريد قتل علي ×:

وقد روى المفيد عن الإمام الصادق، عن الباقر «عليهما السلام»، عن محمد بن الحنفية: أن علياً «عليه السلام» لما وصل إلى الجمل قرع الهودج برمحه، أو بعصاً، ثم قال:

هيه يا حميراء، أردت أن تقتليني كما قتلت ابن عفان؟! أبهذا أمرك الله، أو عهد به إليك رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

قالت: ملكت فاسجح.

فقال «عليه السلام» لمحمد بن أبي بكر: أنظر، هل نالها شيء من السلاح!!

فوجدها قد سلمت، لم يصل إليها إلا سهم خرق في ثوبها خرقاً، وخدشها خدشاً ليس بشيء.

فقال ابن أبي بكر: يا أمير المؤمنين، قد سلمت من السلاح إلا سهماً خلص إلى ثوبها، فخدش منه شيئاً.

فقال علي «عليه السلام»: احتملها، فأنزلها دار ابني أبي خلف الخزاعي[1].

ثم أمر مناديه، فنادى: لا يدفف[2] على جريح، ولا يتبع مدبر. ومن أغلق بابه فهو آمن[3].

ونقول:

لا بأس بالتأمل في الأمور التالية:

قرع الهودج:

ذكرت هذه الرواية وغيرها: أن علياً «عليه السلام» قد قرع هودج عائشة برمحه، أو بعصاً كانت معه، فهل أراد «عليه السلام» بقرعه لهودجها أن يؤذنها بأنه سوف يتكلم، وعليها أن تسمع..

أو أنه «عليه السلام» فعل ذلك استهانةً بها.

أو أنه أراد إفهامها أن ما فعلته قد أسقط حرمتها، وإنما يعاملها بالعفو، والصفح، لا لأنها تستحق ذلك، بل إكراماً لرسول الله «صلى الله عليه وآله».

أو أراد كل هذا الذي ذكرناه؟! لعل هذا هو الأولى والأرجح..

---

(1) هي أعظم دار في البصرة كما في الطبري.

(2) دفف على الجريح، كذفف: أجهز عليه. راجع: لسان العرب ج9 ص105.

(3) الأمالي للمفيد ص24 و 25 وبحار الأنوار ج32 ص268 وفضائل أمير المؤمنين للكوفي ص87.

أردت أن تقتليني؟!:

وقد قال «عليه السلام» لعائشة: أردت أن تقتليني، كما قتلت ابن عفان؟!

وهذا يدفع المزاعم التي تقول: إنها أرادت الإصلاح.

أو أنها قد خدعت وتأثرت بطلحة والزبير، وانقادت لهما.. إذ كيف تكون تابعة لطلحة والزبير، وكيف يكون هدفها الصلح، وهي تريد قتل إمامها؟! وهو أحد الفريقين الذين يفترض أن تصلح بينهما، فهل يكون الصلح بقتل أحد الفريقين؟!

ويلاحظ: أنها لم تنكر ما قاله أمير المؤمنين «عليه السلام»، ولم تعتذر منه، ولم تظهر ندماً، بل اكتفت بطلب الصفح الجميل، وعدم العقوبة!!

عائشة قتلت عثمان:

1 - وقد قال «عليه السلام» لها: إنها عائشة هي التي قتلت عثمان، ولم تنكر ذلك، ولم تعتذر، ولم تناقش، ولم تسأل عن الدليل الذي يثبت عليها ذلك.. ربما لأنها كانت تعلم: أن إنكارها يوجب لها فضيحة أخرى، من حيث إيجابه ظهور الكذب منها، وهذا ما كانت تتحاشاه، ولا يمكن أن تساعد عليه.

2 - وكلام علي «عليه السلام» هذا قد أظهر لنا أكثر مما كنا نتوقعه، فقد كنا نظن أن اتهامها في أمر عثمان كان يقتصر على

التحريض عليه، إلى حد الأمر بقتله، ولكن علياً «عليه السلام» يقول: إنها هي القاتلة لعثمان فعلاً.. وهي لا تنكر ذلك!!

3 - إن هذا يثير الكثير من الأسئلة حول دعواها أنها جاءت تطلب دم عثمان من علي «عليه السلام» ومن أصحابه، أو بعضهم على أقل تقدير.. فكيف تجرأت على إطلاق هذه الدعوى الباطلة، لكي تبرر بها تسببها بقتل عشرات الألوف من الناس..

4 - وقد قرَّر «عليه السلام»: أن القتال والقتل لا يبرّر إلا بأحد أمرين:

الأول: أن يكون الله تعالى هو الذي أمر بهذا القتل، وهذا ما لم يكن، ولم تدَّعِه عائشة. بل كان علي «عليه السلام» وأصحابه يطالبونها دائماً بتنفيذ أمر الله تعالى لها بالقرار في بيتها ولا تجد لهم جواباً..

الثاني: أن يكون رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد عهد إليها بذلك، وهذا غير حاصل أيضاً، ولم تدع لنفسها شيئاً من ذلك، بل اكتفت حين هزم جيشها بطلب الإحسان والعفو، دون أن تظهر توبة ولا ندماً..

هل نال عائشة شيء من السلاح؟!:

وقد لفت نظرنا سؤاله «عليه السلام» محمد بن أبي بكر، القادر على معرفة حال عائشة بدقة: إن كان قد نالها شيء من السلاح..

فأخبره بحالها بصورة دقيقة وتفصيلية، وظهر أن الأمر لم يزد على سهم خرق ثوبها، أو خدش منه شيئاً.. أو خدشها خدشاً ليس بشيء..

ولعله «عليه السلام» أراد بهذا التدقيق أن يتوقَّى ما ربما تشيِّعه عائشة عن جراح إصابتها، بهدف تحريك العواطف، والتأثير على المشاعر..

وهذا ما حصل بالفعل، فقد روت عائشة للناس حديث الجمل، فقالت فيه:

«ولحم الشر، فصار القوم ليس لهم همة إلا جملي، ولقد دخلت علي سهام فجرحتني.. فأخرجت ذراعها، وأرتنا جرحاً على عضدها، فبكت وأبكتنا»(1).

ملكت فاسجح:

وقد قالت عائشة لعلي «عليه السلام»: ملكت فاسجح، والإسجاح حسن العفو.. والذي يراجع سيرة علي «عليه السلام» في حرب الجمل يعرف أنه قد عامل الناكثين بأعظم الصفح. ويكفي أن نذكر هنا قول المعتزلي في شرح قوله «عليه السلام»: «واصفح مع الدولة تكن لك العاقبة»(2).

---

(1) الجمل للمفيد ص378 و (ط مكتبة الداوري) ص201 والجمل لابن شدقم ص49.

(2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج3 ص129 الكتاب رقم 69 وبحار الأنوار

«هذه كانت شيمة رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، وشيمة علي «عليه السلام».

أما شيمة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فظفر بمشركي مكة وعفا عنهم، كما سبق القول فيه في عام الفتح.

وأما علي «عليه السلام» فظفر بأصحاب الجمل، وقد شقوا عصا الإسلام عليه، وطعنوا فيه وفى خلافته، فعفا عنهم، مع علمه بأنهم يفسدون عليه أمره فيما بعد، ويصيرون إلى معاوية، إما بأنفسهم، أو بآرائهم ومكتوباتهم.

وهذا أعظم من الصفح عن أهل مكة، لأن أهل مكة لم يبق لهم لما فتحت فئة يتحيزون إليها، ويفسدون الدين عندها»(1).

عقر الجمل.. وما بعده:

1 ـ قال المعتزلي:

«قالوا: استدار الجمل كما تدور الرحا، وتكاثفت الرجال من حوله، واشتد رغاؤه، واشتد زحام الناس عليه، ونادى الحتات المجاشعي: أيها الناس، أمكم، أمكم! واختلط الناس، فضرب بعضهم بعضاً.

ج33 ص508 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص41.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص47 والأمالي للشيخ المفيد هامش ص24.

وتقصد أهل الكوفة قصد الجمل، والرجال دونه كالجبال، كلما خف قوم جاء أضعافهم، (حتى غرق الجمل بدماء القتلى)(1)، فنادى علي «عليه السلام»: ويحكم! ارشقوا الجمل بالنبل، اعقروه لعنه الله!

فرشق بالسهام، فلم يبق فيه موضع إلا أصابه النبل، وكان متجفجفاً(2)، فتعلقت السهام به، فصار كالقنفذ»(3).

2 ـ وقال أيضاً:

«ولقد كانت الرؤوس تندر عن الكواهل، والأيدي تطيح من المعاصم، وأقتاب البطن تندلق من الأجواف، وهم حول الجمل كالجراد الثابتة لا تتحلحل ولا تتزلزل، حتى لقد صرخ «عليه السلام» بأعلى صوته: ويلكم اعقروا الجمل، فإنه شيطان!

ثم قال: اعقروه وإلا فنيت العرب. لا يزال السيف قائماً وراكعاً حتى يهوى هذا البعير إلى الأرض.

فصمدوا له حتى عقروه، فسقط وله رغاء شديد، فلما برك كانت الهزيمة»(4).

---

(1) هذه الفقرة ذكرها عبد الله بن الزبير كما في كتاب الجمل للمفيد ص376 و 377 و (ط مكتبة الداوري) ص199.

(2) أي منتفشاً، كما يجثم الطائر على البيضة، ويلبسها جناحيه.

(3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص262.

(4) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص253 و 254

3 ـ وقال المعتزلي:

قال أبو مخنف: وحدثنا مسلم الأعور عن حبة العرني قال: فلما رأى علي «عليه السلام» أن الموت عند الجمل، وأنه ما دام قائماً فالحرب لا تطفأ، وضع سيفه على عاتقه، وعطف نحوه، وأمر أصحابه بذلك، ومشى نحوه والخطام مع بنى ضبة، فاقتتلوا قتالاً شديداً، واستحر القتل في بنى ضبة، فقتل منهم مقتلة عظيمة، وخلص علي «عليه السلام» في جماعة من النخع وهمدان إلى الجمل.

فقال لرجل من النخع اسمه بجير: دونك الجمل يا بجير، فضرب عجز الجمل بسيفه فوقع لجنبه، وضرب بجرانه الأرض، وعج عجيجاً لم يسمع بأشد منه.

فما هو إلا أن صرع الجمل حتى فرت الرجال كما يطير الجراد في الريح الشديدة الهبوب.

واحتملت عائشة بهودجها، فحملت إلى دار عبد الله بن خلف.

وأمر علي «عليه السلام» بالجمل أن يحرق ثم يذرى في الريح.

وقال «عليه السلام»: لعنه الله من دابة! فما أشبهه بعجل بني إسرائيل، ثم قرأ: **(وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا)**[1]»[2].

____

(1) الآية 97 من سورة طه.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص265 و 266.

وفي رواية عبد الله بن الزبير ما ظاهره: أن الزبير بعد عقر الجمل ولَّى منهزماً، وأن مروان قتل طلحة بعد عقر الجمل، وكان طلحة يريد الهرب[1].

4 ـ وقال ابن أعثم:

واحمرت الأرض بالدماء، وعقر من ورائه فعج ورغا.

فقال علي: عرقبوه، فإنه شيطان.

ثم التفت إلى محمد بن أبي بكر وقال له: انظر إذا عرقب الجمل فأدرك أختك فوارها.

قال: وبادر عبد الرحمن بن صرد التنوخي إلى سيفه، فلم يزل يقاتل حتى وصل إلى الجمل فعرقبه من رجليه جميعا، فوقع الجمل لجنبه وضرب بجرانه الأرض، ورغا رغاء شديدا، وبادر عمار بن ياسر فقطع أنساع الهودج بسيفه.

قال: وأقبل علي «رضي الله عنه» على بغلة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقرع الهودج برمحه ثم قال: يا عائشة، أهكذا أمرك رسول الله «صلى الله عليه وآله» أن تفعلي؟!

فقالت عائشة: قد ظفرت فأحسن.

فقال علي «رضي الله عنه» لمحمد بن أبي بكر: شأنك بأختك، فلا يدنو منها أحد سواك.

---

(1) الجمل للمفيد ص376 و (ط مكتبة الداوري) ص199 و 200.

فأدخل محمد يده إلى عائشة فاحتضنها ثم قال: أصابك شيء؟!

فقالت: لا، ما أصابني شيء، ولكن من أنت ويحك! فقد مسست مني ما لا يحل لك؟!

فقال محمد: اسكتي، فأنا أخوك محمد، فعلت بنفسك ما فعلت، وعصيت ربك، وهتكت سترك، وأبحت حرمتك، وتعرضت للقتل.

قال: ثم احتملها فأدخلها البصرة، وأنزلها في دار عبد الله بن خلف الخزاعي.

فقالت عائشة لأخيها: يا أخي! أنشدك بالله إلا طلبت لي ابن أختك عبد الله بن الزبير.

فقال لها محمد: ولم تسألين عن عبد الله؟! فو الله ما سامك أحد سواه!

فقالت عائشة: مهلاً يا أخي! فإنه ابن أختك، وقد كان ما ليس إلى رده سبيل، فأقبل محمد إلى موضع المعركة، فإذا هو بعبد الله بن الزبير جريحاً لما به.

فقال له محمد: اجلس يا مشؤوم أهل بيته! اجلس لا أجلسك الله!

قال: فجلس ابن الزبير وحمله محمد بين يديه وركب من خلفه، وجعل يمسكه وهو يميل من الجراح التي به حتى أدخله على عائشة، فلما نظرت إليه على تلك الحالة بكت، ثم قالت لأخيها محمد: يا أخي! استأمن له علياً، وتمم إحسانك.

فقال لها محمد: لا بارك الله لك فيه!

ثم سار إلى علي وسأله ذلك، فقال علي: قد آمنته، وآمنت جميع الناس(1).

5 ـ قال الشيخ المفيد «رحمه الله»: ونادى أمير المؤمنين «عليه السلام» محمد بن أبي بكر، فقال: سلها هل وصل إليها شيء من الرماح والسهام.

فسألها، فقالت: نعم، وصل إليَّ سهم خدش رأسي وسلمت منه، يحكم الله بيني وبينكم.

فقال محمد: والله ليحكمن عليك يوم القيامة، ما كان بينك وبين أمير المؤمنين «عليه السلام» حتى تخرجي عليه، وتؤلبي الناس على قتاله، وتنبذي كتاب الله وراء ظهرك؟!

فقالت: دعنا يا محمد، وقل لصاحبك يحرسني.

قال: والهودج كالقنفذ من النبل؛ فرجعت إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» فأخبرته بما جرى بيني وبينها، وما قلت وما قالت.

فقال «عليه السلام»: «هي امرأة، والنساء ضعاف العقول، تولَّ أمرها، واحملها إلى دار بني خلف حتى ننظر في أمرها».

فحملتها إلى الموضع، وإن لسانها لا يفتر عن السب لي ولعلي

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص333 و 334 و (ط دار الأضواء) ج2 ص482 و 483 وراجع: المناقب للخوارزمي ص188 و 189 و 190.

«عليه السلام»، والترحم على أصحاب الجمل(1).

6 - وقال الطبري:

كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن الصعب بن حكيم بن شريك، عن أبيه، عن جده قال: انتهى محمد بن أبي بكر ومعه عمار، فقطع الأنساع عن الهودج، واحتملاه، فلما وضعاه أدخل محمد يده وقال: أخوك محمد.

فقالت: مذمَّم.

قال: يا أخية، هل أصابك شيء؟!

قالت: ما أنت من ذاك؟!

قال: فمن إذاً؟! ألضُّلال؟!

قالت: بل الهداة.

---

(1) الجمل للمفيد ص371 و (ط مكتبة الداوري) ص197 و 198 وفي هامشه عن: أنساب الأشراف ص248 - 250 والأخبار الطوال ص151 وتايخ الأمم والملوك ج4 ص509 - 510 و 519 و 533 والفتوح لابن أعثم م1 ص489 - 490 والعقد الفريد ج4 ص328 ووقعة الجمل ص45 والأمالي للمفيد ص24 - 25 ومناقب آل أبي طالب ج3 ص161 - 162 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص263 وكشف الغمة ج1 ص243 ونهاية الأرب ج20 ص78 - 79 وبحار الأنوار ج32 ص265 - 269. وراجع: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5 ص247.

وانتهى إليها علي، فقال: كيف أنت يا أمه؟!

قالت: بخير.

قال: يغفر الله لك.

قالت: ولك(1).

7 - وقال الطبري:

كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: ولما كان من آخر الليل خرج محمد بعائشة حتى أدخلها البصرة، فأنزلها في دار عبد الله بن خلف الخزاعي، على صفية ابنة الحارث بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار، وهي أم طلحة الطلحات بن عبد الله بن خلف(2).

وكانت الوقعة يوم الخميس لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين، في قول الواقدي(3).

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص534 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص539.
(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص534 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص539.
(3) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص534 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص539 والفتنة ووقعة الجمل ص174 وتاريخ مدينة دمشق ج25 ص62 وراجع ص60 و 121 وج25 ص122 وراجع: النص والإجتهاد ص449 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص224 وتهذيب الكمال ج13 ص421 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج7 ص276.

ونقول:

لا بأس بملاحظة ما نذكره ضمن العناوين التالية:

الجمرة يصب عليها الماء:

قال محمد بن الحنفية: «وأحدقنا بالجمل، وصار القتل حوله، واضطربنا أشد اضطراب رآه راء، حتى ظننت أنه القتل. وصاح أبي: يا ابن أبي بكر، اقطع البطان. فقطعه، وتلقوا الهودج، فكأن ـ والله ـ الحرب جمرة صب عليها الماء»(1).

شجاعة عائشة!!:

ولست أدري ماذا أقول عن هذه القدرة الهائلة التي أظهرتها عائشة وهي تحارب أخا النبي ووصيه، وترى من حولها السيوفَ والرماحَ، وسائر وسائل الجلاد والكفاح، وهي تَقْطَعُ الأيدي والأرجل، وتَحْطِمِ الرؤوس والصدور، وتبقر البطون، وتقصم الظهور، وهنا عيون تفقأ، وهناك أوداج تشخب دماً، وروؤس تندر عن أجسادها؟! وهي تحرض الناس على المزيد من الذبح, والإكثار من القطع والجرح؟!

---

(1) راجع: الجمل للمفيد ص361 و (مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص192 وأرجع في هامشه إلى: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص514 ـ 515 ومروج الذهب ج2 ص375 وتجارب الأمم ج1 ص324 ونهاية الأرب ج20 ص70 وسمط النجوم ج2 ص441.

فهل هذه شجاعة نادرة, أم قسوة قلب ظاهرة؟! وتبلد حس أكيد, أم أن بغض علي وكل من تابعه وناصره قد أعشى العيون عن رؤية تلك الفجائع والفظائع؟!

غير أنني أحب أن أستدرك الإشارة إلى أن قسوة القلب، وتبلَّد الحس, وتحمل رؤية الفظائع, لا تلازم الشجاعة, لأنها قد تكون ممن يخاف من ظله, ولا يَشْجُعُ إلا بغيره.. غير أن محاربتها لوصي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وخروجها على إمام زمانها، بعد إخبارها بكل هذا الذي تقوم به من قبل الرسول «صلى الله عليه وآله» نفسه يجعلنا نتوقع أن لا تهتم لكل ما يجري حولها، وربما يكون من أسباب زهوها واعتزازها!!

عائشة لا ترحم أتباعها، ولا أعداءها:

وعن أبي داود الطهوي، عن عبد الله بن شريك العامري، عن عبد الله بن عامر: أن عبد الله بن محمد بن بديل الخزاعي قال لعائشة: أنشدك بالله، ألم نسمعك تقولين: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: علي على الحق والحق معه، لن يزيلا حتى يردا علي الحوض؟!

قالت: بلى.

قال: فما بدا لك؟!

قالت: دعوني والله لوددت أنهم تفانوا(1).

ونقول:

إن هذا إن دال على شيء، فهو يدل على أنها كانت تستعمل الناس كأدوات للوصول إلى هدف خاص بها ولا يمكن أن يكون هذا الهدف إلا شخصياً، وليس له أي ارتباط بمصالح المتقاتلين من الفريقين.

كما أنه يدل أن العاطفة الإنسانية قد انحسرت وتضاءلت لديها بصورة مخيفة.

ثم هو يشير إلى مشكلة في الوجدان الديني، والمراقبة للسلوك الشخصي في تطابقه مع المعايير الشرعية والإنسانية.

اعقروه لعنه الله:

ربما يعترض البعض على النص المتقدم: بأنه تضمن لعناً للجمل، مع أن النبي «صلى الله عليه وآله» لم يرض بلعن ناقة وكان في سفر، وقال: «لا تصاحبنا ناقة عليها لعنة»(2).

---

(1) الكافئة في إبطال توبة الخاطئة للمفيد ص34 و 35 وبحار الأنوار ج32 ص285 و 342 عنه، والجمل للمفيد (ط مكتبة الداوري) ص231.

(2) صحيح مسلم (ط دار الفكر) ج8 ص23 والمجموع للنووي ج4 ص395 والغدير ج11 ص92 وشرح مسلم للنووي ج16 ص147 وكتاب الصمت وآداب اللسان ص295 ورياض الصالحين ص615 وكنز

ويمكن أن يجاب:

بأنه «عليه السلام» قد بيَّن: أن هذا الجمل لم يعد بنظر أولئك المفتونين به مجرد حيوان عادي، بل فتن به الناس، وتحول إلى موجود مقدس، أو إلى صنمٍ يتبرك الناس، ويتمسحون به، إلى حد أنهم صاروا يشمون بعره، ويدَّعون: أنهم يجدونه أطيب رائحةً من المسك والعنبر. وقد تفانى الناس حوله في الدفاع عنه وفدوه بأرواحهم حتى غرق بدمائهم. ولو بقي قائماً فلربما أصروا على الدفاع عنه ولو لم يبق منهم أحد..

ولأجل ذلك، كان لا بد من إسقاط هيبته وقداسته في نفوسهم، فأطلق «عليه السلام» لعنته له. ثم أكد على ذلك بوصفه بأنه شيطان(1).

وربما كان ذلك صحيحاً، فإن للحيوانات أيضاً أنفساً قد تكون

العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج3 ص618 وراجع: الترغيب والترهيب ج3 ص2474 ومسند أحمد ج6 ص72 و 258 و 138 وج4 ص429 و 420 و 423 وسنن الدارمي ج2 ص 288 وسنن أبي داود ج3 ص26 ودلائل الصدق ج1 ص416 و 417.

(1) مناقب آل أبي طالب ج2 ص346 وبحار الأنوار ج32 ص182 و 201 و 187 وج60 ص328 وشجرة طوبى ج2 ص324 ورسائل المرتضى ج4 ص36 والأمالي للمفيد ص59 والإحتجاج ج1 ص240 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص253 والمناقب للخوارزمي ص188.

طاهرة رضية، كما كان الحال بالنسبة لبغلة رسول الله «صلى الله عليه وآله» التي كان يركبها علي «عليه السلام» أيضاً، وخصوصاً في حرب الجمل، وكانت لها مكانة في نفوس الناس، وكما هو الحال بالنسبة لحماره «صلى الله عليه وآله» المسمى بيعفور، وكلب أهل الكهف، وهدهد سليمان، والنملة التي تكلمت فتبسم سليمان «عليه السلام» ضاحكاً من قولها. وكذا الحال بالنسبة لفرس الإمام الحسين «عليه السلام».

ووردت في الروايات أحاديث كثيرة تمدح بعض الحيوانات، والطيور، والهوام، وتشير إلى كراهة قتلها كالهدهد(1)، والعنكبوت(2)، واستحباب اقتنائها والرفق بها.. كما هو الحال في الحمام الراعبي(3) والورشان(1) وغير ذلك..

---

(1) بحار الأنوا ر ج61 ص364 وج10 ص271 وراجع: قرب الإسناد ص294 والكافي ج6 ص224 وتهذيب الأحكام ج9 ص19 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج23 ص349 و (الإسلامية) ج16 ص248 ومستدرك الوسائل ج16 ص121 ومستدرك سفينة البحار ج10 ص493 ومسند الإمام الرضا ج2 ص318.

(2) بحار الأنوار ج17 ص392 وج19 ص77 و 40 ومستدرك سفينة البحار ج2 ص430 والدر المنثور ج3 ص240 وإمتاع الأسماع ج5 ص269 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج2 ص209.

(3) بحار الأنوار ج44 ص305 وج45 ص213 وج62 ص15 وكامل

كما أن هناك حيوانات ذات أنفس خبيثة وشيطانية، ولا نشك في أن منها الخيول التي رضت صدر الحسين«عليه السلام» بحوافرها في كربلاء.. وكما هو الحال في الأحاديث الواردة في ذم الوزغ(2)، وهكذا الحال في عسكر جمل عائشة..

وقد تقدم: أن سلمان الفارسي يقول: إن جمل عائشة كان جنياً ظهر في صورة جمل، وكان يضربه كلما رآه. وقال: إن اسمه عسكر

الزيارات ص198 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج11 ص518 و (الإسلامية) ج8 ص379 ومستدرك الوسائل ج8 ص284 والعوالم، الإمام الحسين ص491.

(1) بحار الأنوار ج62 ص222 و 225 و 33 و 26 وج61 ص263 وج27 ص268 و 267 و 269 وج46 ص263 وج58 ص53 وج6 ص235 وج77 ص67 وج78 ص10 والكافي ج6 ص550 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج11 ص526 و (الإسلامية) ج8 ص385 ومستدرك الوسائل ج8 ص290.

(2) بحار الأنوار ج62 ص222 و 225 و 33 و 26 وج61 ص263 وج62 ص33 وج27 ص268 و 267 و 269 وج46 ص263 وج58 ص53 وج6 ص235 وج77 ص67 وج78 ص10 وبصائر الدرجات ص373 و 374 ومستدرك الوسائل ج16 ص167 والإختصاص للمفيد ص301 والخرائج والجرائح ج1 ص284 و مناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص322 وقاموس الرجال للتستري ج9 ص314.

بن كنعان الجني(1).

وعن الإمام الباقر «عليه السلام»: اشتروا عسكر بسبع مئة درهم وكان شيطاناً(2).

ومهما يكن من أمر، فإن لهذه المخلوقات أخلاقاً حميدة وذميمة، أشار النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام» إلى كثير منها في سياق حث الناس على طلب محاسن الأخلاق، وتجنب مساوئها.

لماذا لا يقتل الجمل أولاً؟!:

وقد أورد بعض الإخوان سؤالاً مفاده: لماذا لم يبادر الإمام «عليه السلام» إلى قتل الجمل من أول الأمر لتوفير الكثير من الدماء التي سفكت؟!

ويجاب:

إننا قد قلنا كرات ومرات: إن على الإمام أو النبي أن يجري الأمور بأسبابها، ووفق العلم الذي يحصل عليه وسائر الناس. وليس له أن يستفيد من علمه الغيبي الذي أبلغه الله إياه بواسطة جبرئيل أو

(1) راجع: بحار الأنوار ج22 ص382 وج32 ص147 وإختيار معرفة الرجال ج1 ص87 ومعجم رجال الحديث ج9 ص200.
(2) بحار الأنوار ج22 ص383 وج32 ص147 عن إختيار معرفة الرجال ص11 ومستدرك سفينة البحار ج7 ص220.

أبلغه إياه الرسول الكريم، وإنما أمرهم «عليه السلام» بعقر الجمل بعد أن تبين لكل أحد أنه هو مصدر العناء والبلاء.

ولو أنه أمرهم بقصد الجمل من أول الأمر، وعرفوا أن التخلص منه هو الذي ينهي المشكلة لتوهموا أنه يقصد قتل عائشة. ولربما تسبب ذلك بأوهام عديدة أخرى تضر بسلامة اعتقادهم بالحق الذي هم عليه.. ولربما.. ولربما..

أدرك أختك فوارها:

وقد دلنا الأمر الذي أصدره «عليه السلام» إلى محمد بن أبي بكر بأن يدرك أخته فيواريها على أن ما كان يجري من نشاط حربي، وكرٍّ وفرٍّ وضجيج وعجيج، وقطع أيد وأرجل، وبقر بطون، وقطع رؤوس، وهرج ومرج بين ما قد يزيد كثيراً عن حوالي خمسين ألف مقاتل، مجتمعين في صعيد واحد، وقد اختلط الحابل بالنابل، والفارس بالراجل.

نعم.. إن ذلك كله، لم يكن يشغل علياً «عليه السلام» عن التفكير بأدق التفاصيل، وعن توقع كل ما يمكن أن يحدث، واستنباط أفضل الحلول له، ووضع الخطط، واتخاذ الإجراءات لمواجهة أي طارئ..

وقد كان «عليه السلام» هو المسؤول عن إدارة هذه المعركة المصيرية في نتائجها، الهائلة في حجمها، الكبيرة جداً في تشعباتها.. وفق الضوابط الشرعية، والموازين الأخلاقية، والإنسانية..

وها هو يرى: أن هذه الحرب لا تنتهي إلا بأحد سبيلين:

أحدهما: أن تفنى العرب.. وهذا ما لا يمكن السماح به..

الثاني: أن يعقر جمل عائشة.. وهذا هو الحل الأمثل..

ولكن هذا الحل يحمل معه خطر تعرض عائشة لمس السلاح، عن قصد، أو عن غير قصد. ولا بد من تلافي هذا الأمر، إكراماً لرسول الله «صلى الله عليه وآله»..

بالإضافة إلى لزوم حفظ عائشة وسترها، في لحظة صيرورتها تحت سيطرته «عليه السلام»..

من أجل ذلك: أمر أخاها، محمداً أن يكون الأقرب إليها، حتى إذا عقر الجمل تلقاها بما يسترها به عن أعين الناظرين فقال له: «أدرك أختك فوارها»..

لماذا لم يعاقب عائشة؟!:

ولعلك تقول: إن عائشة قد تسببت بقتل الكثيرين، فلماذا لم يعاقبها «عليه السلام»، أو يقتص منها بمن قتلتهم أو تسببت في قتلهم؟!

وألا ينطبق عليها عنوان المفسد في الأرض، لتنال جزاء المفسدين؟!

وهل تُعَطَّل الحدود إكراماً لشخصٍ حتى لو كان نبياً أو إماماً، أو خليفة؟!

ويجاب:

أولاً: إن النبي «صلى الله عليه وآله» هو الذي أوصى علياً «عليه السلام» بأن يحسن إليها، ولا يعرضها للعقاب.. وهو «صلى الله عليه وآله» إنما استند في معرفته بما يجري إلى إخبار الله تعالى له بهذا الأمر الغيبي.

وأمره بالعفو لم يكن من عند نفسه، بل كان قراراً إلهياً، أبلغه إياه لمصلحة هي أعظم من إجراء تلك العقوبة.. والنبي «صلى الله عليه وآله» لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

ثانياً: إنه بغض النظر عن ذلك، فإن العفو لم يكن إكراماً لشخص، بل كان حفظاً لمقام النبوة الأقدس في نفوس الناس، وصيانة لإيمانهم.

وربما يكون الهدف منه أيضاً صيانة دماء أهل الإيمان عبر الأحقاب والأزمان، حتى لا يتخذ قتل عائشة ذريعة لإبادة أهل الحق في كل وقت وحين.

على بغلة رسول الله ':

وبمجرد عقر جمل عائشة: أقبل «عليه السلام» إليها، وهو راكب على بغلة رسول الله «صلى الله عليه وآله» وما أكثر ركوبه لبغلة رسول الله «صلى الله عليه وآله» في حرب الجمل[1]، ليذكرها بمكانه

---

(1) ستأتي الإشارة مرة أخرى إلى سبب ذلك إن شاء الله.

«عليه السلام» من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويكون هذا التذكير بالفعل، دون القول.. لأن الفعل هنا بمثابة الدعوى مع دليلها العملي الراهن الذي تراه الناس بأعينهم ويدركونه بوجدانهم.. وأما مجرد القول، فيبقى في دائرة الإدعاء..

سؤال واحد!! بلا جواب:

واللافت هنا: أنه «عليه السلام» لم يزد على أن وجّه إلى عائشة حين عقر جملها سؤالاً واحداً. ولكن مرارته لا تحد..

وهو سؤال لا يحمل معه أي شيء يعود إليه «عليه السلام» وليس فيه أي شيء ينم عن الإعتزاز بالنصر، أو الشماتة والتشفي بها وبمن ساعدها.. كما أنه لم يتحدث عن غدر ووفاء، أو إحسان أو إساءة..

بل هو سؤال واحد، يستبطن الحق كله، ويزهق الباطل كله، وهو أن هذا الذي كان هل هو تكليفها الشرعي، وما أمرها الله تعالى به!! وترك الجواب فقال لها: هكذا أمرك رسول الله أن تفعلي؟!. وكأنه «عليه السلام» يذكرها بما حذرها منه رسول الله «صلى الله عليه وآله»: وهو أن تقاتله وهي ظالمة له.. فهل أجابته على سؤاله هذا؟! أم أنها عطفت الكلام باتجاه آخر؟!

وأجابته بكلمة واحدة هي: «ملكت فاسجح».

وهذا لا يصلح جواباً على سؤاله «عليه السلام»، بل هو إقرار له

بالنصر، وطلب غض النظر، والتساهل معها. كما أن هذا الجواب لم يتضمن إنكاراً، لأن يكون النبي «صلى الله عليه وآله» قد أمرها بشيء بعينه. كما أنها لم تقل: إنها قد فعلت ما أمرها به الرسول «صلى الله عليه وآله»، أو خالفته..

بل اعتبرت أن علياً «عليه السلام» قد حصل على الملك، وأن عليه أن يتعامل وفق ما يوجبه عليه هذا الموقع من تسامح، وعفو وصفح..

فهل كان «عليه السلام» يحارب من أجل الملك؟! أم كان يدفع شر من تمرد عليه، ونكث بيعته، وأوغل في دماء المسلمين، وأشاع الفوضى فيهم؟!

فضلاً عن كونه الإمام المفترض الطاعة، وهو على الحق، والحق معه.

رقة عائشة، وخشونتها في آن:

ويلاحظ هنا: أن عائشة حين احتاجت إلى محمد، صارت تخاطبه بـ: «يا أخي» وتناشده بالله.. وتطلب منه البحث عن «ابن أخته» عبد الله بن الزبير، كل ذلك لأن لها حاجة إليه ترى أن من المفيد بذل هذه الملاطفة والاستعطاف، والتذكير بالقرابة والرحم..

ولكن عائشة نفسها كانت في غاية الخشونة والقسوة، حين تصرح لأخيها محمد نفسه: بأنها كانت تحب أن يقتل في المعركة. وحين

كانت في طريقها إلى دار ابن خلف بصحبة أخيها كان لسانها لا يفتر عن السب له، ولعلي «عليه السلام»، والترحم على أصحاب الجمل.

وحين قطع أنساع الهودج وسألته عن نفسه، وقال لها: أخوك محمد. قالت: مذمَّم. وفي نص آخر قال: أخوك البر.

قالت: عقوق أو عقق.

وحين سألها: هل أصابك شيء؟!

قالت: ما أنت وذاك.

وهي تارة تقول لعلي «عليه السلام»: ملكت فاسجح، وتارة: لا يفتر لسانها عن السب له «عليه السلام»، وتأبى امتثال أمره بالمسير إلى المدينة إلا بعد التهديد والوعيد..

فكيف نوفق بين هاتين السياستين؟! فهي إذا وجدت سبيلاً للنكاية والأذى بادرت إلى ذلك، وإذا احتاجت إلى الاستعطاف واللين بادرت إلى ذلك أيضاً في نفس اللحظة، ومع نفس الشخص..

ألا يدل ذلك: على أن ثمة عقلية مصلحية نفعية تلتزم بمنطق الغاية تبرر الوسيلة؟!

ولكن هذا لم يكن خلق ولا نهج علي «عليه السلام»، وأصحابه الميامين..

لمن تهتم عائشة؟!:

والغريب في الأمر: أن عائشة تعترف لأخيها محمد بن أبي بكر:

بأنها كانت تحب أن يقتل في تلك الحرب، ثم تطلب من محمد نفسه أن يبحث لها عن ابن أختها عبد الله بن الزبير، وأن يشفع فيه لدى علي «عليه السلام»، مع أن عبد الله هذا هو الذي سعى جهده في إشعال نار تلك الحرب التي قتل من قتل فيها من الأخيار والصالحين، والذي لو استطاع أن يقتل خاله محمداً هذا بالإضافة إلى علي والحسن والحسين «عليهم السلام» لم يتوان عن ذلك لحظة واحدة..

فما هذه القسوة منها على محمد أخيها، وهو الأقرب لها؟! وهذه الشفقة والرقة على عبد الله الأبعد عنها؟! مع أن محمداً هو الناصح المشفق عليها، وعبد الله هو المثير للفتن، والغاش لها، والباغي الغوائل للصالحين والأخيار من هذه الأمة..

ولماذا تحرص على سلامة عبد الله، ولا تهتم لسلامة سائر الناس، ممن قتل، أو ممن جرح، أو ممن سلم في تلك الحرب؟!

آمنته وآمنت جميع الناس:

وحين شفع محمد بن أبي بكر بعبد الله بن الزبير، كان جواب علي «عليه السلام»: «آمنته، وآمنت جميع الناس».

وسواء كان هذا الجواب على سبيل الإخبار عن أمر حصل، أو على سبيل إنشاء الأمان له ولغيره، فإن المطلوب قد تحقق بذلك، والراجح عندنا: أنه إنشاء للأمان في تلك اللحظة. إذ لو كان قد آمنهم في وقت سابق لعرف به محمد، وغيره. إلا إن كان الأمان قد صدر

في غياب محمد..

وفي جميع الأحوال نقول:

ربما يفهم من هذا الجواب: أنه «عليه السلام» لم يكن ليعطي الأمان لمن يكون له شفعاء أو وسطاء.. ويترك من لا شفيع لهم بلا أمان..

فكيف إذا كان الذين لهم شفعاء ووسطاء مثل عبد الله بن الزبير هم الأكثر إجراماً، والأعظم ذنباً، والأشد ضرراً وخطراً على الدين وأهله؟!

سؤال علي × عن حالة عائشة:

بقي أن نشير: إلى أن علياً «عليه السلام» طلب من أخي عائشة أن يسألها: إن كان قد وصل إليها شيء من الرماح والسهام.. فسألها أخوها عن ذلك، فذكرت أنها لم يصبها شيء.. أو أن سهماً قد شك في ثوبها، ولامس جسدها، وخدشها بما لا أثر له..

ولعله «عليه السلام» قد سأل أخاها أن يبادر هو إلى سؤالها، لأنه لو تولى هو «عليه السلام» سؤالها عن هذا الأمر، فلربما أسمعته ما لا يحب، كما أن التكبر بانتزاع هذا الإقرار منها يمنعها من أن تتخذ ذلك ذريعة للإدعاء فيما بعد بأنها قد كابرت على نفسها حين ادعت السلامة، ثم تدَّعي: أنها قد جرحت جرحاً بليغاً.. وتستفيد من ذلك في استجلاب عطف الناس عليها، وفي تحريضهم

على أمير المؤمنين عن هذا الطريق..

وهذا ما حصل بالفعل، فقد روت كبشة بنت كعب: أن عائشة روت ما جرى في حرب الجمل، فقالت: «ولقد دخلت علي سهام فجرحتني، فأخرجت ذراعها وأرتنا جرحاً على عضدها فبكت وأبكتنا»(1).

أما حين يسألها أخوها، فإنها لا تخفي حالها عنه، لأنه يراها بأم عينيه، ويعرف حالها. وليس ثمة ما يدعوها لمغالطته، وهو قد جاء ليساعدها، ويهتم بشأنها. وتريد أن تستفيد منه في الشفاعة لأحبابها..

ابن العاص يحب قتل عائشة:

روي: أن عمرو بن العاص قال لعائشة: لوددت أنك قتلت يوم الجمل!!

فقالت: ولم لا أبا لك؟!

قال: كنت تموتين بأجلك، وتدخلين الجنة، ونجعلك أكبر التشنيع على علي!!(2).

---

(1) الجمل للمفيد ص378 و (ط مكتبة الداوري) ص201 والجمل لابن شدقم ص49.

(2) الإحتجاج ج1 ص386 و 387 و (ط دار النعمان) ج1 ص241 وبحار الأنوار ج32 ص267 ومستدرك سفينة البحار ج7 ص519 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص322.

ونقول:

1 - إن هذا الكلام وإن كان قد يقال: إنه خرج مخرج المزاح، ولكنه يحمل في حناياه معنى واقعياً وجدياً، ويشير إلى أمور عديدة وهامة، فهو يدل دلالة ظاهرة على خبث وسوء نية عمرو بن العاص، حيث يتمنى أمراً لو حصل لزاد في تعقيد الأمور، ولدفع بها إلى منعطف خطير، ربما يصل إلى حد التسبب في حدوث مجازر، وقتل الكثير من المؤمنين والأبرياء.

ولكن حقيقة الأمر هي: أن هذا الرجل لم يكن يهتم لذلك، ويدل على ذلك: أنه باع دينه لمعاوية، مقابل ولاية مصر.

2 - من أين عرف عمرو بن العاص بأن عائشة لو قتلت في مسيرها ذاك ستدخل الجنة؟! فإنها إنما تقتل وهي في حرب شنتها على إمامها، وهي تقود جيش الناكثين لبيعتهم، الخارجين على إمامهم. وهي تحمل وزر قتل عشرات الألوف من المسلمين، إلى غير ذلك مما ورد ذكره في هذا الكتاب.

3 - إن هذا يدل على روح غادرة وماكرة ووصولية، لا تؤمن بقيم، ولا تنتهي إلى مبادئ، فهو يحب في سبيل مآربه قتل حتى من هم من حزبه، وعلى مثل رأيه، ومن يتظاهر بحبهم، ويدَّعي الوفاء لهم. وها هو يريد قتلهم لمجرد كيد عدوهم، والتشنيع عليه.

فإذا كان هذا الرجل لا يؤمَنُ على أقرب الناس إليه، فهل تراه يهتم بحفظ مصالح الأمة، وحقن دماء الأبرياء، وحفظ الأنفس،

والأموال، والأعراض؟!

وهل يهتم بدين الناس، وإقامة العدل والشرع فيهم؟!

الفصل العاشر:

عمار والأشتر.. وعائشة..

لست لك بأم:

وقال الطبري:

كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: أمر علي نفراً بحمل الهودج من بين القتلى، وقد كان القعقاع وزفر بن الحارث أنزلاه عن ظهر البعير، فوضعاه إلى جنب البعير، فأقبل محمد بن أبي بكر إليه ومعه نفر، فأدخل يده فيه.

فقالت: من هذا؟!

قال: أخوك البر.

قالت: عَقوق.

قال عمار بن ياسر: كيف رأيت ضرب بنيك اليوم يا أمه؟!

قالت: من أنت؟!

قال: أنا ابنك البار عمار.

قالت: لست لك بأم.

قال: بلى، وإن كرهت.

قالت: فخرتم أن ظفرتم، وأتيتم مثل ما نقمتم، هيهات؛ والله لن يظفر من كان هذا دأبه.

وأبرزوها بهودجها من القتلى، ووضعوها ليس قربها أحد، وكأن هودجها فرخ مقضَّب مما فيه من النبل.

وجاء أعين بن ضبيعة المجاشعي حتى اطلع في الهودج، فقالت: إليك لعنك الله.

فقال: والله ما أرى إلا حميراء.

قالت: هتك الله سترك، وقطع يدك، وأبدى عورتك!

فقتل بالبصرة، وسلب، وقطعت يده، ورمى به عرياناً في خربة من خربات الأزد.

فانتهى إليها علي، فقال: أي أمه، يغفر الله لنا ولكم.

قالت: غفر الله لنا ولكم(1).

ونقول:

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص533 و 534 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص538 و 539 وراجع: الكامل في التاريخ ج3 ص254 والفتنة ووقعة الجمل ص172 و 173 وإمتاع الأسماع ج13 ص247 و 248 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص491 وراجع: البداية والنهاية ج7 ص272 و 273 والإصابة ج1 ص55.

علينا ملاحظة ما يلي:

1 ـ لا ندري إن كانت عائشة تقصد بقولها لعمار، وللأشتر: «لست لك بأم». أن تنفي عنهما صفة الإيمان، فإنها أم المؤمنين، دون الكافرين، وكأنها تقول لهما: إن حربهما لها قد أخرجتهما عن دائرة الإيمان.

وهذا كلام خطير، وذلك لما يلي:

أولاً: كيف يوجب حرب أم المؤمنين كفر المحارب لها، ولا يوجب نكث البيعة، والخروج على الإمام، وقتل عشرات الألوف من المسلمين شيئاً من ذلك؟! مع تصريح النبي «صلى الله عليه وآله»: بأن من مات وليس في عنقه بيعة مات كافراً.

ثانياً: إن ذلك يتصادم مع قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن عمار: إنه ملئ إيماناً إلى مشاشه.

2 ـ أما قول عمار والأشتر لها: إنها أمهما وإن كرهت، فهو تأكيد على التزامهما بما قرره الله تعالى في كتابه بقوله: **(وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)**(1).

وما قرره «صلى الله عليه وآله» في حق عمار. وفي الأشتر، حيث أخبر «صلى الله عليه وآله» أنهما من المؤمنين..

فقد قال أبو ذر: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أخبرني أني

---

(1) الآية 6 من سورة الأحزاب.

أموت في أرض غربة، وإنه يلي غسلي، ودفني، والصلاة علي رجال من أمتي صالحون(1).

وكان من هؤلاء الرجال: مالك الأشتر، وعبد الله بن الفضل التميمي، ورفاعة بن شداد. وكان مالك الأشتر هو الذي صلى عليه، ثم أبَّنَهُ بعد دفنه، ودعا على من آذاه(2).

أما شهادات أمير المؤمنين «عليه السلام» في حق الأشتر، فهي كثيرة، وهامة جداً، فراجع ترجمته في قاموس الرجال ج11 ص643 فما بعدها.. وفي الكنى والألقاب، وغير ذلك..

3 - ولعل الإلتزام بخط الإسلام والإيمان، هو الذي دعا عماراً إلى اعتبار نفسه ابناً باراً، محسناً لأمه، ولأنه حفظ الخط والنهج الذي

---

(1) إختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ص65 و (مؤسسة آل البيت لإحياء التراث) ج1 ص283 وبحار الأنوار ج22 ص399 والدرجات الرفيعة ص252 وراجع: الإستيعاب (ترجمة جندب بن جنادة) وهو أبو ذر، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج15 ص 98 - 101 وروضة الواعظين ص284 والكنى والألقاب ج2 ص29.

(2) راجع: إختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ص65 و (مؤسسة آل البيت لإحياء التراث) ج1 ص283 والاستيعاب (ترجمة جندب بن جنادة) وهو أبو ذر، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج15 ص 98 - 101 والكنى والألقاب ج2 ص29 وروضة الواعظين ص284 وشجرة طوبى ج1 ص77.

كرسها أماً للمؤمنين به..

كيف رأيت ضرب بنيك؟!:

وعن مجيء عمار إلى عائشة، وقوله لها: كيف رأيت ضرب بنيك اليوم يا أمه؟!

يأتي سؤال: هل أراد عمار أنه يفتخر عليها بالنصر الذي تحقق؟! أو أراد أن يظهر التشفي والشماتة بها؟! أم ماذا؟!

ونجيب:

بأن عماراً أجلّ وأرفع من أن يتعامل حتى مع أعدائه بروح الشماتة والتشفي، أو ينحو إلى ممارسة الفخر لمجرد الفخر.. فإن من مليء إيماناً إلى مشاشه إنما يهتم بتقوية هذا الإيمان، وبدفع الشرور عن المؤمنين.. والذي يليق بعمار هنا: أن يكون هدفه إظهار تصميمه، وتصميم أهل الحق معه على نصرة الحق بكل ما يقدرون عليه، مما يصعِّب على أهل الباطل تصور مداه، وتقدير آفاقه.

ويريد أيضاً: أن يكبتها بهذا النصر، وأن يفهمها أن عليها أن لا تفكر بأن تلعب بالنار مرة أخرى، فقد رأت نموذجاً حياً لما ستكون عليه الأمور، ولما سيؤول إليه الحال في نهاية المطاف. ولن ينفعها في التخفيف من حدة التحدي، وضراوة التصدي: أنها تحمل عنوان: أم المؤمنين، وبنت أبي بكر، ومدللة عمر بن الخطاب. فإنه لا مهادنة، ولا مجاملة، ولا تهاون في حفظ الحق وأهله..

وبذلك يكون عمار «رحمه الله» بصدد إسداء خدمة شريفة في ترسيخ نتائج هذا النصر. واستثماره إلى أبعد مدى ممكن..

واعتبار عائشة كلام عمار من الفخر، لا يهم. ما دام أن رسالته قد وصلت إليها..

أتيتم مثلما نقمتم:

أما فيما يرتبط بمحاولة عائشة تشبيه فعل علي «عليه السلام» ومن معه بفعل أهل الباطل، حيث قالت: «وأتيتم مثل ما نقمتم»، فهو كلام لا يلتفت إليه. فإن ما نقموه على الحكام بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو العدوان على المسلمين، كالعدوان على مالك بن نويرة ومن معه، فقد قتلوهم بغير جرم أتوه، سوى الإمتناع عن بيعة من استولى على الخلافة من صاحبها الشرعي، بعد أن كان قد بايعه يوم الغدير، فضلاً عن قتل السبابجة، وغيرهم حتى بلغ قتلاهم ست مئة قتيل.. فضلاً عن هجومهم على بيت الزهراء «عليها السلام»، وضربها، وإسقاط جنينها، بالإضافة إلى ضربهم الناس بغير حق، واستيلائهم على أموال المسلمين، وتوزيعها على أقاربهم وأعوانهم، وغير ذلك من مخالفات كثيرة لا تكاد تحصى..

أما ما فعله علي «عليه السلام» في حرب الجمل، فلم يكن سوى دفاع عن النفس، وعن المستضعفين، ودفع غائلة النكث والناكثين، والوقوف في وجه من ارتكب تلك الجرائم الهائلة، وعدم تمكينه من مواصلة عدوانه الذي لا يطاق..

وإنما كان ذلك بعد الموعظة والنصيحة، وإقامة الحجة، والإمهال الممل، وبعد تجدد عدوانهم، وقتلهم بعض المسلمين.. حتى وهو يعرض عليهم المصحف، ويدعوهم إلى العمل بما فيه.

فأين يقع قتل المهاجم الظالم، والمجرم الآثم، الذي هو واجب إلهي، وهو ما فعله علي «عليه السلام» وأصحابه.. من الجرائم والمجازر التي ارتكبها أولئك المعتدون في حق الأبرياء والأخيار، والأتقياء الأبرار؟!

قصة أعين بن ضبيعة:

ونحن نشك في صحة ما نسب إلى أعين بن ضبيعة، من أنه اطلع في هودج عائشة، فقال: والله، ما أرى إلا حميراء.

فدعت عليه عائشة، فاستجاب الله دعاءها..

وسبب شكنا في صحة ذلك هو ما يلي:

أولاً: أن راوي ذلك هو سيف، المتهم بالوضع والزندقة، ولم نجد أحداً غيره ذكر ذلك، إلا إن كان ناقلاً عنه..

ثانياً: إن علياً «عليه السلام» قد وضع محمد بن أبي بكر حارساً لعائشة، ليأخذها ويسترها حين يعقر الجمل، ولا يمكن أن يمكّن أخوها أحداً من الدنو إليها، ليشرف عليها وهي في هودجها، علماً بأنهم يقولون: إن أعين هذا هو الذي عقر الجمل..

ثالثاً: لو أن ابن ضبيعة فعل ذلك، فلا بد أن يبلغ ذلك أمير

المؤمنين «عليه السلام» ولا يمكن أن يرضى «عليه السلام» منه فعله هذا، ولا أقل من أن يؤنبه عليه. ولم نجد ما يدل على ذلك، بل وجدنا أنه يرسله بعد ذلك إلى البصرة ليقاتل عبد الله بن الحضرمي، ويخرجه من البصرة، فقتل أعين غيلة. وذلك سنة ثمان وثلاثين(1).

رابعاً: إذا كان أعين بن ضبيعة صحابياً، وقد ترجمه صاحب الإستيعاب وغيره، فالمفروض: أنه مغفور الذنب، بل هو في اعتقاد هؤلاء محكوم بالعدالة، فكيف يمكن أن يتجرأ على حرم الرسول على هذا النحو؟!

ولو فعل ذلك حقاً، فالمفروض أنه بهذا الفعل لا يخرج عن العدالة، فكيف تدعو عائشة عليه؟! وكيف يستجاب لها، ويحل به ذلك البلاء العظيم، وتلك النقمة الإلهية؟!

خامساً: كيف تلعن عائشة أمروأ مسلماً صحابياً عادلاً ـ كما يدعي هؤلاء ـ مع أن لعن المؤمن كقتله(2). ولم يكن لعنها له كفارة

---

(1) أسد الغابة (ط دار الشعب) ج1 ص124 و (ط دار الكتاب العربي) ج1 ص263 وراجع الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج1 ص119 والإصابة ج1 ص55 و (ط دار الكتاب العلمية) ج1 ص247 وراجع: الغارات للثقفي ج2 ص374 وتاريخ خليفة بن خياط ص148 وتاريخ مدينة دمشق ج29 ص245 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص587.

(2) راجع: صحيح البخاري (ط دار الفكر) ج7 ص97 و 223 كتاب الآدب باب 44 وكتاب الإيمان باب7 وصحيح مسلم (ط دار الفكر) ج1 ص73

لذنبه ورحمة له، بدليل: أن النقمة قد حلت عليه، واستجاب الله دعاءها فيه ـ كما تدعي ـ رواية سيف..

غفر الله لنا ولكم!!:

وبعد.. فما أرخص دماء الناس عند الله وعند رسوله، وعند علي، وعند عائشة، حسب تصوير روايات هؤلاء، فقد قطعت الرؤوس، وقطعت الأيدي والأرجل، وبقرت البطون، وقتل عشرات الألوف في هذه الحرب، ومسح ذلك كله بكلمة تقولها عائشة لعلي: «يغفر الله لنا ولكم»، ويقولها علي لعائشة: «يغفر الله لنا ولكم».

بل في رواية أخرى يقول لها علي: يغفر الله لك.

فتقول: ولك..

وينتهي الأمر، ويذهب أولئك القتلى وهم عشرات الألوف إلى

كتاب الإيمان 176 وسنن الدرامي، كتاب الديات 10 ج2 ص192 ومسند أحمد ج4 ص33 وراجع: ج1 ص189 وصحيح الترمذي، كتاب الإيمان 16 ومجمع الزوائد ج8 ص73 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص23 وج10 ص30 وعمدة القاري ج1 ص203 والأدب المفرد للبخاري ص166 وكتاب الصمت وآداب اللسان ص295 والمعجم الكبير ج2 ص73 و 75 والأذكار النووية ص351 ورياض الصالحين ص614 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج3 ص616 والإحكام لابن حزم ج7 ص1038 وعلل الدارقطني ج6 ص196 وتذكرة الحفاظ ج2 ص584.

الجحيم، وإلى الخلود في العذاب الأليم.. وتذهب بضع مئات من الشهداء من أصحاب علي «عليه السلام» إلى جنات النعيم.

أما من تسبب بهذه المجزرة الهائلة، فكأنما نفض يديه من حفنة رماد، فإنه ينام مرتاح البال، وتفوز عائشة بالجنة بعد كل ما جرى، لأنها زوجة الرسول، ولأنها من الصحابيات اللواتي لا تختل عدالتهن، ولا يحاسبهم الله على كثير مما يحاسب به عباده..

لو لم يعقر الجمل!!:

قال ابن أعثم:

ونظر رجل من بني تيم بن مرة بعد ذلك إلى عبد الرحمن بن صرد التنوخي عاقر الجمل، فقال له: أنت الذي عرقبت الجمل يوم البصرة؟!

فقال التنوخي: أنا والله ذلك الرجل! ولو لم أعرقبه لما بقي من أصحاب عائشة ذلك اليوم مخبر، فإن شئت فاغضب، وإن شئت فارض، ثم أنشأ يقول:

عقـــرت ولـــم أعقربها لهوانها علـــي ولكنـــي رأيـــت المهالكـــا
وما زالت الحرب الـعوان يـحثها بنوهـا بهـا حتـى هـوى القـود باركـــــا
فأضجعته بعد البـــروك لـجنبه فخـــر صـــريعاً كالثنيـــة مالكـــا
فكانت شراراً أطفئت بوقـــوعـه فيــا ليتنــي عرقبتــه قبــل ذالكــا

دعـــانـــا أمير المؤمنين لعقـــره فشــمرت أذيــالي وبــادر مالكــا
أعائش أم الــمؤمنــيــن بقاؤنا بقــاء وأمســينا أســوداً حوالكــا
عفــا الله عـــنك الآن يــا أم إنها أرادت صــلاح المســلمين بــذلك
فأخطأت ـ إذ أبرزت نفسك ـ حظها عــاك إليهــا مــن دعــاك أولئــك
وأنــت علــى ما كان من ذاك أمنا يقيناً، وإن لم تترك الدهر حاركا
(1)

من الذي عقر الجمل؟!:

قال الطبري:

كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن الصعب بن حكيم، عن أبيه، عن جده قال: عقر الجمل رجل من بني ضبة يقال له: ابن دلجة ـ عمرو أو بجير ـ وقال في ذلك الحارث بن قيس ـ وكان من أصحاب عائشة:

نــحـــن ضــربنا ساقه فانجدلا مـن ضـربة بـالنفر كانـت فيصـلا
لو لم نكوِّن للرســـول ثــقـــلا وحـــرمة لاقــتســمونا عـــجلا

وقد نحلا ذلك المثنى بن محرمة من أصحاب علي[2].

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص342 و 343 متناً وهامشاً و (ط دار الأضواء) ج2 ص488 وراجع: مناقب آل أبي طالب ج2 ص339.
(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص531 و 532 و (ط الأعلمي) ج3 ص537 والفتنة ووقعة الجمل ص171.

في كل واد أثر من القعقاع!!:

1 ـ قال الطبري:

كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن الصعب بن عطية، عن أبيه قال: قال القعقاع بن عمرو للأشتر يؤلبه يومئذٍ: هل لك في العود؟!

فلم يجبه، فقال: يا أشتر، بعضنا أعلم بقتال بعض منك.

فحمل القعقاع، وإن الزمام مع زفر بن الحارث، وكان آخر من أعقب في الزمام، فلا والله ما بقي من بني عامر يومئذ شيخ إلا أصيب قدام الجمل، فقتل فيمن قتل يومئذ ربيعة جد إسحاق بن مسلم، وزفر يرتجز ويقول:

يا أمنا يا عيش لــن تــراعــى كل بنيك بــطــل شــجــاع
لــيــس بــوهــام ولا بــراعي

وقال القعقاع يرتجز ويقول:

إذا وردنـــا آجــنـــا جهرناه ولا يـــطـــاق ورد ما منعنـــاه

تمثلها تمثلا(1).

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص531 و 532 و (ط الأعلمي) ج3 ص533 و 534 والفتنة ووقعة الجمل ص165 و 166 والكامل في التاريخ ج3 ص253 وإمتاع الأسماع ج13 ص247.

2 ـ كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: كان من آخر من قاتل ذلك اليوم زفر بن الحارث، فزحف إليه القعقاع، فلم يبق حول الجمل عامري مكتهل إلا أصيب، يتسرعون إلى الموت.

وقال القعقاع: يا بجير بن دلجة، صح بقومك فليعقروا الجمل قبل أن يصابوا وتصاب أم المؤمنين!

فقال: يال ضبة، يا عمرو بن دلجة، ادع بي إليك.

فدعا به، فقال: أنا آمن حتى أرجع.

قال: نعم.

قال: فاجتث ساق البعير، فرمى بنفسه على شقه وجرجر البعير.

وقال القعقاع لمن يليه: أنتم آمنون.

واجتمع هو وزفر على قطع بطان البعير، وحملا الهودج فوضعاه، ثم أطافا به، وتفارَّ من وراء ذلك من الناس[1].

3 ـ كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن الصعب بن عطية، عن أبيه قال: لما أمسى الناس، وتقدم علي، وأحيط بالجمل

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص526 و (ط الأعلمي) ج3 ص534 والفتنة ووقعة الجمل ص166 والكامل في التاريخ ج3 ص253 وراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص164 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص490.

ومن حوله، وعقره بجير بن دلجة، وقال: إنكم آمنون. فكف بعض الناس عن بعض.

وقال علي في ذلك حين أمسى، وانخنس عنهم القتال:

إليـــك أشكـو عجري وبجري ومعشـراً غشـوا علـي بصـري
قتلت منهم مضــراً بــمضـري شفيـت نفسـي وقتلـت معشـري
[(1)].

ونقول:

قد اختلفوا في الذي عقر جمل عائشة، فذكروا أسماء مختلفة، مثل:

1 - عمرو بن دلجة الضبي، كما في الرواية المذكورة أعلاه عن الطبري[(2)].

2 - بجير بن دلجة، كما في الرواية السابقة [(3)].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص527 و (ط الأعلمي) ج3 ص534 والفتنة ووقعة الجمل ص166 و 167.

(2) تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص537 والفتنة ووقعة الجمل ص171.

(3) تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص531 و 534 و 537 والفتنة ووقعة الجمل ص166 و 171 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص266 وإكمال الكمال ج1 ص192 الكامل في التاريخ ج3 ص253 والبداية والنهاية ج7 ص272 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص424 وشرح

3 - أبو حبة بن غزية الأنصاري، واسمه عمرو[1].

4 - أعين بن ضبيعة المجاشعي[2].

5 - أبو جندب بن عمرو[3].

6 - علي «عليه السلام»[4].

7 - مسلم من معدان [عدنان] من ولد شزن ابن نكرة[5].

إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص490. وفي نفس الرحمن في فضائل سلمان ص251: بحر بن ولجة الكلابي.

(1) صفين للمنقري ص379 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص50 ومستدركات علم رجال الحديث ج6 ص57 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص270. وشرح الأخبار ج2 ص29 وفي الجمل لابن شدقم ص142: أبو جعدة بن غوبة الأنصاري.

(2) راجع: الإصابة ج1 ص70 و (ط دار الكتب العلمية) ج1 ص247 وأسد الغابة ج1 ص103 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج1 ص141 ووفيات الأعيان ج6 ص99 والوافي بالوفيات ج9 ص172 و 106 والأخبار الطوال ص151.

(3) رجال الشيخ الطوسي ص64 و (ط جماعة المدرسين) ص87 وراجع: رجال ابن داود ص216 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص262.

(4) مناقب آل أبي طالب ج3 ص162 و (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص355 وج2 ص347 وبحار الأنوار ج32 ص183 وج41 ص67.

(5) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص248 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج2 ص347 وبحار الأنوار ج32 ص183.

8 - عبد الرحمان بن صرد التنوخي[1].

9 - محمد بن أبي بكر وعمار بن ياسر[2].

10 - ويقال: رجل ذهلي[3].

وربما يكون الجميع قد اشتركوا في عقره، فذكر كل راو من رآه منهم..

دور القعقاع:

أما بالنسبة لدور القعقاع، فنلاحظ ما يلي:

أولاً: إن من يقرأ نصوص الطبري حول ما فعله القعقاع يتخيل أن القعقاع هو القائد الفذُّ لذلك الجيش، لا علي «عليه السلام»، ولا الأشتر، ولا غيرهما.. مع أن مراجعة النصوص تعطي: أن علياً «عليه السلام» لم يسند إلى القعقاع أية مهمة، مع أن من كان بهذه الشجاعة، والبراعة والمهارات والخبرات التي تصورها لنا روايات سيف لا يمكن إلا أن يرى القعقاع هو القائد الأهم لذلك الجيش كله..

---

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص342 و343 وراجع: مناقب آل أبي طالب ج2 ص339 و (ط المطبعة العلمية) ج3 ص162 و (ط المكتبة الحيدرية) ج2 ص347 وبحار الأنوار ج32 ص183.

(2) الإحتجاج للطبرسي ج1 ص240 وبحار الأنوار ج32 ص201 .

(3) مناقب آل أبي طالب ج2 ص339 و (ط المطبعة العلمية) ج3 ص162 و (ط المكتبة الحيدرية) ج2 ص347 وبحار الأنوار ج32 ص183.

فلماذا يستبعده أمير المؤمنين «عليه السلام» ولا يهتم له؟!

ثانياً: لماذا لم نجد أحداً غير سيف وغير الطبري، والذين نقلوا عنه يشير إلى القعقاع هذا بشيء؟! ولماذا انحصرت رواية مواقفه بخصوص الطبري عن سيف؟!

ثالثاً: إن سائر الروايات تذكر نفس الأحداث التي تروى للقعقاع، ولكنها تسندها إلى غيره، كالأشتر، ومحمد بن أبي بكر، أو علي «عليه السلام» نفسه..

رابعاً: لماذا أصيب من العامريين خصوص من اكتهل منهم؟! وأين كان شبابهم، وشيوخهم، وسائر الطبقات منهم؟!

خامساً: من الذي خول القعقاع أن يعطي الأمان لمن كان يليه من أصحاب عائشة؟!.

سادساً: هل يعقل أن يكون بنو ضبة الذين هم أنصار عائشة وحماتها المطيفون بها هم الذين عقرو جملها؟!. لمجرد أن القعقاع أصدر أمره إليهم بذلك فأطاعوه؟! ولماذا يطيعون القعقاع، ويخذلوا سيدتهم عائشة؟!

سابعاً: هل صحيح أن القعقاع كان أعلم بقتال قومه من الأشتر؟! وهل كان لقوم القعقاع قتال يختلف عن قتال سائر الناس؟!.

وبأي شيء اختلف قتالهم؟! أفي حدته؟! أم في أساليبه؟! أم في وسائله؟! أم ماذا؟!

ثامناً: إن التاريخ قد ذكر أسماء عدد كبير من الفرسان الذين قتلهم الأشتر، فلماذا لم يذكر مثل ذلك للقعقاع المدعي لعلم القتال دون الأشتر؟!

هذا الشعر ليس لعلي ×:

وأما الشعر الذي نسب إلى علي «عليه السلام» فهو مكذوب بلا ريب. وذلك لما يلي:

أولاً: تضمن الشعر المنسوب إليه «عليه السلام»: أنه «عليه السلام» كان ضحية التضليل من قبل بعض الناس، وكان «عليه السلام» يشكوهم إلى الله ويقول: «ومعشراً غشوا علي بصري»، فهل كان «عليه السلام» ألعوبة في أيدي ذلك المعشر؟!

ثانياً: إن الناكثين قد خرجوا إلى البصرة وقتلوا مئات المسلمين، وفعلوا الأفاعيل، فهل كان عليه أن يتركهم يعيثون في الأرض فساداً، ويقتلون الناس في البصرة، ثم ينتقلون إلى غيرها ليتابعوا مسيرتهم العدوانية على الناس..

وهل كان «عليه السلام» إلى هذا الحد من السذاجة، والغفلة، بحيث لا يعرف الصواب من الخطأ، ولا يميز الحق من الباطل.. ولا يعرف تكليفه الشرعي، ويفرط في دماء عشرات الألوف من الناس؟!

ثالثاً: هل صحيح: أن علياً «عليه السلام» يقدم على قتل عشرات الألوف من المسلمين لمجرد التنفيس عما في نفسه، ولأجل شفاء

غيظه؟! أليس هو القائل:

«لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن جور إلا علي خاصة»(1).

رابعاً: هل صحيح أن مسؤولية قتل تلك الألوف من المسلمين تقع على عاتق علي «عليه السلام»؟! وأن الناكثين القتلة لست مئة قتيل من أهل البصرة، قبل أن يصل إليهم «عليه السلام» هم الذين كانوا مظلومين، وأبرياء وصلحاء؟!

ألم يكن «عليه السلام» يدافع عن نفسه، وعن المسلمين المستضعفين؟!

إحراق الجمل:

وتقدم: أن علياً «عليه السلام» أمر بحرق الجمل، وأن يذرى رماده في الريح. وفي هذا إشارة هامة سوف نعقد لها إن شاء الله فصلاً مستقلاً بعنوان: «من صفيراء.. إلى حميراء»، فإلى هناك..

---

(1) راجع: راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص124 وبحار الأنوار ج29 ص612 والإمام علي بن أبي طالب «عليهم السلام» للهمداني ص703 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص166.

الفصل الحادي

أحداث قتالية..

بداية:

نود لفت نظر القارئ إلى أن هناك أحداثاً لم نستطع تحديد موقعها الزماني في أحداث حرب الجمل، فآثرنا أن نوردها في فصل مستقل لكي لا تفوتنا الفوائد المتوخاة منها، ووضعنا هذا الفصل في هذا الموضع من الكتاب لئلا يختل مسار العرض للأحداث، ويشعر القارئ بوجود فجوة تشوش ذهنه، فليلاحظ ذلك.

ابن الحنفية يصرع مروان:

وروى ابن عساكر عن أبي عاصم، قال:

صرع محمد بن علي مروان يوم الجمل، وجلس على صدر مروان.

فلما وفد محمد على عبد الملك قال له: أتذكر يوم جلست على صدر مروان؟!

قال: عفواً يا أمير المؤمنين.

قال: أم والله ما ذكرت ذلك، وأنا أريد أن أكافئك به، ولكن أردت أن تعلم أني قد علمت(1).

ونقول:

1 ـ ليلاحظ القارئ الكريم كيف يحاول عبد الملك أن يبتز محمد بن الحنفية في أمر مرت عليه عشرات السنين، وكان فيه أبوه مروان هو الظالم له ولأبيه علي «عليه السلام»، وللأمة، والناكث لبيعة أبيه، والخارج على إمامه. وفوق كل ذلك، فإن الإمام قد عفا عنه. ولو كان عبد الملك من أهل الشرف والدين والمروءة، لكان يفترض فيه أن يتستر على أبيه في ذلك، وأن لا يذكر هذا الأمر الذي هو من وصمات العار له لدى أهل الدين، والمروءة والشرف..

ولكنه عوضاً عن ذلك يُعْلِم ابن الحنفية: بأنه قد بلغه هذا الأمر، ليكون هذا بمثابة التهديد المبطن أو الصريح له، أو فقل: بمثابة السيف المصلت على رقبته. الذي يمكن أن يتخذه ذريعة لقطعها عند أية بادرة تظهر من ابن الحنفية لا تعجب عبد الملك.. أو لتبقى وسيلة ابتزاز للمواقف، والحصول على التنازلات كلما احتاج إلى ذلك..

2 ـ وقد أدرك ابن الحنفية الخطر الذي يتهدده، فحاول أن يتدارك الأمر، ولكن عبد الملك وإن كان قد طمأنه إلى أنه ليس بصدد الإنتقام منه، ولكنه لم يتنازل ولم يسدل الستار على ما مضى، بل ترك الأمر

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج54 ص319 وسير أعلام النبلاء ج4 ص111.

معلقاً كرهينة، ليستفيد منها ساعة يشاء، وحيث يرى أن ذلك يجلب له المنافع، أو يدفع عنه بعض الغوائل التي يخشاها..

3 - يلاحظ: أن مروان لم يُقتل ولم يُجرح حين صرعه ابن الحنفية، ولكن ولده يذكِّر ابن الحنفية بهذا الأمر، ويلوح له بالمكافأة، بعد مرور ما يقرب من أربعين سنة، فما عساه كان سيصنع به لو أن مروان قد قتل أو جرح بيد ابن الحنفية؟!

أترى عبد الملك سيبقي أثراً لآل أبي طالب؟! أم أنه سيستأصلهم نساءاً ورجالاً وشباباً وشيوخاً وأطفالاً على بكرة أبيهم؟!

ويشهد على ذلك:

قول المعتزلي: إن عبد الملك بن مروان يقول في مورد آخر: لولا أن أبي أخبرني أنه رمى طلحة فقتله ما تركت تيمياً إلا قتلته بعثمان.

يعني: أن محمد بن أبي بكر وطلحة قتلاه، وكانا تيميين[1].

لقد قتل مروان طلحة، والحال: أن طلحة كان على منهج مروان في عدائه وحربه لعلي «عليه السلام» وبني هاشم.. أما ابن الحنفية فهو ابن علي الذي كان أعدى أعداء بني أمية..

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص114.

شاهت الوجوه:

وبعد أن حصلت العديد من المبارزات التي قتل فيها الكثيرون من أصحاب عائشة قالت عائشة: ناولوني كفاً من حصباء.

فناولوها، فحصبت بها أصحاب علي، وصاحت بأعلى صوتها: شاهت الوجوه! ـ كما صنع رسول الله يوم حنين. [وفي نص آخر: يوم بدر].

فناداها رجل من أصحاب علي «عليه السلام»: يا عائشة، وما رميت إذ رميت، ولكن الشيطان رمى. ثم جعل يقول شعراً:

قـد جـئت يا عيش لتعلمينا وتنشـري البـرد لتهزمينا
وتـقذفـي الحصباء جهلاً فينا فـعـن قليل سوف تعلمينا(1).

وحسب نص الشيخ المفيد «رحمه الله»:

ونادت عائشة: يا بني، الكرَّة الكرَّة اصبروا، فإني ضامنة لكم الجنة؛ فحفوا بها من كل جانب، واستقدموا حتى دنوا من عسكر أمير المؤمنين «عليه السلام»، وألقت عائشة على نفسها بردة كانت معها، وقلبت يمينها على منكبها الأيمن إلى الأيسر، والأيسر إلى الأيمن كما كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» يصنع عند الاستسقاء، ثم قالت: ناولوني كفاً من تراب.

---

(1) راجع: الفتوح لابن أعثم ج2 ص325 و 326 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص256 و 257 وكتاب الجمل للمفيد ص347 و 348.

فناولوها، فحثت به في وجوه أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام»، وقالت: شاهت الوجوه. كما فعل رسول الله «صلى الله عليه وآله» بأهل بدر.

قال: وجر كعب بن سور بالخطام، وقال: اللهم إن أردت أن تحقن الدماء وتطفئ هذه الفتنة فاقتل علياً.

ولما فعلت عائشة ما فعلت من قلب البرد وحصب أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام» بالتراب، قال «عليه السلام»: وما رميت إذ رميت يا عائشة ولكن الشيطان رمى، وليعودن وبالك عليك إن شاء الله[1].

ونقول:

1 - إن الرواية قد صرحت: بأن هذا التصرف من عائشة إنما جاء بعد سلسلة مبارزات أظهرت أن أصحاب عائشة هم الخاسرون، فقد كان أكثر القتلى منهم.

2 - يبدو: أن عائشة أرادت إعطاء جرعة شجاعة لأتباعها، بعد أن رأت فشلهم في مواجهة أهل الحق، وكثرة القتلى في صفوفهم، ولعلها أدركت أن الأمر ليس عادياً، بل هو يتضمن خذلاناً إلهياً ظاهراً، إذ ليس طبيعياً أن يسقط هذا الكم الهائل من القتلى في صفوف أنصارها، مع أنهم أكثر عدداً، وأوفى وأتم عدة.

---

(1) راجع: الجمل للمفيد ص347 و 348 و (ط مكتبة الداوري) ص186.

ومع أن ما كان يحصل هو مجرد مبارزات بين أشخاص الفريقين، فلماذا يكثر المقتولون في صفوف هذا الفريق إلى هذا الحد، دون ذاك؟!

فلعل عائشة أرادت إيهام أصحابها: أنها قد اكتسبت من رسول الله «صلى الله عليه وآله» القدرة على اجتراح المعجزات، وإظهار الكرامات، أو أنها قادرة على التصرف بالإرادة الإلهية وقلب الموازين، أو.. أو..

3 - ولعلها أرادت أيضاً: أن تؤثر على إرادة وشجاعة أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام» بالإيحاء لهم بأمر لا واقع له..

4 - والذي يثير العجب هنا: أن نرى عائشة تتجرأ على القيام بمحاكاة رسول الله «صلى الله عليه وآله» في أمر هو من الشؤون التي لا يدعيها أحد لنفسه إلا إذا كان نبياً أو وصياً، فهل ترى في نفسها شيئاً من النبوة؟!

5 - ولكن اللافت: هو أن أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام» لم يفتهم ما قصدت إليه عائشة، فبادر أحدهم إلى إفهامها، وإفهام الناس: أن من تكون في خروجها عاصية لله ورسوله، ومن تقتل مئات وآلاف المؤمنين بلا مبرر ولا سبب، ومن تنتهب بيت مال المسلمين، ومن تخرج على إمامها، ومن تقوّض نظام الأمة، ومن تتهم الأبرياء بمعصية هي التي ارتكبتها، ومن .. ومن.. لا يمكن أن تأخذ مقام الرسول، وأن تشبه نفسها به «صلى الله عليه وآله».. بل هي في

الموقع المقابل له تماماً، ولذلك أجابها ذلك الرجل بقوله: وما رميت إذ رميت ولكن الشيطان رمى!!

هل من مهرب؟!:

ومما جرى في يوم الجمل، وما رواه الواقدي قال: حدثني محمد بن عبد الله بن عبيد بن عكرمة بن خالد قال: قال عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

كنت أنا والأسود بن أبي البختري، وعبد الله بن الزبير قد تواعدنا وتعاهدنا بالبصرة لئن لقينا القوم لنموتن أو لنقتلن علياً، وعلي وأصحابه لم يكونوا عدلوا صفوفهم، ثم نظرنا إليهم وقد عدلوا صفوفهم ميمنة وميسرة.

قال عبد الرحمن: فكنت واقفاً عند عبد الله بن الزبير والأسود بن البختري، فقلت: ما وراءكما؟!

قالا: نحن على ما كنا عليه، إلى أن مالت ميمنتهم على ميسرتنا فهزمتهم، ومالت ميسرتهم على ميمنتنا ففعلوا مثل ذلك.

ورأيت علياً وراء ابنه محمد وقد تقدم يحمل علماً أسود عظيماً، وعلي شاهر سيفه، فلقي رجلاً من ضبة فقتله. ثم ضرب آخر فقتله.

ثم خلص إلينا ووقف عند الرجلين، فلاذ كل منا بصاحبه، وجعل الأسود يقول: هل من مهرب؟!

وتقدم ابن الزبير، فأخذ بخطام الجمل، فكان آخر من أخذه.

فأنظر إلى علي وقد انتهى إلى الجمل وسيفه يرعف دماً، وهو واضعه على عاتقه، وهو يصيح بمحمد بن أبي بكر: اقطع البطان. فكانت الهزيمة فلم نر أمثل من لزوم السواد الأكبر.

فلما انهزمنا خرجنا خائفين من مسالح علي «عليه السلام»، فما زلنا نخاف الطلب حتى سرنا مراحل(1).

إن عسلك لطائفي:

قال ابن قتيبة في ذكر علي «عليه السلام» يوم الجمل:

فشق علي في عسكر القوم يطعن ويقتل، ثم خرج وهو يقول: الماء الماء.

فأتاه رجل بإداوة فيها عسل، فقال له: يا أمير المؤمنين، أما الماء فإنه لا يصلح لك في هذا المقام، ولكن أذوقك هذا العسل.

فقال: هات، فحسا منه حسوة.

ثم قال: إن عسلك لطائفي.

قال الرجل: لعجباً منك والله يا أمير المؤمنين، لمعرفتك الطائفي من غيره في هذا اليوم، وقد بلغت القلوب الحناجر!!

فقال له علي: إنه والله ـ يا بن أخي ـ ما ملأ صدر عمك شيء قط،

---

(1) راجع: الجمل للمفيد ص375 و (ط مكتبة الداوري) ص199.

ولا هابه شيء[1].

وعند المسعودي: فحسا منه حسوة، وقال: هذا الطائفي، وهو غريب بهذا البلد.

فقال له عبد الله بن جعفر: أما شغلك ما نحن فيه عن علم هذا؟!

قال: إنه والله يا بني ما ملأ صدر عمك شيء قط من أمر الدنيا[2].

ونقول:

1 ـ ذكر ابن قتيبة والمسعودي: أن قضية إدواة العسل قد حصلت في حرب الجمل.. غير أن المصادر الأخرى تقول: إنها حصلت في صفين[3].

---

(1) راجع: الإمامة والسياسة (تحقيق الشيري) ج1 ص96 و (تحقيق الزيني) ج1 ص71 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص34 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5 ص230 و 231 عنهما، مروج الذهب ج2 ص368.

(2) راجع: مروج الذهب ج2 ص368 و (ط أخرى) ج2 ص377 وراجع: نهج السعادة ج1 ص318. وراجع: الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص71 و (تحقيق الشيري) ج1 ص96 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص34.

(3) شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص402 عن المحاسن والمساوئ (ط

2 - إن ما زعمه الرجل الذي أعطى العسل لأمير المؤمنين «عليه السلام»، من أن الماء لا يصلح له في ذلك المقام، لا يصغى إليه، فإن أمير المؤمنين «عليه السلام»، كان أعرف من كل أحد بما يصلح وبما لا يصلح..

إلا إن كان يريد: أنه إذا وجد العسل، فالعسل هو الأصلح.

فالمراد: هو الترغيب بشرب العسل، وأنه أكثر نفعاً في ذلك المقام، ولم يكن بصدد تخطئة أمير المؤمنين «عليه السلام»..

وإنما يطلب الماء، لأنه هو المتوقع توفره في ذلك الموقف، وهو الذي يسهل بذله. أما العسل، فإن الناس يضنون به على من سواهم بحسب العادة.

3 - إنه «عليه السلام» قد أعطى البشرية درساً دقيقاً وعميقاً في النظرة إلى الحياة وما فيها، فبيَّن: أن على الإنسان أن يعطي الأشياء قيمتها الحقيقة، بالإستناد إلى الرؤية الواقعية للكون والحياة، التي بلورتها، وأنتجتها الأدلة اليقينية الحسية منها، والوجدانية، والفطرية، والعقلية في مداها الأقصى، وفي امتداداتها الواقعية على مساحة الوجود، الذي يصل الماضي بالحاضر، وينغرس في أعماق المستقبل، بامتداداته وتحولاته الواقعية على مساحة الوجود كله، حتى حينما يوغل في الغيب، ليصل إلى عالم الشهود، حيث لا تقيده قيود،

بيروت) ص413.

ولا تحده حدود ولا تحول دونه عقبات ولا سدود، حين يصبح اندماجاً في المطلق، وتكون المشيئة الإلهية وحدها هي التي تهيمن على المسار، ويبقى وجه ربك العزيز الغفار.

ومن هنا نعرف: كيف، ولماذا لم يملأ صدر علي «عليه السلام» شيء، ولا هاب شيئاً في هذه الدنيا؟!

أمان الخائفين:

وقالوا أيضاً:

إن أمير المؤمنين «عليه السلام» نظر يومئذ إلى أبي سفيان بن حويطب بن عبد العزى، وهو يسترجع من الخوف وما التحم من الشر، فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: انحز إلى أصحابي ولا تقتل نفسك، ويلك!

فانحاز إليهم. إلى أن حمل أصحاب الجمل على أمير المؤمنين «عليه السلام» حملة، فإذا هو قد صار في حيزهم، فحمل عليه رجل من همدان وعلي يصيح: كف عنه. والهمداني لا يفهم حتى قطعه إرباً إرباً.

فقال «عليه السلام»: يا ويحه! إن أتلفته السيوف، وقد كان مقتله إليّ بغيضاً[1].

---

(1) الجمل للمفيد ص361 و 362 و (ط الداوري) ص192.

ونقول:

1 - لو أن علياً «عليه السلام» استفاد من الفرصة السانحة، وهاجم هذا العدو الخائف، وتخلص من شره لم يلمه أحد.. لا سيما وأنه قد جاء لحربه من مئات الأميال، ولم يكترث لدعواته «عليه السلام» المتواصلة إلى مراجعة المواقف، ولم يستجب للحجج والبراهين التي قدمها، ولم يعر بالاً للنصائح والمواعظ التي أسداها، ولا أقام وزناً لما ظهر له «عليه السلام» من دلائل باهرة، وكرامات ظاهرة..

ولكنه «عليه السلام» لم يفعل ذلك، لأن همه هو: أن يفقأ عين الفتنة، وأن يعيدهم إلى رشدهم. ولا يريد أن يجازيهم بأعمالهم، بل يريد أن ينقذهم وأن يعاملهم بالعفو والصفح والرحمة..

2 - يلاحظ: أنه «عليه السلام» لم يقل لابن حويطب: انحز إلى أصحابي، لكي لا يقتلوك، أو لكي لا تقتل.. بل قال: «ولا تقتل نفسك». فنسب القتل إليه، لأنه هو الذي أقدم عليه بسوء اختياره. فهو حتى وإن قتل بيد أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام»، فإنهم ليسوا هم الذين اتخذوا قرار قتله من عند أنفسهم، بل عملوا بالواجب الشرعي، الذي يحتم عليهم الدفاع عن أنفسهم، وعن الحق، وعن الدين وعن الإمام..

3 - لقد حاول «عليه السلام» أن يمنع ذلك الهمداني من قتل ابن حويطب، ولكن الهمداني لم يفهم كلامه وأجهز عليه.. إلا أنه «عليه

السلام» لم ينسب قتله إلى ذلك الهمداني، بل نسبه إلى السيوف.

وذلك لأن ذلك الهمداني كان معذوراً فيما فعل، حيث وجده في حيز الأعداء، ولم يكن يدري بانحيازه عنهم..

وعبر «عليه السلام» بالتلف، فقال: أتلفته السيوف، ولم يحكم له بالنجاة، لأن ذلك مرهون بالنوايا التي كانت لدى ابن حويطب، وفي كونه حين انحاز إلى أصحاب علي «عليه السلام» انحاز تائباً، أم انحاز هارباً من القتل، لا أكثر!!

وقد كان «عليه السلام» يحب نجاته، فلعل نيته تصفو ولعل توبته تتحقق..

علي × مع القرآن:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله»:

روى المسعودى عن هاشم بن البريد، عن ابن سعيد التميمى، عن أبى ثابت مولى أبى ذر قال:

شهدت مع أمير المؤمنين على «عليه السلام» الجمل، فلما رأيت عائشة واقفة بين الصفين، ومعها طلحة والزبير، قلت: أم المؤمنين، وزوجة الرسول «صلى الله عليه وآله» وحواري الرسول، وصاحبه بأُحدٍ.

فدخلنى ما يدخل الناس من الشك، حتى كان عند صلاة الظهر كشف الله ذلك عن قلبى وقلت: على أمير المؤمنين، وأحق الناس بسيد

المرسلين، وأولهم إسلاماً، لم يكن بالذى يقدم على شبهة، فقاتلت معه قتالاً شديداً.

فلما انقضى الحرب أتيت المدينة، فسرت إلى بيت أم سلمة، فاستأذنت عليها.

فقيل: من هذا؟!

فقلت: سائل.

فقالت: أطعموا السائل.

فقلت: إنى والله لم أسأل طعاماً، ولكنى مولى لأبى ذر، رجعت أسأل عن دينى.

فقالت: مرحباً بك! فقصصت عليها قصتى.

فقالت: أين كنت حين طارت القلوب مطايرها؟!

فقلت: إني بينما أحس ذلك إذ كشف الله عن قلبى، فقاتلت مع أمير المؤمنين «عليه السلام» حتى فرغ.

فقالت: أحسنت، إنى سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول:

«علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»[1].

---

(1) الجمل ص417 و 418 و (ط مكتبة الداوري) ص222 و 223 وأشار في

وفي نص آخر: «قال: قلت: إلى أحسن ذلك، والحمد لله، كشف الله عني ذلك عند زوال الشمس، فقاتلت مع أمير المؤمنين قتالاً شديداً»(1).

ونقول:

إننا نشير هنا إلى ما يلي:

حواري الرسول.. وصاحبه يوم أحد:

ما ذكرته الرواية المتقدمة عن مولى أبي ذر، من أن الزبير حواري رسول الله، وأن لطلحة مقاماً محموداً في أحد.. لا يمكن قبوله.. وقد ذكرنا دلائل عدم صحة هذا وذاك في أكثر من مورد من الموارد السالفة في هذا الكتاب.. غير أننا نستطيع أن نسجل هنا ملاحظة مفادها:

هامشه إلى المصادر التالية:

تفسير الحبري ص153 و 154 والمستدرك للحاكم ج3 ص124 وامالي الطوسي ج2 ص120 و (ط أخرى) ج1 ص474 الحديث رقم 37 من الجزء 16 ومناقب الخوارزمي ص176 و 177 وكشف الغمة ج1 ص148 ومجمع الزوائد ج9 ص134 وفرائد السمطين ج1 ص177 وتاريخ الخلفاء ص173 والصواعق المحرقة ص124 وكنز العمال ج11 ص603 وبحار الأنوار ج32 ص206.

(1) الأمالي للطوسي ج2 ص120 و (ط دار الثقافة ـ قم) ص460 وبحار الأنوار ج32 ص206 وج22 ص223 وكشف الغمة ج2 ص28.

أولاً: إن بعض النصوص لم تذكر عائشة بشيء هنا(1). وبعضها ذكرتها، بما تقدم، فلعل هذا كان من إضافات الرواة والمحبين بعد ذلك.. ولعل ذاك أسقطها سهواً.

ثانياً: على فرض وجود ذكر لطلحة والزبير من قبل مولى أبي ذر هنا، مما تقدم، فلعل هذه الأمور قد وضعت في فضل الزبير، وطلحة، وسوقت لهما في وقت مبكر، فانطلت على هؤلاء البسطاء، وصدقوها، وتداولوها. وأوجبت حيرة بعضهم في بعض الموارد الحساسة كهذا المورد.

ويشهد لذلك: أن هذا الرجل المتحير لم يكن يملك الكثير من المعرفة التي يستفيد منها في دفع الشبهة، فلجأ إلى أم سلمة «رضوان الله تعالى عليها»، فوجد بغيته عندها..

علي × مع الحق:

والحديث الذي استدلت به أم سلمة لتخرج مولى أبي ذر من شبهته.. هو حديث محكم لا يرتاب أحد في دلالته، وهو وحده يكفي لمنع تسلل الشبهة إلى فكر وعقل أي إنسان سواء أشارك في الحرب على أمير المؤمنين «عليه السلام» أم لم يشارك..

من أجل ذلك نقول:

---

(1) الأمالي للطوسي ج2 ص120 و (ط دار الثقافة ـ قم) ص460 وبحار الأنوار ج32 ص206 وج22 ص223.

إن حرب الجمل ليست فتنة إن كان يقصد بالفتنة ما لا يعلم وجه الحق فيه.. لأن الحق فيها ظاهر، ومعلوم إلى حد البداهة، فإن كل أحد يعلم بحرمة نكث البيعة، وظهور براءة أمير المؤمنين من دم عثمان.. وظهور ظلم الخارجين عليه، وما ارتكبوه من جرائم في حق الأبرياء من السبابجة في البصرة وغيرهم.. وعدم كونهم أولياء الدم الذين يحق لهم المطالبة به، وغير ذلك..

والأهم من ذلك: أن الكل كان يعلم: أن قادة الناكثين كانوا من أشد الناس على عثمان، ومن أظهر المشاركين في قتله، والآمرين به، ولا سيما طلحة وعائشة..

يضاف إلى هذا وذاك: قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي تقدم عن أم سلمة: علي مع القرآن، والقرآن مع علي.. ثم بيَّن: أن هذا التلازم بين علي والحق، وبين علي «عليه السلام» والقرآن مستمر إلى يوم القيامة.. ثم يستمران حتى يصلا إلى الحوض.. مما يعني: أنه يريد أن يزيل أي شبهة، ويمنع أي تأويل أو احتمال في معنى «معيته» مع القرآن، بل هي باقية حتى يمران على الحساب والميزان، فيظهر: أن الباطن موافق للظاهر، وتزول بذلك جميع الوسوسات والاحتمالات والشبهات.. فلعل بعضهم يتوهم أنه مع الحق بحسب الظاهر، لكن الباطن قد لا يتوافق مع هذا الظاهر، وسيظهر ذلك حين الحساب..

غير أن ما لفت نظرنا: هو أن مولى أبي ذر قد ألهم العمل بالحق

بعد تردده الطويل، مستنداً في ذلك إلى فطرته، وإلى ما هو يقيني عنده، فأزال الشبهة به، ومضى على يقينه، فإن إمارة علي «عليه السلام» للمؤمنين ثابتة له عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهي ثابتة بالبيعة له يوم الغدير، وبعد قتل عثمان، ولم يعرض لها ما يوجب زوالها عنه.. ولا ما يوجب نكثهم لها.

كما أن أحقيته بسيد المرسلين.. وكونه أول الناس إسلاماً لم يعرض لهما أي شيء يوجب سقوطهما عن الإعتبار..

والأهم من هذا وذاك: هو معرفته بأمير المؤمنين «عليه السلام»، واحتياطه في الدين، فإنه يقيني عنده أيضاً، فلماذا يرفع اليد عما هو يقيني بشبهة ظاهرة الفساد؟!

أتكون فتنة أنا أميرها؟!:

قال المعتزلي:

قال أبو مخنف : وحدثنا إسحاق بن راشد عن عبد الله بن الزبير ، قال: أمسيت يوم الجمل وبي سبعة وثلاثون جرحاً، من ضربة وطعنة ورمية، وما رأيت مثل يوم الجمل قط، ما كان الفريقان إلا كالجبلين لا يزولان.

قال أبو مخنف: وقام رجل إلى علي «عليه السلام»، فقال: يا أمير المؤمنين، أي فتنة أعظم من هذه؟! إن البدرية ليمشي بعضها إلى بعض بالسيف!

فقال علي «عليه السلام»: ويحك! أتكون فتنة أنا أميرها وقائدها! والذي بعث محمداً بالحق وكرم وجهه، ما كَذبت ولا كُذبت، ولا ضللت ولا ضل بي، ولا زللت ولا زل بي، وإني لعلى بينة من ربى، بينها الله لرسوله، وبينها رسوله لي، وسأدعى يوم القيامة ولا ذنب لي، ولو كان لي ذنب لكفر عني ذنوبي ما أنا فيه من قتالهم(1).

ونقول:

1 ـ اتضح مما قدمناه: أن الفتنة قد تفسر بأنها عدم وضوح الحق.

ولكن هذا المعنى غير متحقق في حرب الجمل، وعلي «عليه السلام» هو المعيار للحق والباطل، فإن علياً مع الحق والحق مع علي لن يفترقا حتى يردا على الرسول الحوض يوم القيامة.. وقد بيَّنا سبب هذا البيان الإضافي الدال على امتداد المعية بحيث يتجاوز بها جميع المراحل التي قد تتعرض للشبهات وللتأويلات. وهذا ما أشار إليه «عليه السلام» بقوله لذلك الرجل: ويحك، أتكون فتنة أنا أميرها وقائدها؟!

2 ـ ثم أكد علي «عليه السلام»: أنه لا يزال الحق معه، وأنه على بينة من ربه لم يدخل في شبهة، وإن ذلك سيظهر يوم القيامة.. حين يقوم الناس للحساب، حيث سيظهر للناس: أن الظاهر موافق للباطن، والعكس..

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص265.

3 - ثم ترقى في البيان، فقرر: أن قتاله للناكثين من أعظم الطاعات والقربات.. وهو كفارة لذنوبه لو كان له ذنوب..

4 - ويلاحظ:

أنه «عليه السلام» قال: «ولو كان لي ذنب لكفر عن ذنوبي»، فاستفاد من كلمة لو، ليدل على أن ذلك غير حاصل، لأن لو حرف امتناع، قد جيء به ليدل على أنه «عليه السلام» يجري كلامه على سبيل الفرض والتقدير. لا على سبيل الإشتراط، المستبطن لإمكان حصوله في اللاحق. وفي هذا إشارة إلى عصمته «عليه السلام»..

تبارك الذي أذن للسيوف:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله»:

روى إبراهيم بن نافع، عن سعيد بن أبي هند قال: أخبرنا أصحابنا ممن حضر القتال يوم البصرة: أن علياً قاتل يومئذ أشد القتال، وسمعوه وهو يقول: «تبارك الله الذي أذن لهذه السيوف تصنع ما تصنع»[1].

ونقول:

1 - إنها لنعمة إلهية أن يأذن الله تعالى لسيوف المؤمنين أن تقتلع غرس الضلال والفساد من أعماق المجتمع الإنساني، ليصفو

---

(1) الجمل للمفيد ص361 و (ط مكتبة الداوري) ص192.

ولينتعش بالبركات، ولينعم بالهبات والخيرات الإلهية، فيصل إلى كماله، وفق ما رسمه الله تعالى لمخلوقاته.

2 - ويلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» لم يقل: تبارك الذي أذن لنا أن نفعل ذلك. بل نسب الإذن للسيوف. فدلنا ذلك على أن السيوف الصماء والبكماء، تحتاج إلى إذن إلهي فيما تفعله في مخلوقات الله. وهذا الإذن هو الذي يجعل ما ينتج عن عملها نامياً، وزاكياً، ومباركاً. وليس فناءً، ونقصاً، ولؤماً وشؤماً على مخلوقات الله تبارك وتعالى.

ذو الشهادتين مع علي ×:

روى سيف بن عمر، عن محمد، عن عبيد الله، عن الحكم بن عيينة، قيل له: أشهد خزيمة ذو الشهادتين الجمل؟!

قال: ليس به، ولكنه غيره من الأنصار. مات ذو الشهادتين في زمن عثمان[1].

وروى سيف أيضاً عن الشعبي: أنه «ما نهض في تلك الفتنة إلا

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص447 و (ط الأعلمي) ج3 ص467 عن سيف، والفتنة ووقعة الجمل ص110 وراجع: الفتوح لابن أعثم ج2 ص331 (هامش) وتاريخ مدينة دمشق ج16 ص372 والإصابة ج1 ص426 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص240 عن ابن عساكر، وعن الخطيب في الموضح.

ستة بدريين»[1].

ونقول:

1 - إن شهود ذي الشهادتين حرب الجمل، واستشهاده في صفين متواتر في روايات السنة والشيعة[2].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص447 و (ط الأعلمي) ج3 ص467 عن سيف عن الشعبي، والفتنة ووقعة الجمل ص110 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص461.

(2) راجع على سبيل المثال: مروج الذهب ج2 ص359 و 367 والمستدرك للحاكم ج3 ص397 والمصنف للصنعاني ج8 ص367 و 368 وج11 ص236 ورجال الكشي ص52 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص179 ونهج البلاغة الخطبة رقم182 وأسد الغابة ج2 ص114 والإصابة ج1 ص426 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص241 وكتاب المحبر للبغدادي ص291 والفتوح لابن أعثم ج2 هامش ص331 والإكمال في أسماء الرجال ص58 والجمل لابن شدقم ص143 وبحار الأنوار ج34 ص130 وج38 ص22 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص145 وج10 ص108 والوافي بالوفيات ج13 ص192 ومسند أحمد ج5 ص189 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج2 ص448 والمعجم الكبير للطبراني ج4 ص82 والثقات لابن حبان ج3 ص107 و 108 ومشاهير علماء الأمصار ص77 وتاريخ مدينة دمشق ج16 ص361 و 364 وراجع: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج6 ص137 عن: الطبقات الكبرى ج3 ص259 وأسد الغابة ج4 ص3804/127 والعقد الفريد ج3 ص336 والمناقب للخوارزمي ص191

2 ـ إن سيف بن عمر كما يصفه العلماء ـ حسبما قدمناه في بعض فصول هذا الكتاب ـ كذَّاب وضَّاع، متهم بالزندقة..

3 ـ روى الحكم، عن ابن أبي ليلى قال: شهد صفين من أهل بدر سبعون.

فقال شعبة: كذب. لقد ذاكرت الحكم، فما وجدنا شهد صفين أحد من أهل بدر غير خزيمة[1].

وفي هذا تجنٍ ظاهر، وكذب سافر من شعبة، فإن حضور عمار في صفين مجمع عليه. فضلاً عن غيره[2].

وانظر إلى هذا التناقض، فالحكم يقول: لم يشهده خزيمة، وشعبة

و 229 ورجال الكشي ج1 ص268 / 101 كلها نحوه.

(1) ميزان الإعتدال ج1 ص47 ترجمة إبراهيم بن عثمان (أبي شيبة) والعلل لابن حنبل ج1 ص287 والكامل لابن عدي ج1 ص239 وتاريخ بغداد ج6 ص111 وتهذيب الكمال ج2 ص150 وتاريخ الإسلام للذهبي ج10 ص549.

(2) الإصابة ج1 ص426 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص241 عن الخطيب في الموضح، تاريخ الأمم والملوك ج3 ص467 والكامل في التاريخ ج3 ص221 والمستدرك للحاكم ج3 ص397 وعمدة القاري ج14 ص104 الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج1 ص418 و (ط دار الجيل) ج2 ص448 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج10 ص109وأسد الغابة ج2 ص114 وتهذيب التهذيب ج3 ص121 .

والحكم يقولان: لم يشهده إلا خزيمة..

ويبدو: أن خزيمة كان في الجمل وصفين يقاتل الأعداء بصورة عادية.. ولكنه لما قتل عمار استقتل.

ويبدو أيضاً: أن هذا هو ما قصده محمد بن عمارة بن خزيمة بن ثابت بقوله: «ما زال جدي خزيمة بن ثابت مع علي «عليه السلام» بصفين كافاً بسلاحه، وكذلك فعل يوم الجمل، فلما قتل عمار بصفين قال خزيمة:

سمعت النبي «صلى الله عليه وآله» يقول: «تقتل عماراً الفئة الباغية»، ثم سلَّ سيفه، فقاتل حتى قتل»**(1)**.

---

(1) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج1 ص418 و (ط دار الجيل) ج2 ص448 وقال: إن هذا روي من وجوه الإصابة ج1 ص426 عن أحمد، وعن يعقوب بن شيبة، الواقدي. وراجع: جواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص42 وتاريخ مدينة دمشق ج16 ص369 وج43 ص431 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص42 والوافي بالوفيات ج13 ص192 وتهذيب الكمال ج8 ص244 والمعجم الكبير ج4 ص85 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص728 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص450 وبحار الأنوار ج33 ص16 ومجمع الزوائد ج7 ص242 ومسند أحمد ج5 ص214 وسير أعلام النبلاء ج2 ص487 وتعجيل المنفعة ص373 والإصابة (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص240 وتهذيب التهذيب ج3 ص121.

وإنما قلنا: إن هذا هو المراد، لأنه لو كان خزيمة شاكاً في القتال في حربي الجمل وصفين لم يحضرهما..

وقد يؤيد ذلك: أن الكشي روى رواية محمد بن عمارة هذه، وليس فيها كلمة «كافاً»، بل فيها: ما زال جدي بسلاحه يوم الجمل وصفين[1]. ولعل هذا هو الصواب..

---

(1) إختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ج1 ص268.

الباب الثالث عشر

التحريف والتزييف

الفصل الأول: من روايات الكذابين..

الفصل الثاني: حديث القعقاع.. من أكاذيب سيف..

الفصل الثالث: دفاعهم عن عائشة..

الفصل الرابع: علي × يدافع عن الناكثين..

الفصل الأول:

من روايات الكذابين

مكذوبات في حرب الجمل:

قال الطبري:

(كتب إلي السري) عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة، وأبي عمرو، قالوا:

وأقبل كعب بن سور حتى أتى عائشة «رضي الله عنها»، فقال: أدركي، فقد أبى القوم إلا القتال، لعل الله يصلح بك.

فركبت، وألبسوا هودجها الأدراع. ثم بعثوا جملها. وكان جملها يدعى عسكراً، حملها عليه يعلى بن أمية. اشتراه بمائتي دينار.

فلما برزت من البيوت، وكانت بحيث تسمع الغوغاء، وقفت فلم تلبث أن سمعت غوغاء شديدة. فقالت: ما هذا؟!

فقالوا: ضجة العسكر.

قالت: بخير؟! أو بشر؟!

قالوا: بشر.

قالت: فأي الفريقين كانت منهم هذه الضجة فهم المهزومون.

وهي واقفة فوالله ما فجأها إلا الهزيمة، فمضى الزبير من سننه في وجهه فسلك وادي السباع.

وجاء طلحة سهم غرب، يخل ركبته بصفحة الفرس، فلما امتلأ موزجه دماً وثقل، قال لغلامه: اردفني، وامسكني، وابغني مكاناً أنزل فيه. فدخل البصرة وهو يتمثل مثله ومثل الزبير:

فـإن تكـن الحوادث أقصدتني وأخطـأهن سـهمي حـين أرمـي
فـقـد ضعيت حين تبعت سهماً سفاهاً مـا سفهت وضل حلمـي
ندمت نـدامة الكـسعي لـمـا شريت رضى بني سهم برغمي
أطعتـهم بـفرقـة آل لأي فـألـقوا للسـباع دمـي ولحمي(1)

هل فوجئت عائشة بالهزيمة؟!:

في هذا النص تدليس ظاهر:

فأولاً: إن العَلَم الذي كان يحفظ عسكر عائشة من الهزيمة هو

___

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص518 - 519 والفتنة ووقعة الجمل ص157 - 158 وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج25 ص109 - 110 والكامل في التاريخ لابن الأثير ج3 ص243 - 244 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص479 - 480. وراجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج4 ص1238 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص418.

جملها نفسه، ولم تقع الهزيمة عليهم إلا بعد أن عقر الجمل(1). فكيف تقول هذه الرواية: إنها عرفت هزيمة العسكر من جهة غوغاء سمعتها وأنها فوجئت بالهزيمة؟!

ثانياً: إن المعركة التي جرت حول الجمل كانت بحيث تشيب لها الأطفال، وقد قطعت عشرات الأيدي على خطام الجمل، والأشعار التي قيلت من قبل المقاتلين حول الجمل كثيرة..

كعب بن سور: خبثٌ أم سذاجة؟!:

إنَّ من يرى المشهد في حرب الجمل وقبلها وبعدها، لا يُمكنُ أن يحتمل أنَّ عائشة كانت تريد الصلح وقد أوضحنا كذب هذه المزعمة في فصل: رسائل علي «عليه السلام» إلى الناكثين.

فما بال كعب بن سور يطلب من عائشة تدارك الأمر, ومنع القتال، ويتهم علياً «عليه السلام» وأصحابه بالإصرار على القتال؟! وهو قد جاء بقومه الأزد لنصرها، وليكون هو الآخذ

---

(1) راجع: الجمل للشيخ المفيد (ط مكتبة الداوري) ص203 وبحار الأنوار ج32 ص191 والنص والإجتهاد ص449 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص655 وفتح الباري ج6 ص160 ومطالب السؤول ص216 وكشف الغمة ج1 ص243 وكشف اليقين ص156 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص510 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص520.

بخطام جملها، إلا أن يكون هذا الرجل من أشد الناس سذاجةً, أو من أعظمهم بُغضاً وعداوةً لعليٍ «عليه السلام» يريد أن يظهر علياً وصحبه في صورة المعتدين.. أو كلا الأمرين معاً, وهذا الإحتمال هو الأقرب والأصوب، لما نعرفه عن كعب هذا.

أبى القوم إلا القتال:

وتقولُ الروايةُ المُتقدمة: إنَّ كعب بن سور قال لعائشة: «أدركي فقد أبى القومُ إلا القتال»..

ونحنُ على يقينٍ من أنَّ هذا الكلام مزورٌ ومكذوبٌ، إما من كعب بن سور نفسه، أو من قبل أنصار الناكثين ومحبيهم، بهدف اتهام عليٍ «عليه السلام» وأصحابه بأنَّهم هم الذين أشعلوا نار الفتنة, وأنَّ الناكثين كانوا ضحيةَ إصرار عليٍ «عليه السلام» وأصحابه على إذلالهم وقهرهم, بل وعلى قتلهم.

وهذا ما حدث بالفعل, فقد زعم بعض الأغبياء والنواصب: أن الذي حصل في حرب الجمل كان من صنع عليٍ «عليه السلام». وأنه هو الذي سيُطالب بها يوم القيامة, مع أنَّ النصوص المُتضافرة تؤكدُ على أنَّ علياً «عليه السلام» لم يترك وسيلةً إلا استفاد منها لإقناع الناكثين بالتراجع عن الحرب, فلم يستجيبوا له.

ولكنَّ الكذب عند هؤلاء أهون من شرب الماء, وهو طبعهم وسجيتهم التي ينساقون معها بعفويةٍ تامة, وبيُسرٍ ظاهرٍ, وهو من

لذائذهم ومباهجهم, ومن موجبات فخرهم واعتزازهم أمام من هُم على شاكلتهم.

لماذا الأدراع؟!:

إذا كانت عائشة تعمل لأجل الصلح, وإذا كانت الحربُ غير مرغوبٍ فيها, وإذا كانت عائشة تريد أن تتجول بين أنصارها ومحبيها, فلماذا ألبسوا هودجها الأدراع؟!

وحتى لو نشب القتال, فإنَّ المُفترض بامرأة مثلها هو أن تبقى في بيتها، وتُرسل إلى من تشاء من الرجال من قادة الجيش، أو من رؤساء القبائل, الذين بيدهم قرار الحرب والسلم، فيأتونها، وتأمرهم وتنهاهم, أو تفاوضهم, أو تنصحهم وتحذرهم!! ولا يُتوقع من أمثالها أن تكون في وسط المعركة.. فلماذا كانت في وسطها، بل كانت بقيادتها، وتحت سمعها وبصرها، وبرعايتها، وتدار بأمرها ونهيها..

على أنَّه إذا كانت الحرب قد نشبت، والغوغاءُ قد أفلحت في إثارة الفتنة, فكيف أمكنها اختراق تلك الجموع الغفيرة التي تُعدُّ بعشرات الألوف، المتناحرة بسيوفها ورماحها, فتصل إلى وسط الميدان, ويكونُ جملها هو العلم الأبرز الذي تدور الحربُ الضروس حوله؟!

ولنفترض: أنَّ الغوغاء قد نجحت في إيقاع الفتنة، فلماذا يستجيبُ عقلاء الفريقين لداعي الفتنة, ويُباشرون هُم بأنفسهم قتل الناس؟! ألا يُفترض فيهم أن يعتزلوا هؤلاء الغوغاء, وأن لا يُساعد كُلٌ منهم

فريقه على الفريق الآخر؟! ألم يكن الأجدر بهم أن يواصلوا إصدار أوامرهم لهم بالكف عن القتال؟!

وإذا كانت عائشة تسعى للصلح, ثُم خرجت الأمور من يدها, فلماذا بقيت نادمةً على ما جرى إلى أن ماتت؟! ولماذا أوصت بأن لا تُدفن مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنَّها قد أحدثت بعده؟![1].

ولماذا قال الله لها ولسواها من زوجاته «صلى الله عليه وآله»: **(وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)**[2]، ولم يقل: واخرجن من بيوتكن، وأصلحن، وقاتلن و.. و..؟!

عائشة تريد الصلح:

جاء في الرواية المُتقدمة: أنَّ عائشة ركبت جملها تريد الصلح, ففوجئت بالضجة, ثُم بالهزيمة..

ونقول:

---

(1) جواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص29 والمستدرك للحاكم ج4 ص6 وج8 ص708 ومسند ابن راهويه ج2 ص43 وسير أعلام النبلاء ج2 ص193 والمصنف لابن أبي شيبة ج3 ص230 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص411 عن أخبار النساء في العقد الفريد (ط دار الكتب العلمية ـ بيروت) ص158. وراجع: الكافئة للشيخ المفيد ص40 وبحار الأنوار ج32 ص327.

(2) الآية 53 من سورة الأحزاب.

إنَّ عائشة كانت إذا شعرت بالضعف أمام منطق الحق, تظاهرت بأنَّها جاءت إلى البصرة تريد الصلح بين الناس.

وحين تكون أمام الغوغاء والمُتزلفين, وأهل الدنيا, والمُنقادين لها تُصرح بأنَّ هدفها هو نقضُ أمر عليٍ «عليه السلام», وإسقاط حكمه بأي ثمن.

ولكن قد تقدم حين الحديث عن رسالة عليٍ «عليه السلام» لها ولطلحة والزبير أنَّه «عليه السلام» ألجأها إلى الإقرار بأنَّها لن ترضى بحكومته وولايته بأي ثمن.. ولا حاجة إلى إعادة ذلك.

رواية عائشة للمفاجأة بالهزيمة:

وصرحت الرواية المُتقدمة: بأنَّ عائشة سمعت ضجة الغوغاء من بعيد, فسألت عن ذلك فأخبروها. فبينما هي واقفة ما فجأها إلا الهزيمة..

ونقول:

ولو صح هذا، لكان لنا أن نسأل: كيف أصبح جملها في وسط المعركة، وقد قُتل حوله سبعون رجُلاً, كلهم يأخذ بخطام الجمل؟!(1).

---

(1) راجع: الجمل للشيخ المفيد (ط مكتبة الداوري) ص199 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص520 والكامل في التاريخ ج3 ص249 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص265 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص418 وشجرة طوبى ج2 ص323 وإمتاع الأسماع ج13 ص246

ولماذا لم ينهزم الناس إلا بعد عقر الجمل؟!

ولماذا يكون وقوفها وسط عسكر الناكثين, ولا تكون في موقعٍ محايد كما هو الحال في كل مصلح, بل كما هو حال النساء إذا شهدن الحرب, فإنَّهن يكن خارج ساحة القتال؟!

طلحة دخل البصرة بعد إصابته:

وزعمت الرواية المُتقدمة أيضاً: أنَّ طلحة أُصيب بسهمٍ في ركبته, فلما ثقل طلب من غلامه أن يُدخله البصرة..

وهذا ليس صحيحاً, فإنَّ طلحة قد مات وسط المعركة, وقد مرّ علي «عليه السلام» على كعب بن سور، وكلمه، ولما انتهى إليه عليٌّ «عليه السلام» قال: أجلسوا طلحة.

فأجلس، وقال له: يا طلحة بن عبيد الله، قد وجدت ما وعدني ربي حقاً، فهل وجدت ما وعدك ربك حقاً؟!

ثم قال: أضجعوه إلخ..(1).

ولو كان قد أُدخل البصرة لم يحصل ذلك، لأنَّ القتلى كانوا

وراجع: تاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص490.

(1) الجمل للمفيد ص392 و (ط مكتبة الداوري ـ قم) ص210 والفصول المختارة ص141 والإرشاد للشيخ المفيد ج1 ص256 والاحتجاج للطبرسي ج1 ص239 والكافئة للشيخ المفيد ص26 وتصحيح اعتقادات الإمامية ص93 وبحار الأنوار ج6 ص255 وج32 ص200.

خارجها.

الشعر الذي تمثل به طلحة:

وذكرت الرواية المتقدمة: أن طلحة تمثل بشعر جاء فيه:

نــدمــت ندامة الكســعي لما شـــريت رضــى بنـــي ســـهم برغمـــي

أطـعــتهــم بفـــرقة آل لأي فـــألقوا للسبـــاع دمـــي ولحمي

ونقول:

إنَّ هذا الشعر لا ينطبق على حالة طلحة, فقد كان هو المُبادر للحرب والمُتصرف والزعيم وأحد القائدين فيها بعد عائشة, والطامع بالأمر لنفسه, ولم يظهر لنا من النصوص: أن أحداً كان يدفعه لقتل عثمان, ولا لقتال عليٍ «عليه السلام», إلا إذا كان يقصد بكلامه هذا عائشة وأنَّه كان يرى منها الرغبة في قتل عثمان, والميل إلى قتال عليٍ «عليه السلام», ونقض حكومته، وتقويض سلطانه..

أو كان يقصد: أنَّهُ كان يسعى لإرضاء بني أمية، ولا سيما معاوية بقتال عليٍ «عليه السلام»، فلم ينل ما أمل, وكانت عاقبة أمره الخيبة والخذلان، والبوار والخسران في الدنيا والآخرة..

بقية حديث الجرمي:

قلنا: إن جماعة من أهل البصرة أرسلوا كليب الجرمي ورجلين

آخرين إلى علي «عليه السلام»، ليسمعوا ما يقوله عن هذا الأمر ـ أعني أمر الناكثين ـ فقد شكوا فيه: فالتقوا بعلي «عليه السلام» وسمعوا كلامه، ثم بايعوه، ثم سار حتى نزل إلى جانب البصرة وقد خندق طلحة والزبير.

قال كليب: فقال لنا أصحابنا من أهل البصرة: ما سمعتم إخواننا من أهل الكوفة يريدون ويقولون؟!

فقلنا يقولون: خرجنا للصلح، وما نريد قتالا.

فبينا هم على ذلك، لا يحدثون أنفسهم بغيره، إذ خرج صبيان العسكرين، فتسابوا ثم تراموا، ثم تتابع عبيد العسكرين، ثم ثلَّث السفهاء، ونشبت الحرب، وألجأتهم إلى الخندق، فاقتتلوا عليه، حتى أقبلا إلى موضع القتال، فدخل منه أصحاب علي «عليه السلام»، وخرج الآخرون؛ ونادى علي «عليه السلام»: ألا لا تتبعوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح، ولا تدخلوا الدور، ونهى الناس.

ثم بعث إليهم: أن اخرجوا للبيعة، فبايعهم على الرايات.

وقال: من عرف شيئاً فليأخذه، حتى ما بقى في العسكرين شيء إلا قبض.

فانتهى إليه قوم من قيس، شباب، فخطب خطيبهم، فقال: أين أمراؤكم؟!

فقال الخطيب: أصيبوا تحت نظار الجمل، ثم أخذ في خطبته.

فقال علي: أما إن هذا لهو الخطيب السحسح، وفرغ من البيعة.

واستعمل عبد الله بن عباس، وهو يريد أن يقيم حتى يحكم أمرها.

فأمرني الأشتر أن أشتري له أثمن بعير بالبصرة، ففعلت.

فقال: ائت به عائشة، وأقرئها مني السلام.

ففعلت، فدعت عليه وقالت: اردده عليه.

فأبلغته، فقال: تلومني عائشة أن أفلت ابن أختها؟!

وأتاه الخبر باستعمال علي ابن عباس، فغضب وقال: على ما قتلنا الشيخ، إذ اليمن لعبيد الله، والحجاز لقثم، والبصرة لعبد الله، والكوفة لعلي.

ثم دعا بدابته فركب راجعاً.

وبلغ ذلك علياً «عليه السلام»، فنادى: الرحيل. ثم أجدَّ السير، فلحق به، فلم يُرِه أنه قد بلغه عنه. وقال: ما هذا السير؟! سبقتنا؟! وخشي إن تُرِك والخروج أن يوقع في أنفس الناس شراً(1).

ونقول:

لا بأس بملاحظة الأمور التالية:

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص506. وراجع: فتح الباري ج13 ص48 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص477.

الصلح نهج وشعار:

لا مجال للشك في أن علياً «عليه السلام» الذي طهره الله من الرجس بنص آية التطهير كان يتعرض لعدوان هائل تتزعمه قريش ضده.. وكانت حرب الجمل فصلاً من فصول هذا العدوان.

نعم.. إن علياً «عليه السلام» كان مهتماً بإخماد نار الفتنة. بل لم يكن له هم سوى ذلك. ولكن على أساس حفظ حقوق الناس. ووفق أحكام الشرع الشريف. وموازين العدل والإنصاف.. وبذل كل ما يبيح له الشرع بذله من تنازلات، وامتيازات.

ولم يزل يدعوهم إلى الكف عما هم بصدده، وإعادة الأمور إلى نصابها إلى اللحظة الاخيرة، وأنظرهم ووعظهم، وخوَّفهم، واحتج عليهم، وحاول التخفيف من غلوائهم بكل ما قدر عليه. وكانت رسائله ورسله تغدو وتروح عليهم ساعة بعد ساعة.. ولكن..

لقد أسمعت لو ناديت حياًولكن لا حياة لمن تنادي

فإنه لم يسمع منهم إلا الرفض والرد، ولم ير منهم إلا الإصرار والصد.. ومواصلة الإبراق والإرعاد، والتهديد والوعيد بصلافة لا توصف، ووقاحة لا تقف عند حد..

ولكن سيف بن عمر يحاول أن يظهر عائشة وطلحة والزبير، ومن معهم بصورة أخرى لم نجد لها أي اثر عند غير سيف هذا.. وهي صورة حمائم السلام التي ترتدي الثوب الأبيض الذي لم تدنسه الأقذار، ولا لحقت به الأوضار.

ولكن لا يستطيع أحد أن يستر عين الشمس بعود ثقاب، ولا أن يخفي توهجها، بفضل نقاب..

ولأجل شدة ووضوح هذا الأمر لكل بصير وخبير، فقد قررنا أن نصرف النظر عن إيراد الدلائل والشواهد، لأنها مضيعة للوقت، وبوار للجهد.

الصبيان، ثم العبيد، ثم السفهاء:

ويروي لنا كليب الجرمي: أن صبيان العسكرين خرجوا وتسابّوا، وتراموا، ثم تبعهم العبيد، ثم السفهاء، ونشبت الحرب..

ونقول:

1 ـ إننا لا نعرف في تاريخ الحروب حضور الصبيان فيها.

2 ـ إن جيشين يتألف أحدهما من ثلاثين ألفاً، والآخر من عشرين ألفاً لو سلمنا أن بعض الصبيان قد حضروا فيهما مع آبائهم، فإنما يكون أولئك الصبيان متفرقين في العسكر. وتحت نظر آبائهم، الذين سيكونون أكثر مراقبة لهم، وحرصا على تحديد مواقعهم، ورصد تحركاتهم.

3 ـ ولنفترض: أن عدداً من الأطفال اشتبك مع أمثاله، فسيبادر آباؤهم، ومن يكون قريباً منهم إلى الحجز بينهم وينتهي الأمر.

4 ـ ولو فرضنا: أن الآباء لم يلتفتوا لهم، فما هذا الترتيب العجيب الغريب، الذي جعل فريق الصبيان أولاً، ثم فريق العبيد، ثم فريق

السفهاء، ثم سائر الناس؟!.

ولماذا كان هذا الترتيب في الجيشين على نفس النسق؟!

وهل حصل ذلك التنسيق البديع صدفة، أم هو نتيجة اتفاق بين منسقي الجيشين؟! أم يبدو أن هذا الرجل يريد أن يوحي أن الأمور كانت خارج السيطرة، وكانت تملكه العبيد والسفهاء، وأن علياً «عليه السلام» كان يقود السفهاء والصبيان والعبيد والغوغاء.. وعائشة، وطلحة، والزبير لا علم لهم ولا دراية، ولا دخل لهم بما جرى، سوى أن أهل البصرة لما رأوا السفهاء والعبيد والغوغاء مع علي «عليه السلام» جمعوا لهم أو اجتمع تلقائياً سفهاء وعبيد أهل البصرة ليتصدوا لهم؟!

أم أن الجيوش المتحاربة كان ترتيبها على هذا النحو في ذلك العصر؟!

وما هي الحكمة في اختيارهم ترتيباً كهذا؟!

5 ـ من يرضى لنفسه بأن يعد من السفهاء، ليصار إلى فرزه وجعله ضمن فريقهم؟!

وهل كان للمماليك، وللسفهاء كتائب خاصة بهم؟! وهل؟! وهل؟!

6 ـ هذا كله مع غض النظر عن أن جميع النصوص المروية عن غير سيف تخالف هذا الذي رواه سيف.. ويكذب رواية سيف ما روي من تذكير علي «عليه السلام» طلحة والزبير بما قاله رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فانصرف الزبير عن الحرب، ثم عاد إليها

بعد عتقه مكحولاً.. وغير ذلك من الشواهد والدلائل الكثيرة.

الخندق في حرب الجمل:

وذكرت رواية كليب الجرمي: أن الحرب ألجأت الفريقين إلى الخندق الذي حفره طلحة والزبير، فاقتتلوا عليه، فأقبل الفريقان إلى موضع القتال، فدخل منه [لعل الصحيح: فيه] أصحاب علي وخرج الآخرون. ونادى علي: ألا، لا تتبعوا مدبراً إلخ..

ونقول:

1- إن من الواضح: أن الحرب لم تنته بهذه الصورة، أي بدخول أصحاب علي وخروج الآخرين، بل انتهت بعقر الجمل الذي كانت تركبه عائشة.. فهرب المقاتلون من جيشها عنها وهزموا شر هزيمة..

2- لم نجد في النصوص ما يدل على وجود خندق في حرب الجمل إلا في رواية كليب الجرمي.. فلماذا لم يشر إليه سواه يا ترى؟!.

على أن معنى قوله: «دخل منه أصحاب علي وخرج الآخرون» أنه لم يحصل قتال، ولا وقعت هزيمة لأصحاب الجمل، ولا نصر لأصحاب علي. فما معنى نداء علي: «ألا لا تتبعوا مدبراً إلخ..»؟!

وكيف قتل الألوف من المسلمين في تلك الحرب؟! ولماذا قطعت الأيدي؟! ولماذا عقر جمل عائشة؟! ولماذا؟! ولماذا؟!

غنائم الحرب:

وفي رواية الجرمي: أن علياً «عليه السلام» قال: «من عرف شيئاً فليأخذه حتى ما بقي في العسكرين شيء إلا قبض».

ولكن سائر النصوص تقول: إنه «عليه السلام» قد اعتبر ما حواه العسكر من سلاح وكراع، وعبد، وأمة، فهو غنيمة. أما ما عدا ذلك فهو لورثتهم أعني ورثة المقتولين.

مع أن الجرمي يدعي أن الناس قد عرفوا امتعتهم فأخذوها ولم يبق شيء يمكن اعتباره غنيمة حرب ليمكن تقسيمه..

وكأنه يريد أن يدعي: أن علياً «عليه السلام» لم يعامل الناكثين معاملة المحاربين، وربما ليؤكد زعم أنصار الناكثين بأن الأمور كانت تتجه إلى الصلح، ولكن الصبيان والعبيد والسفهاء هم الذين أثارو الحرب، رغما عن عقلاء الفريقين..

وهذه تبرئة مجانية للناكثين، وخدمة جليلة لهم، وإخراج لهم عن دائرة نكث البيعة، ونقض العهد، والبغي على الإمام..

لكن ما زعمه الجرمي صحيح في غير ما حواه العسكر، فإن علياً «عليه السلام» قد أعلن أن بإمكان الناس أن يستردوا أموالهم وأمتعتهم التي كانت في خارج المعسكر.. ولكن تعميم ذلك إلى نفس ما حواه العسكر باطل ومرفوض كما قلنا.

الأشتر يقول: على ما قتلنا الشيخ؟!:

وذكرت رواية الجرمي: أن الأشتر لما عرف باستعمال علي «عليه السلام» ابن عباس على البصرة غضب وقال:

«على ما قتلنا الشيخ، إذ اليمن لعبيد الله، والحجاز لقثم، والبصرة لعبد الله، والكوفة لعلي؟!..

ثم دعا بدابته فركبها، ورجع، وبلغ علياً «عليه السلام» ذلك، فنادى بالرحيل، وأغذ السير حتى لحق بالأشتر، ولم يُرِهِ أنه بلغه عنه شيء.

وكان «عليه السلام» قد خشي إن ترك الأشتر يخرج أن يوقع في أنفس الناس شراً».

ونقول:

أولاً: إن الأشتر لم يكن يرى علياً «عليه السلام» مجرد خليفة له في عنقه بيعة، يجب عليه الوفاء بها، بل كان يراه إماماً منصوباً من قبل الله تعالى.

فقد روى اليعقوبي: «أن الناس لما بايعوا علياً قام مالك وقال: أيها الناس، هذا وصي الأوصياء، ووارث علم الأنبياء إلخ..»(1).

وعن علي «عليه السلام»: «كان لي مالك كما كنت لرسول

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص179 وقاموس الرجال ج8 ص647.

الله»(1).

ثانياً: إن الأشتر لم يكن يرى عدم جواز تولية الأقارب لمجرد أنهم أقارب، بل كان يرى أنه يجوز تولية كل الناس إذا كانوا يملكون الكفاءة، والأمانة، والدين، والإلتزام بأحكام الله تعالى..

والذي أخذوه على عثمان هو أنه كان يولي أقاربه لقرابتهم منه، لا لكفاءتهم، فكانوا يفسدون، ويعتدون، ويظلمون، ويخالفون الشرع، ولا يؤاخذهم على ذلك، بل هو يقويهم، وينصرهم على من يعترض عليهم..

ثالثاً: إن الولايات في الدولة الإسلامية ليست طعمة لمن يتولاها.. بل تولِّي الوالي عليها مسؤولية يطالب بها، وواجب لا بد له من القيام به، وأمانة يجب عليه أن يؤديها.. فإذا وُلِّي فلان من الناس

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص214 وج15 ص98 - 99 وقاموس الرجال ج8 ص645 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج30 ص453 و (الإسلامية) ج20 ص306 وبحار الأنوار ج42 ص176 والغدير ج9 ص40 ومستدرك سفينة البحار ج5 ص351 و 352 وشجرة طوبى ج2 ص332 وخلاصة الأقوال ص276 ورجال ابن داود ص157 والأعلام للزركلي ج5 ص259 ونهج الإيمان ص551 وينابيع المودة ج2 ص28 والكنى والألقاب ج2 ص30.

على بلد أو قطر، فذلك لا يعني أن ذلك البلد صار لذلك الوالي يتصرف فيه كيف يشاء كما قلنا..

فما معنى أن يقال: الكوفة لعلي، والبصرة لعبيد الله، والحجاز لقثم، بل هذه البلاد لأهلها أولاً وأخيراً، وعلى الولاة أن يجروا فيها أحكام الله سبحانه.

غير أن الحقيقة هي: أن هذا منطق الجبارين، وتلك هي نظرة الخلفاء الذين تعاقبوا على حكم الأمة الإسلامية باستثناء الإمام علي والإمام الحسن «عليهما السلام».

رابعاً: إذا كان علي «عليه السلام» قد لحق الأشتر، فلماذا سكت عن بيان الحق له؟! ولماذا عاد الأشتر واستقام لعلي «عليه السلام»، وحارب معه في صفين، ولم يحدث شيء يوجب حل الإشكال الذي قيل، أو ادُّعي أخذه عليه؟! فقد بقي الذين ادُّعي أنهم كانوا السبب في غضبه وخروجه ـ كما زُعِم ـ في ولاياتهم.

أم يريد هذا أن يعطي صورة عن أمير المؤمنين «عليه السلام» وشيعة مسانخة لصورة وواقع الخلفاء الآخرين وشيعتهم، وأتباعهم؟!

وقد شكك البعض في قول أمير المؤمنين «عليه السلام» عن مالك الأشتر: كان لي كما كنت لرسول الله «صلى الله عليه وآله».. وقال: إذاً ماذا كان يمثل له الإمام الحسن «عليه السلام»؟!

أليس من المفترض أن يكون الإمام الحسن له كما كان الإمام علي «عليه السلام» لرسول الله «صلى الله عليه وآله» باعتبار أنه الإمام

والوصي من بعده؟!

فلماذا لم يقل ذلك في حق الإمام الحسن «عليه السلام»؟!

والجواب:

إن أمير المؤمنين «عليه السلام» لم ينشئ لمالك الأشتر مقام الوزارة في حياته، ولا مقام الوصاية، والإمامة، والخلافة من بعده.. وإنما أخبر «عليه السلام» عن طريقة تعامل الأشتر معه، وتفانيه في قضاء حوائجه، وتنفيذ أوامره، واهتمامه براحته، والعمل على تحقيق مقاصده «عليه السلام» من دون أن يثقل عليه في أي شيء، فضلاً عن أن يعترض أو أن يسيء إليه..

وهذه كانت حالة أمير المؤمنين «عليه السلام» مع رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وتلك هي حالة الأشتر مع أمير المؤمنين، وصفها «عليه السلام» للناس بمثل هذه الكلمات، ليدل على فضل هذا الرجل الذي كان يقوم بما يقوم به بصورة طوعية، وبقرار منه، وهو الذي وضع نفسه في هذا الموقع الشريف والكريم.

وهذا لا ربط له ـ كما قلنا ـ بالإمامة، والوصية، والوزارة، فإنه «عليه السلام» لم يجعل شيئاً من ذلك له.

ثانياً: إن ذلك لا يمنع من أن يكون غير الأشتر أيضاً يتعامل مع علي «عليه السلام» بهذه الطريقة.. ومن الذي قال: إن عماراً، أو سلمان الفارسي، أو المقداد مثلاً لم يكن حاله من هذه الجهة حال الأشتر أيضاً..

ولكن ذلك لا يعني: أن أياً من هؤلاء يليق لمقام الإمامة، لأن للإمامة شروطاً أخرى أسمى وأرقى، ومواصفات أعمق، وأدق.. لا بد أن تضاف إلى هذه الطاعة المطلقة، والموافقة التامة. بالإضافة إلى مؤهلات ومعارف، وملكات خاصة يمنحه الله تعالى إياها، وقد اجتمعت هذه كلها بعد علي «عليه السلام» في الإمام الحسن، وأخيه الحسين «عليهما السلام»، بنحو أتم وأوضح، وأبين وأصرح.. فلهما مقام الوصي، والخليفة، والإمام.

أما مقام الأشتر ونظرائه، فهو مقام المطيع والمتفاني، والذي ربما تطلب منه أمور لا يحسن أن تطلب من الإمامين الحسنين «عليهما السلام»..

الفصل الثاني:

حديث القعقاع.. من أكاذيب سيف..

بطولات وأدوار مفتعلة:

1 - وروى الطبري، عن شهاب، عن سيف، عن محمد وطلحة باسنادهما قالا:

فكان رؤساء الجماعة: القعقاع بن عمرو، وسعد بن مالك، وهند بن عمرو، والهيثم بن شهاب.

وكان رؤساء النفار: زيد بن صوحان، والأشتر مالك ابن الحارث، وعدي بن حاتم، والمسيب بن نجبة، ويزيد بن قيس. ومعهم أتباعهم، وأمثال لهم، ليسوا دونهم إلا أنهم لم يؤمروا، منهم: حجر بن عدي، وابن محدوج البكري، وأشباه لهما، لم يكن في أهل الكوفة أحد على ذلك الرأي غيرهم، فبادروا في الوقعة إلا قليلاً.

فلما نزلوا على ذي قار دعا القعقاع بن عمرو، فأرسله إلى أهل البصرة، وقال له: الق هذين الرجلين يا ابن الحنظلية ـ وكان القعقاع من أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله» ـ فادعهما إلى الألفة والجماعة، وعظم عليهما الفرقة.

وقال له: كيف أنت صانع فيما جاءك منهما مما ليس عندك فيه وصاة مني.

فقال: نلقاهم بالذي أمرت به، فإذا جاء منهما أمر ليس عندنا منك فيه رأي اجتهدنا الرأي، وكلمناهم على قدر ما نسمع ونرى أنه ينبغي.

قال: أنت لها.

فخرج القعقاع حتى قدم البصرة، فبدأ بعائشة «رضي الله عنها»، فسلم عليها وقال: أي أمه ما أشخصك وما أقدمك هذه البلدة؟!.

قالت: أي بني، إصلاح بين الناس.

قال: فابعثي إلى طلحة والزبير حتى تسمعي كلامي وكلامهما، فبعثت إليهما فجاءا.

فقال: إني سألت أم المؤمنين ما أشخصها وأقدمها هذه البلاد فقالت: إصلاح بين الناس، فما تقولان أنتما، أمتابعان، أم مخالفان؟!.

قالا: متابعان.

قال: فأخبراني ما وجه هذا الإصلاح، فوالله لئن عرفناه لنصلحن ولئن أنكرناه لا نصلح؟!

قالا: قتلة عثمان «رضي الله عنه»، فإن هذا إن ترك كان تركاً للقرآن، وإن عمل به كان إحياءً للقرآن.

فقال: قد قتلتما قتلة عثمان من أهل البصرة وأنتم قبل قتلهم أقرب إلى الإستقامة منكم اليوم، قتلتم ستمائة إلا رجلاً، فغضب لهم ستة

آلاف واعتزلوكم، وخرجوا من بين أظهركم. وطلبتم ذلك الذي أفلت يعني حرقوص بن زهير، فمنعه ستة آلاف وهم على رجل، فإن تركتموه كنتم تاركين لما تقولون، فان قاتلتموهم والذين اعتزلوكم فأديلوا عليكم، فالذي حذرتم وقربتم به هذا الأمر أعظم مما أراكم تكرهون. وأنتم أحميتم مضر وربيعة من هذه البلاد، فاجتمعوا على حربكم وخذلانكم نصرة لهؤلاء، كما اجتمع هؤلاء لأهل هذا الحدث العظيم، والذنب الكبير.

فقالت: أم المؤمنين: فتقول أنت ماذا؟!

قال: أقول: هذا الأمر دواؤه التسكين، وإذا سكن اختلجوا، فان أنتم بايعتمونا فعلامة خير، وتباشير رحمة، ودرك بثأر هذا الرجل، وعافية وسلامة لهذه الأمة، وإن أنتم أبيتم إلا مكابرة هذا الأمر واعتسافه كانت علامة شر، وذهاب هذا الثأر، وبعثة الله في هذه الأمة هزاهزها (وذهب هذا المال)(1).

فآثروا العافية ترزقوها، وكونوا مفاتيح الخير كما كنتم تكونون، ولا تعرضونا للبلاء، ولا تعرضوا له، فيصرعنا وإياكم.

وأيم الله إني لأقول هذا وأدعوكم إليه، وإني لخائف ألَّا يتم حتى

---

(1) الكامل في التاريخ ج3 ص233 وإمتاع الأسماع ج13 ص240 و الفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص398 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص476.

يأخذ الله عز وجل حاجته من هذه الأمة التي قل متاعها، ونزل بها ما نزل، فإن هذا الأمر الذي حدث أمر ليس يقدر، وليس كالأمور، ولا كقتل الرجل الرجل، ولا النفر الرجل، ولا القبيلة الرجل.

فقالوا: نعم، إذاً قد أحسنت وأصبت المقالة، فارجع فإن قدم علي «عليه السلام» وهو على مثل رأيك صلح هذا الأمر.

فرجع إلى علي «عليه السلام»، فأخبره، فأعجبه ذلك، وأشرف القوم على الصلح، كره ذلك من كرهه، ورضيه من رضيه.

وأقبلت وفود البصرة نحو علي «عليه السلام» حين نزل بذي قار، فجاءت وفد تميم وبكر قبل رجوع القعقاع لينظروا ما رأى إخوانهم من أهل الكوفة، وعلى أي حال نهضوا إليهم، وليعلموهم أن الذي عليه رأيهم الإصلاح، ولا يخطر لهم قتال على بال.

فلما لقوا عشائرهم من أهل الكوفة بالذي بعثهم فيه عشائرهم من أهل البصرة، وقال لهم الكوفيون مثل مقالتهم، وأدخلوهم على علي فأخبروه خبرهم، سأل علي جرير بن شرس عن طلحة والزبير، فأخبره عن دقيق أمرهما وجليله، حتى تمثل له:

ألا أبلغ بني بكر رسولا ... فليس إلى بني كعب سبيل
سيرجع ظلمكم منكم عليكم ... طويل الساعدين له فضول

وتمثل علي عندها:

ألم تعلم أبا سمعان أنَّا ... نرد الشيخ مثلك ذا الصداع
ويذهل عقله بالحرب حتى ... يقوم فيستجيب لغير داع

فـــدافع عن خزاعة جــمع بكر ومـــا بـــك يـــا ســـراقة مـــــن دفاع(1)

2 - وقال الطبري: (كتب إليّ السري) عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: لما جاءت وفود أهل البصرة إلى الكوفة، ورجع القعقاع من عند أم المؤمنين وطلحة والزبير بمثل رأيهم، جمع علي الناس، ثم قام على الغرائر فحمد الله عز وجل وأثنى عليه، وصلى على النبي «صلى الله عليه وآله»، وذكر الجاهلية وشقاءها، والإسلام والسعادة، وإنعام الله على الأمة بالجماعة، وبالخليفة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ثم الذي يليه، ثم الذي يليه، ثم حدث هذا الحدث الذي جره على هذه الأمة أقوام طلبوا هذه الدنيا؛ حسدوا من أفاءها الله عليه على الفضيلة، وأرادوا رد الأشياء على أدبارها، والله بالغ أمره ومصيب ما أراد.

ألا وإني راحل غداً فارتحلوا، ألا ولا يرتحلن غداً أحد أعان على عثمان «رضي الله عنه» بشيء من أمور الناس، وليغن السفهاء عني

____

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص502 - 506 والكامل في التاريخ ج3 ص232 - 334 والفتنة ووقعة الجمل ص144 - 147 وإمتاع الأسماع ج13 ص239 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص397 - 409 والبداية والنهاية ج7 ص167 و 246 عن العبر وديوان المبتدأ والخبر ج4 ص425 وروضة الصفا ج2 ص270 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص161 والمنتظم ج5 ص85.

أنفسهم.

فاجتمع نفر، منهم علباء بن الهيثم، وعدي بن حاتم، وسالم بن ثعلبة العبسي، وشريح بن أوفى بن ضبيعة، والأشتر، في عدة ممن سار إلى عثمان ورضى بسير من سار، وجامعهم المصريون: ابن السوداء، وخالد بن ملجم، وتشاوروا، فقالوا: ما الرأي؟! وهذا والله علي وهو أبصر الناس بكتاب الله ممن يطلب قتلة عثمان، وأقربهم إلى العمل بذلك، وهو يقول ما يقول، ولم ينفر إليه إلا هم والقليل من غيرهم، فكيف به إذا شام القوم وشاموه، وإذا رأوا قلتنا في كثرتهم، أنتم والله ترادون، وما أنتم بأنجى من شيء.

فقال الأشتر: أما طلحة والزبير فقد عرفنا أمرهما، وأما علي فلم نعرف أمره حتى كان اليوم، ورأي الناس فينا والله واحد، وأن يصطلحوا وعلي فعلى دمائنا، فهلموا فلنتواثب على علي فنلحقه بعثمان، فتعود فتنة يرضى منا فيها بالسكون.

فقال عبد الله بن السوداء: بئس الرأي رأيت، أنتم يا قتلة عثمان من أهل الكوفة بذي قار ألفان وخمسمائة، أو نحو من ستمائة. وهذا بن الحنظلية وأصحابه في خمسة آلاف بالأشواق إلى أن يجدوا إلى قتالكم سبيلاً، فارقأ على ظلعك.

وقال علباء بن الهيثم: انصرفوا بنا عنهم ودعوهم، فإن قلوا كان أقوى لعدوهم عليهم، وإن كثروا كان أحرى أن يصطلحوا عليكم، دعوهم وارجعوا فتعلقوا ببلد من البلدان حتى يأتيكم فيه من تتقون به، وامتنعوا من

الناس.

فقال ابن السوداء: بئس ما رأيت ودَّ والله الناس أنكم على جديلة، ولم تكونوا مع أقوام برآء، ولو كان ذلك الذي تقول لتخطفكم كل شيء.

فقال عدي بن حاتم: والله ما رضيت ولا كرهت، ولقد عجبت من تردُّدِ من تردَّدَ عن قتله في خوض الحديث، فاما إذا وقع ما وقع، ونزل من الناس بهذه المنزلة فإن لنا عتاداً من خيول وسلاح محموداً، فان أقدمتم أقدمنا، وإن أمسكتم أحجمنا.

فقال ابن السوداء: أحسنت.

وقال سالم بن ثعلبة: من كان أراد بما أتى الدنيا، فإني لم أرد ذلك، والله لئن لقيتكم غداً لا أرجع إلى بيتي، ولئن طال بقائي إذا أنا لاقيتكم لا يزد على جزر جزور. وأحلف بالله إنكم لتفرقون السيف فرق قوم لا تصير أمورهم إلا إلى السيف.

فقال ابن السوداء: قد قال قولاً.

وقال شريح بن أوفى: أبرموا أموركم قبل أن تخرجوا، ولا تؤخروا أمراً ينبغي لكم تعجيله، ولا تعجلوا أمراً ينبغي لكم تأخيره، فإنا عند الناس بشر المنازل، فلا أدرى ما الناس صانعون غداً إذا ما هم التقوا.

وتكلم ابن السوداء فقال: يا قوم، إن عزكم في خلطة الناس فصانعوهم، وإذا التقى الناس غداً فأنشبوا القتال، ولا تفرغوهم للنظر،

فإذا من أنتم معه لا يجد بداً من أن يمتنع، ويشغل الله علياً وطلحة والزبير ومن رأى رأيهم عما تكرهون.

فأبصروا الرأي، وتفرقوا عليه والناس لا يشعرون.

وأصبح على علي ظهر. فمضى الناس حتى إذا انتهى إلى عبد القيس نزل بهم وبمن خرج من أهل الكوفة وهم أمام ذلك.

ثم ارتحل حتى نزل على أهل الكوفة، وهم أمام ذلك والناس متلاحقون به وقد قطعهم.

ولما بلغ أهل البصرة رأيهم ونزل علي بحيث نزل قام أبو الجرباء إلى الزبير بن العوام فقال: إن الرأي أن تبعث الآن ألف فارس، فيمسوا هذا الرجل، ويصبحوه قبل أن يوافي أصحابه.

فقال الزبير: يا أبا الجرباء إنا لنعرف أمور الحرب، ولكنهم أهل دعوتنا وهذا أمر حدث في أشياء لم تكن قبل اليوم. هذا أمر من لم يلق الله عز وجل فيه بعذر انقطع عذره يوم القيامة. ومع ذلك إنه قد فارقنا وافدهم على أمر، وأنا أرجو أن يتم لنا الصلح، فأبشروا واصبروا.

وأقبل صبرة بن شيمان فقال: يا طلحة، يا زبير، انتهزا بنا هذا الرجل فان الرأي في الحرب خير من الشدة.

فقال: يا صبرة إنا وهم مسلمون. وهذا أمر لم يكن قبل اليوم فينزل فيه قرآن، أو يكون فيه من رسول الله «صلى الله عليه وآله» سنة، إنما هو حدث.

وقد زعم قوم: أنه لا ينبغي تحريكه اليوم، وهم علي ومن معه.

فقلنا نحن: لا ينبغي لنا أن نتركه اليوم ولا نؤخره.

فقال علي: هذا الذي ندعوكم إليه من إقرار هؤلاء القوم شر، وهو خير من شر منه. وهو كأمر لا يدرك. وقد كاد أن يبين لنا وقد جاءت الأحكام بين المسلمين بإيثار أعمها منفعة وأحوطها.

وأقبل كعب بن سور، فقال: ما تنتظرون يا قوم بعد توردكم أوائلهم، اقطعوا هذا العنق من هؤلاء.

فقالوا: يا كعب، إن هذا أمر بيننا وبين إخواننا، وهو أمر ملتبس، لا والله ما أخذ أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» مذ بعث الله عز وجل نبيه طريقاً إلا علمنا أين مواقع أقدامهم حتى حدث هذا، فإنهم لا يدرون أمقبلون هم أم مدبرون، إن الشيء يحسن عندنا اليوم، ويقبح عند إخواننا، فإذا كان من الغد قبح عندنا وحسن عندهم.

وإنا لنحتج عليهم بالحجة فلا يرونها حجة ثم يحتجون بها على أمثالنا، ونحن نرجو الصلح إن أجابوا إليه وتموا وإلا فإن آخر الدواء الكي.

وقام إلى علي بن أبي طالب أقوام من أهل الكوفة يسألونه عن إقدامهم على القوم، فقام إليه فيمن قام الأعور بن بنان المنقري.

فقال له علي: على الإصلاح وإطفاء النائرة، لعل الله يجمع شمل هذه الأمة بنا ويضع حربهم، وقد أجابوني.

قال: فإن لم يجيبونا؟!

قال: تركناهم ما تركونا.

قال: فإن لم يتركونا؟!

قال: دفعناهم عن أنفسنا.

قال: فهل لهم مثل ما عليهم من هذا؟!

قال: نعم.

وقام إليه أبو سلامة الدألاني: فقال: أترى لهؤلاء القوم حجة فيما طلبوا من هذا الدم، إن كانوا أرادوا الله عز وجل بذلك؟!

قال: نعم.

قال: فترى لك حجة بتأخيرك ذلك؟!

قال: نعم.. إن الشيء إذا كان لا يدرك، فالحكم فيه أحوطه وأعمه نفعاً.

قال: فما حالنا وحالكم إن ابتلينا غداً؟!

قال: إني لأرجو أن لا يقتل أحد نقى قلبه لله منا ومنهم، إلا أدخله الله الجنة.

وقام إليه مالك بن حبيب، فقال: ما أنت صانع إذا لقيت هؤلاء القوم؟!

قال: قد بان لنا ولهم أن الإصلاح الكف عن هذا الأمر، فإن بايعونا فذلك، فإن أبوا وأبينا الا القتال فصدع لا يلتئم.

قال: فإن ابتلينا فما بال قتلانا؟!

قال: من أراد الله عز وجل نفعه ذلك وكان نجاءه.

وقام علي «عليه السلام» فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال:

يا أيها الناس، املكوا أنفسكم، وكفوا أيديكم وألسنتكم عن هؤلاء القوم، فإنهم إخوانكم، واصبروا على ما يأتيكم، وإياكم أن تسبقونا، فإن المخصوم غداً من خصم اليوم.

ثم ارتحل وأقدم، ودفع تعبيته التي قدم فيها، حتى إذا أطل على القوم بعث إليهم حكيم بن سلامة، ومالك بن حبيب: إن كنتم على ما فارقتم عليه القعقاع بن عمرو، فكفوا، وأقرونا ننزل وننظر في هذا الأمر(1).

3 ـ وقال الطبري أيضاً:

(وكتب إلي السري) عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: وبعث علي من العشي عبد الله بن عباس إلى طلحة والزبير، وبعثا هما من العشي محمد بن طلحة إلى علي، وأن يكلم كل واحد منهما أصحابه.

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص506 ـ 509 والكامل في التاريخ ج3 ص334 ـ 338 والفتنة ووقعة الجمل ص147 ـ 151 والمنتظم ج5 ص86 و 87.

فقالوا: نعم.

فلما أمسوا ـ وذلك في جمادى الآخرة ـ أرسل طلحة والزبير إلى رؤساء أصحابهما، وأرسل علي إلى رؤساء أصحابه، ما خلا أولئك الذين هضوا على عثمان. فباتوا على الصلح.

وباتوا بليلة لم يبيتوا بمثلها للعافية من الذي أشرفوا عليه، والنزوع عما اشتهى الذين اشتهوا، وركبوا ما ركبوا.

وبات الذين أثاروا أمر عثمان بشر ليلة باتوها قط، قد أشرفوا على الهلكة، وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها حتى اجتمعوا على إنشاب الحرب في السر، واستسروا بذلك خشية أن يفطن بما حاولوا من الشر، فغدوا مع الغلس وما يشعر بهم جيرانهم، انسلوا إلى ذلك الأمر انسلالاً، وعليهم ظلمة، فخرج مضريهم إلى مضريهم، وربيعيهم إلى ربيعيهم، ويمانيهم إلى يمانيهم، فوضعوا فيهم السلاح، فثار أهل البصرة، وثار كل قوم في وجوه أصحابهم الذين بهتوهم.

وخرج الزبير وطلحة في وجوه الناس من مضر، فبعثا إلى الميمنة وهم ربيعة يعبؤها عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وإلى الميسرة عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد، وثبتا في القلب.

فقال: ما هذا؟!

قالوا: طرقنا أهل الكوفة ليلاً.

فقالا: قد علمنا أن علياً غير منته حتى يسفك الدماء، ويستحل الحرمة. وأنه لن يطاوعنا.

ثم رجعا بأهل البصرة، وقصف أهل البصرة أولئك حتى ردُّوهم إلى عسكرهم.

فسمع علي وأهل الكوفة الصوت، وقد وضعوا رجلاً قريباً من علي ليخبره بما يريدون، فلما قال: ما هذا.

قال ذاك الرجل: ما فجئنا إلا وقوم منهم بيتونا فرددناهم من حيث جاءوا، فوجدنا القوم على رجل فركبونا وثار الناس.

وقال علي لصاحب ميمنته: إئت الميمنة.

وقال لصاحب ميسرته: إئت الميسرة. ولقد علمت أن طلحة والزبير غير منتهيين حتى يسفكا الدماء، ويستحلا الحرمة، وإنهما لن يطاوعانا. والسبائية لا تفتر إنشاباً.

ونادى علي في الناس: أيها الناس، كفوا فلا شيء، فكان من رأيهم جميعاً في تلك الفتنة ألا يقتتلوا حتى يُبدأوا، يطلبون بذلك الحجة، ويستحقون على الآخرين، وألَّا يقتلوا مدبراً، ولا يجهزوا على جريح، ولا يتبعوا، فكان مما اجتمع عليه الفريقان، ونادوا فيما بينهما(1).

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص506 - 507 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص517 - 518 والكامل في التاريخ ج3 ص242 - 243 والفتنة ووقعة الجمل ص155 - 157 وإمتاع الأسماع ج13 ص243 والمنتظم ج5 ص88 و 89.

4 - وروى الطبري نصاً آخر:

عن السري، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: في جملة حديث لهما:

فخرج طلحة والزبير فنزلا بالناس من الزابوقة في موضع قربة الأرزاق.

فنزلت مضر جميعاً وهم لا يشكون في الصلح، ونزلت ربيعة فوقهم جميعاً وهم لا يشكون في الصلح، ونزلت اليمن جميعاً أسفل منهم وهم لا يشكون في الصلح، وعائشة في الحدان والناس في الزابوقة على رؤسائهم هؤلاء، وهم ثلاثون ألفاً وردُّوا حكيماً ومالكاً إلى علي بأنَّا على ما فارقنا عليه القعقاع، فأقدم.

فخرجا حتى قدما عليه بذلك، فارتحل حتى نزل عليهم بحيالهم، فنزلت القبائل إلى قبائلهم: مضر إلى مضر، وربيعة إلى ربيعة، واليمن إلى اليمن، وهم لا يشكون في الصلح.

فكان بعضهم بحيال بعض، وبعضهم يخرج إلى بعض، ولا يذكرون ولا ينوون إلا الصلح.

وخرج أمير المؤمنين فيمن معه وهم عشرون ألفاً وأهل الكوفة على رؤسائهم الذين قدموا معهم ذا قار وعبد القيس على ثلاثة رؤساء: جذيمة، وبكر على ابن الجارود. والعمور على عبد الله بن السوداء. وأهل هجر على ابن الأشج. وبكر بن وائل من أهل البصرة على ابن الحارث بن نهار. وعلى دنور بن علي الزط والسبابجة. وقدم

على ذا قار في عشرة آلاف، وانضم إليه عشرة آلاف(1).

إلى أن قال محمد وطلحة:

فلما نزل الناس واطمأنوا خرج علي وخرج طلحة والزبير، فتواقفوا وتكلموا فيما اختلفوا فيه، فلم يجدوا أمراً هو أمثل من الصلح، ووضع الحرب، حين رأوا الأمر قد أخذ في الإنقشاع، وأنه لا يدرك، فافترقوا عن موقفهم على ذلك، ورجع علي إلى عسكره وطلحة والزبير إلى عسكرهما(2).

5 ـ روى سيف عن محمد وطلحة قالا:

وافترق أهل البصرة ثلاث فرق:

فرقة مع طلحة والزبير.. وفرقة مع علي.. وفرقة لا ترى القتال مع أحد من الفريقين.

وجاءت عائشة «رضي الله عنها» من منزلها التي كانت فيه حتى نزلت في مسجد الحدان في الأزد.

وكان القتال في ساحتهم. ورأس الأزد يومئذ صبرة بن شيمان،

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 (ط الأعلمي) ص516 ـ 517 والفتنة ووقعة الجمل ص154 ـ 155.

(2) تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص517 والفتنة ووقعة الجمل ص155 وراجع: الكامل في التاريخ ج3 ص242 وإمتاع الأسماع ج13 ص243.

فقال له كعب بن سور: إن الجموع إذا تراءوا لم تستطع، وإنما هي بحور تدفق، فأطعني ولا تشهدهم واعتزل بقومك، فإني أخاف ألا يكون صلح. وكن وراء هذه النطفة، ودع هذين الغارين من مضر وربيعة فهما أخوان، فإن اصطلحا فالصلح ما أردنا، وإن اقتتلا كنا حكاماً عليهم غداً.. وكان كعب في الجاهلية نصرانياً.

فقال صبرة: أخشى أن يكون فيك شيء من النصرانية، أتأمرني أن أغيب عن إصلاح بين الناس، وأن أخذل أم المؤمنين وطلحة والزبير إن ردّوا عليهم الصلح، وأدع الطلب بدم عثمان «رضي الله عنه»؟! لا والله لا أفعل ذلك أبداً.

فأطبق أهل اليمن على الحضور(1).

ونقول:

إن لنا هنا وقفات عديدة، هي التالية:

تزويرات سيف: أهداف.. ونتائج:

إن روايات سيف تبيِّن: أن عائشة وأمير المؤمنين «عليه السلام»

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص515 - 516 والفتنة ووقعة الجمل ص153 والكامل في التاريخ ج3 ص241 وإمتاع الأسماع ج13 ص242 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص479 وراجع: الفصول المهمة ج1 ص404 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص398 - 409 والمنتظم ج5 ص89 - 91.

في مستوى واحد، وأن نصرتها واجبة كوجوب طاعتها، وأن ما حصل كان بتدبير من السبائية اليهود، فلا تقع مسؤولية حرب الجمل على عائشة، بل على السبائية الذين هم في ضمن جيش علي «عليه السلام». فعلي «عليه السلام»يتحمل مسؤوليتهم أكثر منها، فعائشة هي المظلومة والمفترى عليها، والمتهمة زوراً بإنشاب هذه الحرب.

وهذا تكذيب للأحاديث الواردة عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: بأن عائشة ستحارب علياً «عليه السلام»، وهي ظالمة له.

وما قاله «صلى الله عليه وآله» للزبير: من أنه سيقاتل علياً «عليه السلام» وهو له ظالم.

وما ورد عنه «صلى الله عليه وآله» من أن علياً «عليه السلام» سيحارب الناكثين والقاسطين والمارقين، وغير ذلك.

رؤساء الجماعة، ورؤساء النُّفّار:

وصرحت رواية سيف: بأن القعقاع بن عمرو، وسعد بن مالك، وهند ابن عمرو، والهيثم بن شهاب كانوا من رؤساء الجماعة.

وأن الأشتر، وزيد بن صوحان، وعدي بن حاتم، والمسيب بن نجبة، ويزيد بن قيس من رؤساء النُّفّار..

ونلاحظ هنا ما يلي:

1- ما هذا التقسيم البديع للرؤساء: رؤساء الجماعة.. ورؤساء النُّفّار؟! إذ المقصود بالنُّفّار ـ فيما يظهر ـ أولئك الذين نفروا من البلاد

المختلفة إلى المدينة لمطالبة عثمان بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله. ومحاسبة عماله..

أما المقصود بالجماعة فلم يتضح المراد منه بصورة قاطعة.. هل يُقْصَد بهم من كانوا موالين لعثمان وحزبه الأموي، ولعماله الذين أفسدوا البلاد، وشكى منهم العباد.

أم المراد كل من لم ينفر مع النافرين إلى المدينة سواء أكان موالياً لعثمان أم لم يكن، وذلك بقرينة مقابلة الجماعة بالنُّفّار؟!

أو المقصود بالنُّفار أولئك الذين نفروا طواعية لحرب الناكثين بقرينة قوله بعد ذلك «**فبادروا في الوقعة إلا قليلاً**»، وبالجماعة أولئك الذين أطاعوا أبا موسى، حين دعاهم للقعود، ثم اضطروا للخروج بعد أن تم عزله؟!..

2- ثم إنه لم يتضح لنا أيضاً المراد مما زعم سيف في روايته، من أنه «لم يكن في أهل الكوفة أحد على ذلك الرأي غيرهم فبادروا في الوقعة إلا قليلاً».

فأولاً: خرج من أهل الكوفة مع علي «عليه السلام» إلى حرب الناكثين إثنا عشر ألف رجل ورجل.. وقد التقوا به «عليه السلام» في ذي قار ولم يجبرهم أحد على الخروج..

ثانياَ: لا ندري من أين علم سيف ورواته أنه لم يكن في أهل الكوفة أحد على رأي الأشتر إلا هؤلاء الذين ذكر أسماءهم؟!

فقد روي عن الإمام الصادق «عليه السلام»: « أنه كان على

الميمنة: عمار بن ياسر في ألف رجل، وعلى الميسرة مالك الأشتر في ألف رجل، ومعه في نفسه عشرة آلاف رجل»(1).

3 - يبدو: أن المطلوب هو تبرئة الناكثين من أوزار حرب الجمل، ورميها على الأشتر، وابن صوحان، ويزيد بن قيس، وعدي بن حاتم، والمسيب بن نجبة، وحجر بن عدي، وابن محدوج البكري، وسواهم من خُلّص أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام»، ليكون علي وأصحابه هم المعتدون والظالمون.. وتكون عائشة وطلحة والزبير ومن معهم هم المعتدى عليهم والمظلومون.

ويدلنا على أن ذلك هو مطلوب هؤلاء الوضاعين: روايتهم هذه الأخبار عن أصحاب علي «عليه السلام»: «فبادروا في الوقعة إلا قليلاً» لكي يتهموهم بأنهم هم الذين شرعوا فيها، واندفعوا إليها، وباشروها..

وهذا تزوير واضح، وكذب صريح..

4 - ويبقى أن نشير إلى أن هذه الرواية قد عدت القعقاع في جملة رؤساء الجماعة وسعد بن مالك أيضاً..

---

(1) الجمل للمفيد (ط مكتبة الداوري - قم) ص158 والإرشاد (ط النجف) ص133 و (ط دار المفيد) ج1 ص290 و 291 ومصادر أخرى كثيرة ذكرناها في موضع آخر من هذا الكتاب، وذلك تحت عنوان: عدد الكوفيين في جيش علي «عليه السلام».

ونقول:

ألف: إن كان المراد بسعد بن مالك هو ابن أبي وقاص، فإنه لم يلتحق بأمير المؤمنين، ولا شارك معه في شيء من حروبه..

وإن كان المراد به شخصاً آخر، فلا بد من كشف أمره، ولم تشر الرواية إلى شيء يفيد ذلك..

إلا إذا كان يريد أن يذكر الرؤساء، من دون أن يذكر حضورهم حرب الجمل، أو غيابهم كلاً أو بعضاً عنها.. وهذا غير ظاهر من سياق الرواية، كما لا يخفى على من لاحظها.

ب: لا ندري من أين جاءت هذه الرئاسة للقعقاع، حتى لقد جعلوه قائداً لخمسة آلاف، مع أن مجموع جيش علي «عليه السلام» عشرون ألفاً، فإذا كان ربع الجيش بقيادة القعقاع، وكان معه ثلاثة آخرون من قادة الجماعة كالقعقاع نفسه، فذلك يعني أن أكثر من نصف الجيش كان بقيادة القعقاع وأصحابه، فكيف انجرُّوا إلى عبث الصبيان، والسفهاء، والعبيد؟! ودخلوا حرباً قتل فيها الألوف ـ كما ذكرته رواية كليب الجرمي؟! وكيف لم يعتزلوا السبأية الذين أشعلوا نار الحرب في ظلام الليل؟! ولماذا لم يحجزوا بين المقاتلين؟!

ولم يمنعوا من عبث العابثين؟!

مؤامرة السبأية:

ولست أدري كيف اطلع هذا الراوي دون سواه على ما دار في

المجالس السرية التي عقدها الأشتر وابن سبأ، ومن هم على رأيهم!!

ولماذا لم ينقلها هذا الراوي لأي إنسان آخر، غير سيف بن عمر!! مع أنه لم يكن هناك أي حرج في نقل هذا الأمر وإشاعته، بل كانت الظروف مؤاتية لتداوله ونشره ولا سيما بعد استشهاد أمير المؤمنين «عليه السلام»، فإن الرغبات كانت جامحة لتبرئة الناكثين، وكان أنصارهم ومحبوهم هم الذين يحكمون البلاد والعباد، في جميع الأمصار والأقطار!!

السبائيون يبطشون بعشائرهم:

وقد صرحت الرواية المتقدمة: بأن الذين أثاروا أمر عثمان، حين رأوا أن الأمور تتجه نحو الصلح، باتوا بشر ليلة، وتشاوروا فأجمعوا على إنشاب الحرب في السِّرّ، فانسلوا بالغلس، فخرج مضريّهم إلى مضريِّهم، وربعيِّهم إلى ربعيِّهم، ويمانيِّهم إلى يمانيِّهم، فوضعوا فيهم السلاح..

ونحن لا نستطيع أن نتقبل هذا التصوير لما حدث، وذلك لما يلي:

1 - إن هذا الراوي يتحايل على مستمعيه وقرائه، فيذكر أولاً اجتماع الأشتر، وعدي بن حاتم، وعبد الله بن السوداء[1]، وغيرهم..

---

(1) ليس عيباً أن تكون الأم سوداء اللون.. وقد كانت أم عمار بن ياسر سوداء أيضاً. وقد احتمل بعضهم ـ كطه حسين ـ: أن يكون هو المقصود هنا. ولكن

وتآمرهم الصريح، ثم انه حين يريد أن يستثمر هذه المزعمة في مجال التطبيق بطريقة التذاكي على السامع أو القارئ بتقديم الحدث مموهاً بشارات المكر، والدهاء، والإستخفاف بالعقول، حيث عبر عن أولئك الذين اخترع لهم أكذوبة التآمر الغادر، والخداع الماكر بقوله: « **الذين أثاروا أمر عثمان**»!!

2 ـ هل يريد هؤلاء الكذابون، والوضاعون المحترفون اتهام علي «عليه السلام» بالسذاجة والتغفيل، وجعله ألعوبة بأيدي الأشتر وابن سبأ، وعدي بن حاتم وغيرهم، ليتسنى لهم عن هذا الطريق الطعن في عصمته، ثم الطعن بإمامته.

أو أن يقولوا للناس: إن علياً «عليه السلام» ـ نعوذ بالله وحاشاه ـ لا يختلف عن غيره، فهو يغفل، ويخطئ التدبير، ويخدع بالظواهر والمظاهر.. كما يحصل لغيره ولا سيما عثمان.. وشاهدهم على ذلك: أن مكيدة هؤلاء قد أودت بارواح الألوف من المسلمين والمؤمنين الأخيار ولم يحصل لعثمان ولا لغيره مثيل لما حصل بسبب غفلة علي «عليه السلام»، وثقته بمن لا يستحق الثقة، فهو ـ بزعمهم وكما يريدون تصويره ـ لجهة ضبط الأمور أسوأ حالاً من عثمان، فكيف يقاس بعمر أو بأبي بكر، بل لا يصح قياسه حتى بمعاوية أيضاً!!

ويريدون بذلك: أن يحملوا علياً «عليه السلام» وأصحابه، الوزر

كان يصعب عليهم التصريح باسمه لأسباب عديدة.

كل الوزر في كل ما جرى في حرب الجمل، ولا بد من التحقيق، والبحث عن أحد معنيي التقصير والقصور في سياسته للأمور بالنحو الذي جرت عليه..

بل لا بد من التحقيق في أصل أهليته للخلافة والإمامة، إذ قد يكون من الضروري خلعه من مقام الإمامة والخلافة، وتقديمه إلى المحاكمة ليعلم إن كان يجب معاقبته أم لا. وهذا يؤدي إلى الطعن بعصمته، وبصحة اختيار الله والرسول «صلى الله عليه وآله» له، وتنصيبه إماماً على الأمة.. ويؤدي أيضاً إلى الطعن بحكمة الباري عز وجل.

وبعد هذا.. فإن على الناس، وأهل البصرة منهم: أن ينسوا قتل أولئك الأخيار من السبابجة، وأن يصرفوا النظر عن المذبحة التي ارتكبت بحق المصلين في المسجد، وسائر من قتلتهم عائشة وطلحة والزبير قبل حرب الجمل، وقيل: إنهم كانوا ست مئة مسلم..

3 ـ **والأهم من ذلك كله..** أن ما ذكرته رواية سيف من أن المتآمرين قد فتكوا في بادئ الأمر بقومهم، ففتك اليمانيون باليمانيين، والمضريون بالمضربين، والربيعيون بالربيعين، هو من الأمور التي لا يرضاها الوجدان العربي، ولا تقرّه العصبيات العشائرية، وتنفر منها الطباع، وتأباها العواطف والمشاعر..

وقد قلنا في موضع آخر من هذا الكتاب، وستأتي الإشارة في حرب صفين إن شاء الله: إن علياً «عليه السلام» إنما جعل ربيعة

مقابل ربيعة، وهمدان مقابل همدان، وتميماً لتميم، و و وإلخ.. من أجل التخفيف من حدة الفتك، وتقليل القتلى من الفريقين، كما أنه يريد أن لا تتوسع الثارات في القبائل، المختلفة، لأن القتل إذا انحصر في العشيرة الواحدة، فإن التئام الجراح و السيطرة على ذيول ذلك القتل ستكون أيسر، وأقرب منالاً.. بحسب ما صوره الشاعر:

قـــومـــــي هم قتلوا أميم أخي فـــإذا رمـيت يصيبني سهـــمي

فما معنى أن يفتك هؤلاء بأقربائهم؟!

ألا ترى معي أن المطلوب هو إبراز الأشتر، وعدي بن حاتم، وأمثالهما في صورة الوحوش الكاسرة، بل أشرّ وأدهى وأمرّ، فإن الوحوش لا تبطش عادة بأبناء جنسها، وتكون النتيجة هي أن خيرة أصحاب علي «عليه السلام» أكثر وحشية من السباع، وأضل سبيلاً من البهائم.. فما بالك بمن عداهم من أنصاره..

أما أعداؤه وأنصارهم، فهم طلاب سلام، وسعاة إلى الصلح، وبغاة للخير.. كما تصورهم لنا روايات سيف..

ترك القرآن:

وقد أظهر سيف القعقاع بأنه يملك من الجرأة على عائشة وطلحة والزبير إلى حد أنه يطلب منها إحضارهما له، ليظهر لهما عجزهما عن مجاراته فتفعل ثم يظهر أنه يملك من قوة العارضة، والحجة القاطعة ما أحرج به عائشة، وطلحة والزبير، وقادهما وإياها إلى

التسليم والقبول بمراداته، ويا ليت القعقاع سأل لنا عائشة وطلحة والزبير عن الأمور التالية:

أولاً: إن كانت جاءت للإصلاح كما تقول، فبين من ومن سيكون هذا الإصلاح؟!.. فإن كان بين قتلة عثمان من جهة وبين طلحة والزبير من جهة أخرى، فالمفروض هو أنه لم يعد في البصرة أحد ممن شارك في قتل عثمان..

كما أن المفروض هو الإقتصاص من طلحة والزبير، لأنهما شاركا في أمر عثمان.. وكان لعائشة أيضاً حظ وافر في هذا الأمر..

يضاف إلى ذلك: أن القاتل هو شخص أو عدة أشخاص، لا المئات والألوف من الناس، فلماذا قتلوا ست مئة رجل من أهل البصرة؟! ولا زالوا متعطشين لقتل المزيد؟!

على أنه مع تعدد القتلة، وفرض أنهم قد اقتص منهم، فيجب اعطاء ذويهم فاضل ديتهم بنسبة ما تبقى منها بعد استثناء ما يوازي ما تعلق بهم، بلحاظ عدد من شاركهم في الجريمة..

ثانياً: إن كان المطلوب هو الصلح مع علي «عليه السلام»، وكان علي «عليه السلام» نفسه طالباً للصلح أيضاً، فلماذا جاؤوا إلى البصرة، ولم يبقوا في المدينة، ويصلحوا بين المتخاصمين هناك قبل أن يخرجوا منها؟! ولماذا جمعوا الجيوش، وحفروا الخنادق؟!

ثالثاً: لماذا كانت عائشة قائدة للمجموعة المقاتلة لأحد الفريقين اللذين تريد أن تصلح بينهما؟! ولماذا لم تقف على الحياد؟!

رابعاً: بالنسبة لقول طلحة والزبير: إن ترك قتل قتلة عثمان ترك للقرآن، وقتلهم إحياء للقرآن نقول: ولكن لماذا لا يسألهم القعقاع عن قتل السبابجة، وهم ليسوا من قتلة عثمان، ولا ممن سار إلى المدينة أصلاً، هل كان قتلهم تركاً للقرآن أم إحياء له؟! وهل كان ما فعلوه بعثمان بن حنيف، وضرب أعناق شيعة علي «عليه السلام»، إحياءً للقرآن؟ أم إماتة له؟!..

وهل كان انتهاب بيت مال المسلمين إحياء للقرآن، أم إماتة له؟!

وهل كان نكثهم بيعة علي «عليه السلام»، والحنث بالأيمان، ونقض العهود إماتة للقرآن، أم إحياء له؟!

فهل عزب عقل القعقاع عنه؟! ولماذا لم ينقض عليهم أقوالهم وحججهم الساقطة والسخيفة؟! إلّا إن كان القعقاع يرى: أن ذلك كله بما فيه إثارتهم الفتنة، وخروجهم على إمامهم، إحياء للقرآن!!

رأي القعقاع ورأي علي ×:

ويقول النص المتقدم: إن الناكثين قالوا للقعقاع: «إن قدم علي وهو على مثل رأيك صلح هذا الأمر».

وهذا عجيب، فأولاً: إن القعقاع لم يقدم للناكثين أي جديد لم يكونوا يعرفونه عن علي «عليه السلام»، وكان علي «عليه السلام» يعلن أنه لا يريد من هؤلاء إلّا الكف عن الإيغال في الفتنة، وإشعال نار الحرب..

ثانياً: كيف نوفق بين هذا وبين ما تضافر، بل تواتر من نصوص عن سعي علي «عليه السلام» لثني الناكثين عن عزمهم عن الحرب، حتى لقد عرض «عليه السلام» عليهم المصحف مرتين، وأخذه في الثالثة بنفسه إليهم، وعرض عليهم التحاكم إليه.. فقتلوا ذلك الشاب الذي حمله إليهم بأمر من عائشة.

ثم أنظرهم ثلاثة أيام، وهو يراسلهم ليقنعهم بالكف، ثم تواقف هو والزبير بين الصفين قبل بدء القتال.

ثم تواقف هو وطلحة، وهو يحاول إقناعهما بالكف عن الحرب، فلم يصل إلى نتيجة.. إلى غير ذلك من نصوص يصعب تتبعها وجمعها وحصرها..

ثالثاً: ويبقى سؤال يقول: إذا كان القوم قد أشرفوا على الصلح، فلماذا أخروا ذلك الصلح؟! وهل يحتاج هذا الصلح إلى أكثر من دقائق ليكتب؟!

رابعاً: إذا كانوا قد أشرفوا على الصلح، فليدلنا من يدعي ذلك على ما استقر رأيهم عليه؟!

هل سيرجع الناكثون إلى الطاعة؟!

وهل سيكون لهم نصيب من الأمر؟!

وهل سيسلمهم علي «عليه السلام» من يدَّعون أنهم قتلة عثمان؟! ليقتلوهم به؟! أو أنه سيتولى هو قتلهم؟!

وهل سيخلع نفسه من الخلافة، ويعيد الأمر شورى، كما كانوا يطالبون؟!

وما هو مصير الدماء التي سفكها الناكثون في البصرة، وقد بلغ عدد القتلى ست مئة رجل؟! هل ذهبت دماؤهم هدراً؟!

وما مصير الأموال التي احتجنوها من بيت مال البصرة؟!

وهل برَّؤوا علياً «عليه السلام» من دم عثمان؟! وبرأهم علي «عليه السلام» منه؟!

وهل؟! وهل؟! وهل؟!

خامساً: هل يمكن لأحد أن يصدق بأن فريقين متخاصمين يشرفان على الصلح، ثم يأتي عبيدهم والغوغاء منهم، فيحركون الفتنة وتقع الحرب، ويقتل فيها عشرات الألوف، ولا يتمكن كبارهم وأسيادهم وعقلاؤهم من ردعهم، والحجز بينهم؟!

فكيف إذا كان لا يخطر على بال أحد من أهل البصرة والكوفة أن يكون بينهم قتال؟!

التناقض الظاهر:

والأغرب من ذلك كله: أن نجد هذا التصوير الغاوي ـ وربما الخاوي من الصدق ـ ينفرج عن تناقض يلقي بالدعاوى القعقاعية في حضيض الإزدراء المهين والمقيت، فقد ذكرت هذه الرواية القعقاعية: أن أهل البصرة كانوا لا يفكرون بغير الإصلاح، «ولا يخطر لهم

قتال على بال» وهو ما بعثهم فيه عشائرهم من أهل البصرة، «وقال لهم الكوفيون مثل مقالتهم» فدخلوا على علي «عليه السلام»..

فتمثل جرير بن شرس ـ وهو من وفد تميم البصرة ـ بما تضمن وقاحة ظاهرة، وإساءة أدب سافرة مع علي «عليه السلام». بل تضمن تهديداً ووعيداً لا مبرر له، فقال:

ألا بلغ بنـــي بـــكر رســـولاً فلـيس إلـى بنـي كعـب سـبيل
سيرجع ظلمكم منـكم عليكــم طويل الساعدين لـــه فضــول

فتمثل علي «عليه السلام» عندها:

ألـــم تـــعلم أبـــا سمعان أنـا نـــرد الشـيخ مثلــك ذا الصــداع
ويذهل عقله بـــالحرب حـتى يقـــوم فيســـتجيب لغيـــر داع
فدافع عن خزاعة جمع بـــكـــرٍ ومـــــا بــــك يـا سـراقة مـن دفاع

فهل من جاء ولا يرى إلا الإصلاح، يتهدد ويتوعد، ويسيء الأدب؟!

وهل من جاؤا لينظروا ما هو رأي إخوانهم، وما هو هدفهم من نهوضهم إليهم ـ هل يبادرون إلى ـ شحن الأجواء، والدفع باتجاه الحرب والقتال بهذه الطريقة الفظة والفجة؟!

ولماذا سكت عنهم إخوانهم من أهل الكوفة، وهم يرون منهم هذه الجرأة التي تجاوزت حدود الوقاحة؟!

علي ×: خلافة أبي بكر وعمر وعثمان نعمة:

ويزيد في وضوح بطلان رواية سيف المتقدمة برقم [2]: أنها تذكر أمراً يخالف الحقائق الثابتة التي تضافرت النصوص، والمواقف على تأييدها وتأكيدها.

فهي تذكر: أن علياً «عليه السلام» يقول:

1 - إن خلافة أبي بكر بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» نعمة أنعم الله بها على الأمة.

2 - تذكر أن هذه النعمة - أعني خلافة أبي بكر - قد حصلت بالإجماع.

3 - إن خلافة عمر وخلافة عثمان كانتا أيضاً نعمة من الله تعالى على الأمة..

وهذه أمور يعلم بالبداهة: أن علياً «عليه السلام» لا يرضاها، ولا يقولها.. كيف وقد تعرض لأقسى أنواع التحدي حين هاجموا بيته، وضربوا زوجته، وأسقطوا جنينها، وحاولوا إحراق بيته بمن فيه، وكان هو فيه، ومعه فاطمة الزهراء «عليها السلام»، والحسن والحسين «عليهم السلام».

والنصوص التي تنقض هذه الأمور، وتدل على أنها مكذوبة على علي «عليه السلام» لا تكاد تحصى وكلماته «عليه السلام» في الخطبة الشقشقية وغيرها من خطب، وكتب وكلمات نهج البلاغة،

وسائر ما صدر عنه «عليه السلام» في هذا الإتجاه تكفي للدلالة على ذلك..

هذا فضلاً عما روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، عن بيعة الغدير التي أخذها النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام» من عشرات ألوف الصحابة.

وكلمات سائر الأئمة الطاهرين، وغيرهم من أنصاره وشيعته ومحبيه «عليه السلام» شاهد صدق على ذلك أيضاً.

لا يرتحلن من أعان على عثمان:

ويزيد الأمر وضوحاً ما زعموه، من أنه «عليه السلام» قال حين أراد التحرك من ذي قار: «ولا يرتحلن غداً أحد أعان على عثمان بشيء من أمور الناس»..

ثم ذكروا أسماء جماعة، زعموا أنهم اجتمعوا للتشاور والتآمر. وفيهم عدي بن حاتم، والأشتر، وعلباء بن الهيثم.. وأن الأشتر قال لهم: إن أمر علي «عليه السلام» لم يكن معلوماً إلا في هذا اليوم الذي اجتمعوا فيه.

ونقول:

إن هذا مكذوب جملة وتفصيلاً، ويكفي دلالة على ذلك:

أولاً: أنه لم يذكر عمار بن ياسر ومحمد بن أبي بكر، ونظرائهما في جملة المجتمعين والمتآمرين، مع أن المفروض: هو أن لا يفوتهم

هذا الإجتماع، وأن لايستبعدوا منه، حيث يزعمون أنهما وسواهما كانوا من المهاجمين والمحرضين على عثمان أيضاً.

ثانياً: إنهم يدَّعون: أن الأشتر ومحمد بن أبي بكر وسواهما قد أعانوا على عثمان، وشاركا في قتله. فلو صح ذلك، وكان قد أمر من أعان على عثمان بالتخلف عنه، فإنه لم يكن ليرضى برؤيتهم في جيشه بعد ذلك، ولا سيما الأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وعدي بن حاتم، وكان ينبغي أن نراه يعترض على وجودهم فيه، وأن يطردهم، ونحن نعلم: أن علياً «عليه السلام» لم يكن بالرجل الضعيف، ولم يكن يمكن لأحد أن يدخل في جيشه، ويحارب معه بغير رضاه..

وعلى هذا يكون بقاؤهم في جيشه دليلاً على براءتهم من الشراكة في دم عثمان وإن كانوا ـ كما شاء أن يصورهم أعداؤهم ـ يعترضون ـ كلامياً ـ على سياساته.

ثالثاً: إذا كان في جيش علي «عليه السلام» من قتلة عثمان من أهل الكوفة بذي قار ألفان وخمس مئة، أو نحو من ست مئة كما تزعم الرواية.. فهل امتثل هؤلاء أمر علي «عليه السلام» بالخروج من جيشه والتخلف عنه أم عصوه؟! فإن كانوا قد امتثلوه، فأين ذهبوا؟! ولماذا لم يذكرهم أحد؟!

رابعاً: إذا كان «عليه السلام» قد طرد الذين أعانوا على عثمان بشيء من أمور الناس، وكان عدي بن حاتم والأشتر منهم، فلماذا جعل عدي بن حاتم على خيل قضاعة، وجعل الأشتر على اليمن في

القلب، وفي الميسرة عمار بن ياسر؟! ولماذا حذر شباب قريش من سيف الأشتر وجندب بن زهير.. ولماذا ترك «عليه السلام» علباء بن الهيثم يقاتل الناكثين حتى استشهد «رحمه الله»؟!

خامساً: لقد فاجأنا قول سيف في روايته هذه: إن الأشتر قال للمتآمرين معه: «وأما علي، فلم نعرف من أمره حتى كان اليوم».. فقد قيل: «حدث العاقل بما لا يليق له، فإن لاق له فلا عقل له».

فإن الأشتر كان من أقرب الناس إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، ومن أعرف الناس به، وبنهجه ومواقفه، وسلوكه. وقد روي: أن علياً «عليه السلام» قال: كان لي الأشتر كما كنت لرسول الله «صلى الله عليه وآله»(1)، فهل يعقل أن يكون الأشتر لا يعرف علياً «عليه السلام»، وإنما عرفه وعرف رأيه في ذي قار؟!

---

(1) بحار الأنوار ج42 ص176 والغدير ج9 ص40 والأعلام للزركلي ج5 ص259 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج30 ص453 و (الإسلامية) ج20 ص306 وشجرة طوبى ج2 ص332 ومستدرك سفينة البحار ج5 ص351 و 352 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص214 وج15 ص98 وينابيع المودة ج2 ص28 ونهج الإيمان ص551 وخلاصة الأقوال ص276 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج3 ص318 ورجال ابن داود ص157 ونقد الرجال للتفرشي ج4 ص81 وجامع الرواة للأردبيلي ج2 ص37 وطرائف المقال للبروجردي ج2 ص105 ومستدركات علم رجال الحديث ج6 ص331 وقاموس الرجال ج7 ص464.

سادساً: من الذين أعانوا على عثمان؟! ومتى عدَّهم؟! ولماذا تردَّد بين الخمس مئة إلى الست مئة بعد الألفين؟!

عبقرية ابن السوداء:

ونص رواية سيف يشير: إلى أن ابن السوداء كان في غاية الكياسة، والدقة، والبصر في السياسة، وفي التدبير، ومن أدهى الناس، وأعقلهم.. فما باله ـ إذا كان هذا حاله ـ لم يكن من كبار القادة، والرؤساء، ولم يكن له ظهور وحضور يتناسب مع هذه الدقة، وهذا العقل، وهذا التدبير؟!

إن المتوقع: هو أن يكون صاحب هذه الموهبة العجيبة متصدراً في المجالات المختلفة، لا يقطع أمر من دون مشورته، ولا يتم الإقدام على أي عمل ذي بال قبل أخذ رأيه..

وأخذ الحكمة والرأي منه.. فقد ورد: أن «الحكمة ضالة المؤمن، فاطلبوها ولو عند المشرك تكونوا أحق بها وأهلها»[1].

وسماع الرأي لا يعني وجوب العمل به على سامعه.

---

(1) الأمالي للشيخ الطوسي ج2 ص237 و 238 وتحف العقول ص138 و 292 وغرر الحكم ج1 ص394 وبحار الأنوار ج75 ص34 و 38 و 307 وج2 ص17 و 96 و 97 ومواضع أخرى منه. وراجع: دستور معالم الحكم ص19 والمجروحون ج1 ص105 والتراتيب الإدارية ج2 ص348.

حديث أبي الجرباء:

وقد ذكرت الرواية رقم [2]: حديث أبي الجرباء، ومطالبته الزبير بالهجوم على علي «عليه السلام» على حين غرة، وموافقة صبرة بن شيمان على ذلك، فرفض الزبير طلبهما..

وقد تحدثنا عن هذا الأمر في موضع آخر من هذا الكتاب في فصل «في الطريق إلى البصرة»، تحت عنوان: من القائل: طلحة أم الزبير؟!

شكوك الزبير وموقع علي×:

تذكر الرواية رقم [2] أيضاً: أن الزبير حين كان يحاول الإستدلال على أن مهاجمة علي «عليه السلام» خطأ ـ تطرق إلى أن ثمة شكوكاً تراوده حول صوابية قرار الحرب.. وذكر أن منشأ هذه الشكوك: هو موقف علي «عليه السلام» بالذات، فقال: «إنما هو حدث، وقد زعم قوم أنه لا ينبغي تحريكه اليوم، وهم علي ومن معه.. فقلنا نحن: لا ينبغي لنا أن نتركه اليوم، ولا نؤخره الخ..».

وهذا الكلام وإن كان ـ في رأينا ـ مصنوعاً ومكذوباً، فإنه يدين الزبير ومن معه، لدلالته على أنهم حاطبون في فتنة، مقدمون على شبهة. مع التفاتهم إلى ذلك.. وهذا يقضي عليهم بعدم الإقدام، وبحقن الدماء، إذ لا يجوز سفكها استناداً إلى شبهة.

ولعل المقصود بهذا التزوير: التخفيف من ذنب الناكثين، لأن

الصحيح: هو أنهم كانوا على يقين من أنهم على باطل.. كما تدل عليه الشواهد والأدلة.

ثم إن هذا النص يدلنا: على مدى تأثير وهيمنة علي «عليه السلام» حتى على أعدى أعدائه، في علمه، وفي دينه، وفي مواقفه..

تزويرات أخرى:

1 - إن هذه الرواية تريد أن تدعي زوراً: أن علياً «عليه السلام» يعترف للناكثين بصحة مطالبتهم بثارات عثمان.. ولكنه يختلف معهم في توقيت المطالبة، فهم يقولون بفوريتها، وهو يقول بلزوم تأخيرها.

وهذا تزوير رخيص وتافه، فإن هذا الخلاف لا يستدعي حشد الجيوش، وسفك دماء عشرات الألوف من المسلمين..

كما أنه لا يبرر مطالبتهم علياً «عليه السلام» بخلع نفسه، وإرجاع الأمر شورى.. ولا يبرر قتل السبابجة، وقتل المصلين في المسجد، والغدر بعثمان بن حنيف ومحاولة قتله، ولا يبرر انتهابهم بيت مال المسلمين.. ولا يبرر أيضاً إخراجهم عائشة من بيتها..

ولا يبرر اتهامهم علياً «عليه السلام» بقتل عثمان.. مع أنهم هم الذين كان لهم السهم الأوفر في ذلك، فقد كفروه ثم قتلوه..

أما علي «عليه السلام»، فكان أبرأ الناس من دمه.

2 - ومن تزويراتهم: أنهم يريدون أن يعطوا الزبير الذي سفك دماء ست مئة رجل من البصرة، صفة الرجل المسالم، الحريص على

الوقوف عند الشبهات، المؤثر للأمور الأعم منفعة للناس، والذي يريد أن يعمل بأحوطها ولا يتجاوزه.. ثم ليكون بعد ذلك كله المقتول ظلماً في فتنة صنعها علي «عليه السلام» وأصحابه..

الإفتراء على علي × وأصحابه:

1 ـ صرحت الرواية المتقدمة: بأن كعب بن سور كان حريصاً على البطش بطلائع جيش علي «عليه السلام»، وقد طلب ذلك من الناكثين بقوله: «ما تنتظرون يا قوم بعد توردكم أوائلهم؟! اقطعوا هذا العنق من هؤلاء».

وهذا يدلنا: على مدى التزوير الذي مارسه شياطين الوضع، حيث بالغوا في إظهار عبادة وصلاح وطهارة نية، وسلامة طوية كعب بن سور، وأنه كان يدعو إلى الإصلاح، ولم يكن طالب حرب، وقد قتل على نواياه الصالحة بسيوف أصحاب علي «عليه السلام»..

ولكن الكاذب يفتضح هنا ـ كما افتضح في مواضع أخرى ألمحنا إليها في هذا الكتاب ـ بتصريحه بما يناقض أقواله تلك، حيث بيَّن مدى حرص كعب على الولوغ في دماء الصالحين، ولم يكن يفكر لا بصلح ولا بغيره. بل هو يطلب مفاجأة طلائع جيش علي «عليه السلام» وأخذهم على حين غرة، والبطش بهم، والتخلص منهم..

2 ـ لقد أكد القادة لكعب بن سور: على أن سبب عدم إقدامهم على التصدي لطلائع أمير المؤمنين «عليه السلام»: هو أن الأمر ملتبس..

وليت شعري، إذا كان ملتبساً، فلماذا خالفوا أمر الله، وأمر نبيهم، وأخرجوا زوجة نبيهم؟! ولماذا جمعوا الجيوش؟! ولماذا تنقلوا في البلاد, ودعوا العباد لنصرتهم, والبيعة لهم؟!

ولماذا يطلبون من علي «عليه السلام» اعتزال الأمر, وإرجاع الأمر شورى؟!

ولماذا جاز قتل شيعة علي «عليه السلام» في البصرة, وقتل حراس بيت المال والسبابجة وغيرهم.. وحَرُمَ قتل طلائع جيش علي «عليه السلام»؟!

3 ـ والأهم من ذلك كله: ادعاء رواية سيف: أنهم زعموا لكعب بن سور: أن هذا الإلتباس حاصل عند علي «عليه السلام» وأصحابه أيضاً. وأن الأمر كان يحسن عند الفريقين اليوم, ويقبح غداً, والعكس.. فهم متردِّدون متقلِّبون شاكُّون..

ولا ريب في أن هذا غير صحيح, و قد مر معنا: أن علياً «عليه السلام» قد سجل على الناكثين: أنهم هم الذين يعانون من حالة الشك, وأنه «عليه السلام» ذكر: أنه كان على يقين من أمره، وعلى بينة من ربه. وهم كانوا على شك من تمكنهم من تحقيق النصر، ولكنهم على يقين من أن الحق لعلي ومعه «عليه السلام»، وأنهم ظالمون مبطلون معتدون.. قال «عليه السلام»: «والله، إن طلحة والزبير ليعلمان أنهما مخطئان، وما يجهلان، ولرب عالم قتله جهله، وعلمه معه لا

ينفعه»[1].

والأهم من ذلك: ادعاؤهم زوراً: أن علياً «عليه السلام» ومن معه كانوا يتقلبون في حججهم, فيحتجون اليوم بشيء, ثم يعدلون عنه إلى حجة أخرى في اليوم الذي يليه. إذ يظهر لهم فساد ما احتجوا به أولاً.

مع أننا قد سجلنا أكثر من مرة ملاحظة تقول: إنه «عليه السلام» قد حافظ على حججه على الناكثين بنحو ظاهر وباهر, حتى إنك قد تجد نفس الجمل والكلمات تتكرر مرة بعد أخرى، لتفجر هياكل الكيد والمكر والتحدي, و تجعلها هباء منثوراً, وأن الناكثين كانوا هم الذين كل يوم على نول, ويذهبون يميناً وشمالاً بلا طائل, ولا نائل..

الصلح دعوة علوية:

1 ـ أما الدعوة إلى الكف, والقبول بما حكم به القرآن، فكانت تنطلق من علي «عليه السلام», فلا تجد منهم من يصغي إليها، أو

---

(1) المعيار والموازنة ص54 وبحار الأنوار ج32 ص113 والإرشاد للمفيد ص132 الفصل 19 و (ط دار المفيد) ج1 ص247 والكافئة للمفيد ص19 والجمل لابن شدقم ص96 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج3 ص331 و 332 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5 ص137 والشافي في الإمامة ج4 ص325 و 339 وسفينة النجاة للتنكابني ص273.

يعول عليها..

أما الناكثون, فكان الصلح الذي يريدونه هو ما ينتج الحرب والفتنة, فهم يصرّون على أن يعتزل علي «عليه السلام» فيعود الأمر شورى, ولن يكون نتيجة ذلك إلا الفتنة العمياء والحروب الطاحنة بين طلاب اللبانات التي ستجتاح بلاد الإسلام من أدناها إلى أقصاها.. حتى تكون بين الناكثين ومعاوية, وبين الناكثين أنفسهم, أي بين طلحة والزبير بالذات, كما أخبر عنه أمير المؤمنين «عليه السلام» في مقام آخر.. كما أشرنا إليه في بعض فصول هذا الكتاب..

ويتأكد قيام هذه الحروب والفتن, حين يصبح نكث البيعة, ونقض العهود، وادعاء الإكراه، هو العصا السحرية التي تنقض فيها كل خلافة وإمامة, ويسقط فيها كل نظام..

ويزيد الطين بلة والخرق اتساعاً حين يصبح العدوان والظلم, والبطش بالأبرياء, وهتك الحرمات هو السياسة التي تهيمن على أصحاب الأطماع, وأهل الدنيا ممن لا يرجعون إلى دين, ولا يقيمون وزناً لشرع, ولا يلتزمون بأية ضابطة, ولا يكون للقيم والأخلاق والمشاعر الإنسانية مكان في حياتهم، ولا في قلوبهم, أو حتى في أوهامهم..

فالصلح الذي يكون أساسه الظلم والتعدي, وهدم الدين والقيم, وفساد الحياة بمختلف حالاتها ومجالاتها.. لن ينتج إلا الحروب والفتن، والمصائب والمحن..

2 - وما ذكرته الرواية رقم [2]، من أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قال لأصحابه عن الناكثين: إنهم أجابوه إلى الصلح.. مكذوب بلا ريب.

فأولاً: قد أشرنا إلى بعض دلائله وشواهده في هذا الكتاب أكثر من مرة.. وإنما يراد بهذا الإدعاء: إيهام أن الذي أثار الحرب والغوغاء، هم العبيد، والأطفال ـ بزعمهم ـ أو السبأية من أمثال عمار والأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وعدي بن حاتم، وعلباء بن الهيثم، كما يدعون..

وهؤلاء ليسوا غوغاء، ولا أطفالاً، أو عبيداً.

ثانياً: بالنسبة لادِّعاء إجابتهم إلى الصلح فيكذبه لقاء علي «عليه السلام» والزبير وبين علي «عليه السلام» وطلحة بين الصفين، ورفضهما قبول الحق. كما أ، عرض المصحف ثلاث مرات على الناكثين. والتصريحات المتكررة للناكثين، تدل دلالة واضحة على عدم صحة دعوى إجابتهم للصلح.

ثانياً: إن الراوية نفسها تدل على عدم صدور كلمة: «وقد أجابوني» من علي «عليه السلام»، لأنه تعقبها سؤال الأعور بن بنان المنقري له «عليه السلام» بقوله: فإن لم يجيبونا؟!

فإن هذا السؤال يدل: على أنه «عليه السلام» قال: «إن أجابوني»، ليصح السؤال عن التقدير الآخر، وهو صورة عدم الإجابة والاستجابة!!

تركناهم ما تركونا:

وذكرت الرواية المتقدمة: قول الأعور بن بنان المنقري لعلي «عليه السلام»: فإن لم يجيبونا؟! (يعني إلى الصلح).

فقال «عليه السلام»: تركناهم ما تركونا.

قال: فإن لم يتركونا؟! الخ..

وقد قدمنا في بعض فصول الكتاب: بعض ما يفيد في هذا الأمر.. ونكتفي هنا بتسجيل ملاحظة مفادها: أن روايات سيف قد وظفت بعض النصوص الصحيحة للإستفادة منها في تمرير الأكاذيب والأباطيل.

وهذا هو المتوقع، من أهل الأهواء، فقد روي عن أبي جعفر «عليه السلام» أنه قال في حديث:

«..فلو أن الباطل خلص لم يخف على ذي حجى. ولو أن الحق خلص لم يكن اختلاف، ولكن يؤخذ من هذا ضغث. ومن هذا ضغث[1] فيمزجان، فيجيئان معاً، فهناك استحوذ الشيطان على أوليائه، ونجا الذين سبقت لهم من الله الحسنى»[2].

---

(1) الضغث: قبضة من حشيش مختلط فيها الرطب باليابس.

(2) الكافي ج1 ص54 وج8 ص58 و 59 والمحاسن للبرقي ج1 ص208 و 218 وكتاب سليم بن قيس (تحقيق الأنصاري) ص262 والفصول المهمة للحر العاملي ج1 ص530 وبحار الأنوار ج2 ص315 وج34 ص172 و

علي ×: قتلى الفريقين في الجنة!!

ويشهد لما قلناه آنفاً:

أن الرواية نفسها قد عقبت حديث الأعور بن بنان، بحديث نسبته إلى الدألاني زعمت فيه: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» أقر للدألاني: بأن للناكثين حجة فيما طلبوا من دم عثمان، إن كانوا أرادوا الله تعالى. وأن لعلي «عليه السلام» حجة بتأخيره الطلب بدم عثمان، لأن الشيء إذا كان لا يدرك، فالحكم فيه أحوطه وأعمه نفعاً..

وحكم «عليه السلام» ـ حسب زعمهم ـ أيضاً: بأن القتلى من الفريقين في الجنة..

ونقول:

إننا لا نشك في أن ذلك كله مكذوب على أمير المؤمنين «عليه السلام»..

فأولاً: حبذا لو أن الدألاني سأل أمير المؤمنين «عليه السلام» عن حجة الناكثين في الطلب بدم عثمان ما هي؟! ليوازن هو بينها وبين حجة علي «عليه السلام»، فلعل الحق يكون معهم..

ثانياً: إن المفروض: هو أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد عمل بالإحتياط في الطلب بدم عثمان، لمجرد احتمال أن يكون في التأخير منفعة، فلماذا لم يحتط «عليه السلام» في حرب الناكثين

---

173 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج2 ص15 و 286.

أيضاً، ويرجع بجيوشه، ويفرق الناس عنه إلى بلادهم؟! لا سيما مع اعترافه بأن لهم حجة في الطلب بدم عثمان!!

بل لماذا لم يحتط في أمر الخلافة، فيستجيب لما طلبه منه الناكثون، فيخلع نفسه ويرجع الأمر شورى؟!

ثالثاً: أليس من أحكام الله تعالى: أن أولياء الدم ـ وهم هنا أولاد عثمان ـ هم الذين يطالبون بدم قتيلهم؟! فما الذي جعل لغيرهم الحق في ذلك مع وجودهم؟!

رابعاً: هل يدخل الله الناكثين الجنة مكافأة لهم على الدماء التي سفكوها؟! وقد حرم الله سفكها، وتوعد من يفعل ذلك بالخلود في النار.. أو لأجل نكثهم لبيعة علي «عليه السلام»؟! واتهامهم إياه زوراً بقتل عثمان؟! أو لأجل خروجهم على إمام زمانهم، وقتالهم له ظالمين؟!

ولنفترض: أن لهم الحجة في ذلك، فأية حجة لهم في موضوع قتل عثمان نفسه؟! أو في قتل ست مئة بريء، بما فيهم شيعة علي «عليه السلام»، والسبابجة، وحراس بيت المال، وحراس عثمان بن حنيف؟! أو بانتهاب بيت المال؟!

أو ما هي حجتهم لإخراجهم زوجة الرسول «صلى الله عليه وآله» من بيتها مع صراحة الآيات القرآنية بأمرها بالقرار فيه؟!

وما هي حجتهم في إخراجهم إياها إلى ساحات القتال، لتخالف بذلك تحذير رسول الله «صلى الله عليه وآله» لها من حرب علي

«عليه السلام»، ومن نَبْحِ كلاب الحوأب؟!

وكيف يمكن لعلي «عليه السلام» وصحبه أن يحتاطوا في أمر الناكثين، ويصرفوا النظر عن جميع أفعالهم هذه وسواها؟!

خامساً: هل صحيح: أن علياً «عليه السلام» كان يرى وجوب الطلب بدم عثمان، ولكنه يؤخره إلى حين يمكن ذلك؟! ومن أي موقف من مواقفه أو كلمة من كلماته استفادوا ذلك؟! ولماذا لم نجده قد طلب بدمه في بقية حياته؟!

سادساً: هل المقصود بطلب دم عثمان: القيام بعملية إبادة جماعية لألوف الناس؟! ومنهم ألفان وخمس مئة إلى ست مئة من جيش الكوفة.. الذين كانوا مع علي «عليه السلام» بذي قار. كما زعمته هذه الرواية نفسها؟! بالإضافة إلى جماعات كبيرة من غيرهم، وربما كان من بينهم أكثر الصحابة في المدينة..

سابعاً: من الذي تولى عد قتلة عثمان ـ والسبأية في ذلك الجيش؟!

ولماذا تردد الأمر عند هذا الراوي العتيد بين الخمس مئة والست مئة الزائدة على الألفين؟!

ثامناً: هل من يقتل في فتنة عامة، ولا يدرى قاتله يكون إدراك ثأره بقتل كل من شارك في تلك الفتنة؟! فلماذا إذن يودى قتيل الزحام من بيت المال..

ولماذا حكموا في القصاص بإعطاء باقي دية المقتولين بحسب النسب، بملاحظة عدد المشاركين في القتل.

ومن الذي قال: إن جميع الذين شاركوا في الفتنة كانوا قاصدين لقتل عثمان؟!

وإذا كانوا قد رضوا بقتله، فهل يجب قتلهم لمجرد الرضا، وهل يجوز قتل أهل العراق في هذه الأيام لرضاهم بقتل رجل من أهل الشام؟! مثلاً؟!

أم أن الأمر يقتصر على لحوق الإثم بهم لو أقاموا على ذلك، ولم يمكن إقناعهم بالعدول عن ذلك الرضا؟!

ولست أدري، إذا التقى القاتل والمقتول في حرب الجمل في الجنة كيف سيكون حاله معه؟! هل سيبقى على عدائه له؟! وهل سيحاول قتله مرة أخرى؟! وهل سيأخذ الآخر بثأره هناك؟! أو أنه سيعمل بالإحتياط، ويكف عنه؟!

وهل سوف يقول له: لم قتلتني، ولم حرمتني من أعمال صالحة كنت سأبلغ بها مراتب ومقامات سامية وعالية؟! وهل قتلك إياي هو الذي أدخلك الجنة وأعطاك هذا المقام، ونلت به محبة الله لك؟! نبئوني بعلمإن كنتم صادقين.

وربما يكون من جملة مقاصد هؤلاء الناس من ترويج هذه الأباطيل هو إظهار التناقض في مواقف وتصرفات علي «عليه السلام». وأن تنقلب المفاهيم، ويصير المبطل محقاً.. وإزالة عار ومحو آثار نكث الناكثين للبيعة، والتخفيف من بشاعة إقدامهم على قتل النفوس البريئة. والتعمية على حقيقة ما حصل، وإبعاد الأنظار

عن تعمدهم البغي، وعن أن مرادهم هو خلع علي «عليه السلام» والجلوس في مكانه، وتأكيد أن قتلة عثمان كانوا تحت جناح علي «عليه السلام»، وأنه يحميهم ويدافع عنهم.. وغير ذلك..

الجنة لمن يصر على الباطل:

والأشد سوءاً هنا: أن تزعم الرواية: أن علياً «عليه السلام» قد حكم للناكثين المقتولين والقاتلين بالجنة إن أبوا البيعة، وكانوا قد أرادوا الله، مع تصريحه: بأنه قد بان لهم أن الإصلاح هو الكف.

ومعنى هذا: أن لناكث البيعة أن يصر على نكثه، حتى إذا أراد إمامه أن يصر على إعادته إلى الطاعة، فإن قتل ذلك الناكث المصر، فإنه سيدخل الجنة مع صلاح نيته..

وهذا يخالف ما روي، من أن الحكم الإلهي: هو قتل الناكث لبيعته والخارج على إمامه، بل في بعض الروايات الحكم عليه بالكفر(1).

إلا أن يدعى: أن ثمة فرقاً هنا بين الناكث للبيعة، وبين الخارج على إمامه، فإن البيعة عقد قد يلتزم به عاقده، وقد يتخلى عنه، ولكنه يبقى مطيعاً ومسالماً.. أما الخروج على الإمام، فهو إعلان حرب على الإمام، فلا مانع من أن يكون حكم الناكثين إذا قرر الإمام قتالهم، فقتلوا، هو دخول الجنة.. أما المحارب فله حكم آخر، وهو دخول النار

---

(1) راجع: الإسلام ومبدأ المقابلة بالمثل ص70.

والكفر.

إلا أن الحديث المتواتر الذي يقول: من مات وليس في عنقه بيعة، أو لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية لا يساعد على هذا، بل يثبت عكسه.

والخلاصة: أن الناكث ـ كما يظهر من رواية سيف هذه ـ لم يقرر قتال الإمام، بل قرر مجرد الإقامة على نكثه، وإنما الإمام هو الذي قرر قتال الناكث. فأظهرت الرواية الإمام كرئيس عصابة سفهاء ووحوش. وبذلك ظهر الفرق بينه وبين الخلفاء الذين سبقوه بنظر هؤلاء الأعداء لله ولرسوله ولوصيه..

غير أننا نقول:

هذا كلام باطل، فـ:

أولاً: لماذا يعدون مانعي الزكاة مرتدين؟! فإنهم إنما طلبوا أن تدفع زكاتهم لفقرائهم، ولم تكن خلافة أبي بكر مجمعاً عليها. بل كانت خلافاً لما قرره الله ورسوله، ونقضاً لبيعة يوم الغدير.. أما الناكثون فقد سفكوا دماء المئات والألوف، وخرجوا على إمام مجمع عليه.. بل على إمام منصوص عليه من الله ورسوله..

ثانياً: لم يكن علي «عليه السلام» هو الذي أعلن الحرب على الناكثين، بل الناكثون هم الذين جمعوا الجيوش، وأزالوا عامله عن موضعه ونكلوا به.

ثم قتلوا المئات من أنصاره.. وقتلوا ست مئة قتيل قبل أن يصل

إليهم علي «عليه السلام».

فهل يمكن لعلي «عليه السلام» أن يعتبر نفسه بعد هذا كله، أنه هو الذي يأبى إلا القتال؟!

هذا فضلاً عن إعلانهم مراراً وتكراراً عن إصرارهم على حربه.. وقد أشرنا إلى ذلك مرات عديدة..

معاملة علي × لبعض أصحابه:

وزعمت الرواية المتقدمة برقم [3]: أن طلحة والزبير جمعا رؤساء أصحابهما، وأرسل علي «عليه السلام» إلى رؤساء أصحابه ما خلا الذين نهضوا على عثمان.

وهذا كلام موضع ريب..

فأولاً: لم نعهد أن طلحة والزبير كانا يشاوران رؤساء أصحابهما، بل عهدناهما يختلفان مع بعضهما حتى على إمامة الصلاة، ومن يضع ختمه على بيت المال منهما، وعهدناهما شديدين على كل من يعارضهما الرأي، وعلى بعضهما أيضاً، ويوجهان إليه التهديدات والشتائم، ويواجهانه بالقمع الشديد إلى حد محاولة قتله كما تقدم في أكثر من موضع من هذا الكتاب..

وعهدناهما يرجعان فيما يختلفان فيه، وفي قراراتهما إلى عائشة، فهي التي أمرت بقتل شيعة علي «عليه السلام»، وبقتل غيرهم، وهي التي أمرت بقتل ابن حنيف، ثم أمرت بإطلاقه، وهي التي حلت مشكلة

الختم على بيت المال، وإمامة الصلاة.. وهي التي كانت تأمر وتنهى، وتدبر وتقرر. ولم نر، ولم نقرأ: أنها هي وطلحة والزبير، قد استشاروا رؤساء أصحابهما في أي أمر..

ثانياً: بالنسبة لعلي «عليه السلام» نقول:

إن من غير المعقول: أن يستثني «عليه السلام» الذين زعموا أنهم حرضوا على عثمان من الدعوة إلى الإجتماع، ثم يعطيهم مواقع قيادية في جيشه كما قدمناه.. مع العلم بأن لهم أيضاً رئاسات في قومهم، وبما فيهم من يسمونه بـ «عبد الله بن السوداء»، فإنه كان رئيس العمور، كما صرحت به الرواية المتقدمة نفسها.

كما أن ذلك ـ لو فرض صحة ما زعموه ـ سيدفعهم إلى التساؤل عن هذا الإستثناء المهين، والمطالبة ببيان أسبابه. لأنه يشي بموقف سلبي له «عليه السلام» منهم، وهو يدعو أيضاً إلى إثارة البلبلة، وشيوع القيل والقال، وتبادل الإتهامات، ونظرات الريب، وإثارة النعرات، وشيوع التهم، وفساد النوايا، وما إلى ذلك..

أبناء القبائل يبطشون بأهلهم:

وذكرت الرواية رقم [3]: أن أبناء القبائل قد بطشوا بأهلهم وقبائلهم، ووضعوا السلاح فيهم: المضري بالمضري، والربيعي بالربيعي، واليماني باليماني، وهذا لا يمكن تصديقه أبداً، وذلك لما يلي:

أولاً: لأن من شيمة العربي العصبية إلى قومه وقبيلته، فكيف يمكن القول: بأنهم بطشوا بقومهم، وفيهم آباؤهم وأبناؤهم، وإخوانهم، وأبناء عمومتهم، وأقاربهم؟!

إلا إن كان هذا الراوي يريد أن يزور الحقائق من خلال سوء الاستفادة من النص، الذي يقول: «إن الإمام من أجل أن يقل القتل بين الناس أخرج مضر لمضر، وربيعة لربيعة»، فزوَّر الأمور وقلَّب الحقائق، لكي يصور لنا بشدة قسوة هؤلاء الناس، ومدى وحشيتهم، وأن يظهرهم بهذه الصورة القبيحة والفجة. ويؤكد بذلك مظلومية الناكثين، وكونهم ضحية صفاء نواياهم، وطلبهم ما هو حق ومشروع.. ويعترف لهم به حتى علي «عليه السلام».

ثانياً: لو صح هذا.. فكيف أسفرت هذه الحرب عن عشرات الألوف من القتلى.. ومع ذلك نجد نفس هذا الراوي يقول لنا: إن علياً «عليه السلام» نادى في الناس «كفوا فلا شيء»؟!

ومتى وكيف أمكن لهذه القلة القليلة قتل هذه الألوف، قبل أن يبلغ صوت المعركة إلى علي «عليه السلام»؟!

وكيف نجمع بين هذا العدد الهائل من القتلى الذين سقطوا في لحظات يسيرة، وبين تعبئة طلحة والزبير جيشهما بمجرد سماع الصوت..

ثالثاً: إن هذا معناه: أن هذا الراوي المزور يريد أن يقول: إن أصحاب علي «عليه السلام» هم الذين بدأوا بالقتال. مع أن الحقيقة

هي: أن الناكثين هم الذين بدأوه بعد اصطفاف الجيشين في ساحة المعركة، وبدأوه قبل ذلك في حرب الجمل الأصغر أيضاً.

مفارقات لا تستقيم:

ما معنى: أن يزعم هذا الراوي المتهم بالوضع: أن علياً «عليه السلام» يأمر صاحب ميمنته بأن يأتي الميمنة ويقول لصاحب ميسرته ائت الميسرة.. والحال: أن الناس نائمون في خيامهم، ولم يكن هناك صفوف، ولا ميمنة ولا ميسرة..

وما معنى: أن يزعم هذا الراوي في روايته: أن يقول علي «عليه السلام» هذا، ويقول أيضاً: لقد علمت أن طلحة والزبير غير منتهين حتى يسفكا الدماء، ثم يقول: أيها الناس، كفوا فلا شيء؟!

فإن معنى هذه الكلمة الأخيرة: أنه أكتشف أن هذا الصوت مجرد حدث جانبي صغير لا أثر له وأنه قد انتهى، ولم يكن بقرار من طلحة والزبير..

وإذا كان الحدث صغيراً ولا شيء فكيف قتل فيه هذا العدد الهائل حتى لم يبق من جيش طلحة إلا القليل؟!

لا تقتلوا مدبراً ولا تجهزوا على جريح:

ثم إن الرواية المتقدمة برقم [3] تدَّعي: أن فريق الناكثين، وفريق أهل الحق اتفقا على أمور ثلاثة، ونادوا بها فيما بينهما، وهي:

1 - أن لا يقتتلوا حتى يُبْدأوا. يطلبون بذلك الحجة، ويستحقون بها

على الآخرين. أي أنه إن بدأ القتال أحدهما فيحق للطرف الآخر أن يقاتل.. ويكون البادئ هو المبطل..

2 - أن لا يقتل مدبر.

3 - أن لا يجهز على جريح..

وهذا كذب ظاهر، وتزوير ماكر.. وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لأنه لا معنى للاتفاق بين الفريقين على الفقرة الأولى، إذ إن نفس البدء بالقتال لا يعني بطلان حجته التي يحتج بها على موقفه من القضية الأساسية المختلف عليها، بل يعني: أنه «عليه السلام» متفضل عليهم في إعطائه الفرصة لهم للرجوع عن بغيهم، فإذا بدأوا القتال كان ذلك حجة أخرى له عليهم.

ثانياً: لقد دلَّت النصوص على أن علياً «عليه السلام» فقط هو الذي أمر أصحابه بأن لا يبدأوا بالقتال حتى يبدأهم الناكثون[1].. وهذا ما حصل فعلاً، فإن الناكثين كانوا هم البادئين..

وهو الذي أمر أصحابه بأن لا يقتلوا مدبراً، ولا يجهزوا على

---

(1) راجع: السنن الكبرى للبيهقي ج8 ص180 وحياة الصحابة ج2 ص503 عنه، وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص338 وراجع: تذكرة الخواص ص72 و 91 والفتوح لابن أعثم ج3 ص45 وج2 ص490 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص240 ومناقب الخوارزمي ص183 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص554.

جريح[1] ولم يفعل الناكثون ذلك.

ثالثاً: إن بغي أولئك لم يكن مرهوناً بالبدء بالقتال هنا، لأنه قد تجسد بخروجهم عليه، وقتلهم المئات في حرب الجمل الأصغر..

ولكنه «عليه السلام» أراد بذلك: أن يعطيهم الفرصة للرجوع عن البغي والظلم.

المطلوب هو الإبهام:

وحاولت الرواية المتقدمة ما قبل الأخيرة: أن توهمنا: أن علياً «عليه السلام» قد تواقف مع طلحة والزبير، واتفقوا على الصلح، ورجع كل منهم إلى عسكره، وانتهى الأمر..

وهذا غير صحيح، فإن الزبير وإن كان قد رضي بالرجوع وحلف له، ولكنه قد نقض عهده وإيمانه حين حرضه ابنه وغيره على

---

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص506 والكامل في التاريخ ج3 ص253 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص164 ومستدرك الوسائل ج11 ص55 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص235 وبحار الأنوار ج97 ص27 وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص99 وفتح الباري ج13 ص48 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص710 ومعرفة السنن والآثار ج6 ص282 ونصب الراية ج4 ص361 وكنز العمال ج11 ص335 وأحكام القرآن للجصاص ج3 ص535 وإختيار معرفة الرجال ج2 ص482.

العودة إلى الحرب وشجعوه على ذلك، حتى أعتق عبده مكحولاً كفارة عن يمينه، وعاد إلى الحرب، فقتل وهو منهزم. رغم تحذير النبي «صلى الله عليه وآله» من الدخول في هذه الحرب الظالمة.

أما طلحة فأصر على إنشاب الحرب، ولم يحفل بمناشدات علي «عليه السلام» له، ولا كل ما قدمه الله ورسوله من آيات في حقه «عليه السلام»، ومن تحذيرات من مغبة الخروج على علي «عليه السلام»، وهو الإمام المفترض الطاعة.

وهكذا كان..

إن رد علي × الصلح:

أما ما أشارت إليه الرواية الأخيرة، من أن صبرة بن شيمان قال لكعب بن سور: إنه لا يخذل الناكثين إن رد علي «عليه السلام» وأصحابه عليهم الصلح، فهو لا يعدو كونه أحد المفردات التي تهدف إلى التسويق لكذبة مفضوحة، مفادها: أن الذين أرادوا الصلح واقترحوه هم الناكثون.. وأن المطلوب من علي «عليه السلام» أن يستجيب إليه.. لينتج ذلك: أن علياً «عليه السلام» لم يستجب لطلب الصلح، وأصر على الحرب.

وبذلك تثبت مظلومية الناكثين، وأنهم كانوا طلاب سلام، وعلي «عليه السلام» وحده كان طالب حرب. فكان له ما أراد، وأوقع بهم. وبذلك يكون هو المسؤول عن كل دم أريق، وكل حق أضيع..

ورغم كل ما قدمناه من دلائل على أن الحقيقة كانت على خلاف ذلك.. نود التذكير بأن لعلي «عليه السلام» الحق في أن يقتل الناكثين والباغين، وأن يبدأهم بالقتال.. جزاء على قتلهم المئات من الأبرياء في البصرة قبل وصوله «عليه السلام» إليها.. ولكن علياً «عليه السلام» أراد أن يتفضل ويتكرم عليهم، ويعطيهم الفرصة للرجوع عن باطلهم.

القعقاع شخصية وهمية:

وبعد.. فإن هذه الروايات قد أعطت القعقاع دوراً متميزاً وفريداً لم يظفر به أي من أصحاب علي «عليه السلام» حتى أمثال الأشتر وعمار، وأبناء صوحان وغيرهم..

ولكن العلامة السيد مرتضى العسكري «قدس سره» يقول عن القعقاع: إنه شخصية موهومة ومختلقة من سيف بن عمر قبل المعروف بالكذب والوضع، والمتهم بالزندقة.. وقد أجرى «رحمه الله» مقارانات مفيدة بين الروايات التي تعطي للقعقاع هذه الأدوار، وبين ما اتفق عليه الرواة والمؤرخون الأثبات.. وخرج بعد ذلك كله بالنتيجة المشار إليها..

فلا بأس بمراجعة ما ذكره «رحمه الله» إلى الجزء الأول من كتابه: خمسون ومئة صحابي مختلق.

الفصل الثالث:

دفاعهم عن عائشة

ندم عائشة وتوبتها:

1 ـ ذكروا: أن ابن الزبير دخل على عائشة في مرضها, فقالت له: إني قاتلت فلاناً ـ وسمت المقاتل برجلٍ قاتلته عليه ـ وقالت: لوددت أني كنت نسياً منسياً. والنِّسي: الحيضة (أي خرقة الحيض) الملقاة[1].

2 ـ وعن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن الله قد عهد إلي أن من خرج على علي «عليه السلام» فهو

---

(1) نهج الحق ص370 و (المطبوع مع دلائل الصدق) ج3 ق2 ص156 وراجع: المناقب للخوارزمي ص182 والمنتظم ج5 ص95 وأنساب الأشراف، ترجمة الإمام علي «عليه السلام» (بتحقيق المحمودي) ص265 وتاريخ بغداد ج9 ص184 و 185 وتذكرة الخواص ج1 ص395 و 396 والغدير ج7 ص155 وراجع: النهاية لابن الأثير ج5 ص51. وعن مسند أحمد، ولسان العرب ج14 ص133 وتاج العروس ج10 ص367.

كافر في النار، وأجدر بالنار.

قيل: لم خرجت عليه؟!

قالت: أنا نسيت هذا الحديث يوم الجمل، حتى ذكرته بالبصرة. وأنا أستغفر الله[1].

3 ـ ولما علمت بأن الذين أرسلهم «عليه السلام» معها في مسيرها من البصرة إلى المدينة كانوا نساءً سجدت وقالت: والله يا بن أبي طالب ما ازددت إلا كرماً. وودت أني لم أخرج هذا المخرج، وأصابني كيت وكيت[2].

4 ـ وقال ابن أعثم: «ثم دخلت عائشة المدينة، وصارت إلى منزلها نادمة على ما كان منها»[3].

---

(1) مودة القربى (ط لاهور) ص43 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج18 ص470 عنه، وج7 ص337 وج23 ص44 عن ينابيع المودة (ط إسلامبول) ص247 و (ط دار الأسوة سنة 1416هـ) ج2 ص275 والمناقب المرتضوية، لمحمد صالح الترمذي (ط بمبي) ص117.

(2) تذكرة الخواص ج1 ص394 وأشار في هامشه إلى المصادر التالية: الفتوح لابن أعثم ج2 ص341 ومروج الذهب ج2 ص370 وبحار الأنوار ج32 ص274 وغير ذلك. وراجع: وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص656 والجمل لابن شدقم ص148 وشجرة طوبى ج2 ص324.

(3) الفتوح لابن أعثم ج2 ص341 و (ط دار الأضواء) ج2 ص487.

5 ـ وكانت إذا ذكرت يوم الجمل تبكي لذلك بكاء شديداً (أو تبكي حتى تبل خمارها) وتأخذ بحلقها كأنها تخنق نفسها، وتقول: وددت أني مت قبل ذلك بعشرين سنة(1).

هل ندمت عائشة حقاً؟!:

وقد ادعى بعضهم: أن «هذا اعتراف منها وندامة على الخروج. وهذا يدل على منقبتها. وأنها رجعت وندمت في حياتها عن الخروج.

فإن كان الخروج ذنباً، فقد صحَّت توبتها عنه. وإلا، فلا عليها شيء من الخروج، لأنها عملت بالإجتهاد»(2).

ونجيب: بما ذكره الشيخ محمد حسن المظفر «رحمه الله»، وهي الأمور الثلاثة التالية:

---

(1) راجع: تذكرة الخواص ج1 ص394 و (ط الغري) ص86 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص656 عنه، وراجع: الفتوح لابن أعثم ج2 ص341. وأنساب الأشراف، ترجمة الإمام علي «عليه السلام» (بتحقيق المحمودي) ص265 و 266 برقم 343 و 344 و 345. وراجع: المحاسن والمساوي ص337 و 338 ومناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج2 ص347 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي، شرح المختار رقم 13 من الخطب ج1 ص264. وراجع: عمدة القاري ج15 ص50 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص357

(2) إبطال نهج الباطل، للفضل بن روزبهان (مطبوع مع دلائل الصدق) ج3 قسم2 ص156.

أولاً: لا دليل في قول عائشة: لوددت أني كنت نسياً منسياً على توبتها، لاحتمال إرادتها الأسف على أنها لم تشف فؤادها، ولم تبرد غليلها من أمير المؤمنين «عليه السلام».

ثانياً: إن هذا القول وحده لا يكفي في التوبة، ما لم تخرج عما أراقته من دماء المسلمين، وما نهبته من أموالهم، فإن السبب هنا أقوى من المباشر. والتوبة من ظلم الناس لا تحصل بدون أداء الحقوق لأهلها.

ثالثاً: «احتمال معذوريتها، وعملها بالإجتهاد مخالف لحالها من يوم استعدادها لحرب أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى انتهائه.

على أن الاجتهاد لا يسقط حقوق الناس، لا سيما بعد ظهور الخطأ»[1].

ونضيف إلى ما ذكره «رحمه الله» ما يلي:

1 ـ من الذي قال: إن عائشة كانت مجتهدة؟!

2 ـ إن هذا الإجتهاد مخالف للنص، الذي يأمرها بالقرار في بيتها. والذي يبين أنه لا جهاد عليها..

3 ـ ادعت عائشة: أنها نسيت حديث النبي «صلى الله عليه وآله» المصرِّح بكفر الخارج على علي «عليه السلام»، ونلاحظ:

ألف: إن كلاب الحوأب قد نبحتها، وذكرتها بنهي رسول الله

---

(1) راجع: دلائل الصدق ج3 ق2 ص157 و 158.

«صلى الله عليه وآله» لها عن الخروج، وذكرتها بذلك أم سلمة قبل أن تخرج من مكة.. وقد ذكَّرها العديد من الصحابة وأتباع أمير المؤمنين «عليه السلام»، كأبي الأسود ، وزيد بن صوحان وغيرهما في غير ذلك من مواطن ومناسبات. فلماذا لم ترجع؟! ولو لم يكن أي شيء، فإن رجوع الزبير عن الحرب لتذكيره بحديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ونهيه إياه عن قتال علي كان يكفي في إنعاش ذاكرة عائشة، وإنعاش ذاكرة جميع الناس، لا سيما وأنها هي التي أصرت عليه بالعودة إلى الحرب.

ب: إن هذا الحديث يدل على أن خلافة علي «عليه السلام» حاصلة لا محالة.

ج: إنه يدل على أن خلافته «عليه السلام» شرعية ومرضية من الله ورسوله.. فما معنى ادعاء غير ذلك؟!

د: هل يكفي الإستغفار في مثل هذه المواضع، أم لا بد من الخروج من دماء المقتولين، وإعادة الأموال إلى أهلها؟!

هـ: لماذا أخرت عائشة إقرارها هذا إلى حين مرضها، ولم تقر به في البصرة حين تذكرت العهد؟!

ليس البغي معصية:

زعم الشافعي وأصحابه: أن البغي إذا كان لشبهة لا يكون معصية، وليس مذموماً. وبغي عائشة وطلحة والزبير كان لشبهة،

وهو: أن قتلة عثمان كانوا في عسكر علي «عليه السلام». فهو من الخطأ في الإجتهاد، الذي لا يكون معصية[1].

ونقول:

أولاً: إذا كان الشافعي وأصحابه ارتأوا تبرئة البغاة وأراحوا أنفسهم، فكيف سيستريح سائر المسلمين، الذين رأوا أن النصوص والأدلة متضافرة على عدم تبرئتهم من المعصية، ومما هو أشد منها؟!

ثانياً: ليس للشافعي ولا لغيره أن يقول شيئاً من عند نفسه، بل عليه أن يقدم الدليل على ما يذهب إليه في البغاة، ولا سيما مع ورود التعبير بالبغي في القرآن الكريم وفي كلام الرسول.. إذا كان أهل اللغة يفسرون البغي: بأنه «الخروج عن طاعة الإمام العادل». وبغا عليه: عدا وظلم وعدل عن الحق[2].

ثالثاً: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الله [أو إلى الجنة] ويدعونه إلى النار[3].

---

(1) إبطال نهج الباطل، للفضل بن روزبهان (مطبوع مع دلائل الصدق) ج3 ق2 ص132.

(2) راجع: القاموس المحيط للفيروزآبادي ج4 ص304 وعون المعبود ج13 ص166 عنه.

(3) دلائل الصدق ج3 ق2 ص133 والعمدة لابن البطريق ص324 وكتاب الأربعين للشيرازي ص628 وبحار الأنوار ج31 ص204 وج33 ص22

فإذا كان البغاة يدعون إلى النار، فهل يكون في هذه الحال في طاعة الله تعالى.

رابعاً: قال تعالى: **(فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي)**[1]، فدل ذلك على أن الفئة الباغية مهدورة الدم، وعلى أنها عاصية لله ببغيها..

ولذلك ـ كما ذكر العلامة الشيخ محمد حسن المظفر «رحمه الله» ـ شواهد مثل:

ومناقب أهل البيت للشيرواني ص379 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص49 و 51 و 52 و 55 و 60 والنص والإجتهاد ص506 والغدير ج3 ص250 وج9 ص21 ومسند أحمد ج3 ص91 وصحيح البخاري (ط دار المعرفة) ج1 ص115 وج3 ص207 وتحفة الأحوذي ج10 ص204 وصحيح ابن حبان ج15 ص555 والجامع الصغير ج2 ص718 وكنز العمال ج11 ص722 والدرجات الرفيعة ص271 وتاريخ مدينة دمشق ج43 ص46 و 413 وتاريخ الإسلام للذهبي ج2 ص37 و 38 و 578 والبداية والنهاية ج3 ص264 وج7 ص300 وإمتاع الأسماع ج12 ص198 والسيرة النبوية لابن كثير ج2 ص307 وسبل الهدى والرشاد ج10 ص152 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج2 ص263 وينابيع المودة لذوي القربى ج1 ص385 وج2 ص104.

(1) الآية 9 من سورة الحجرات.

ألف: إن ابن عمر قد ندم على عدم قتال الفئة الباغية [مع علي] كما أمر الله(1).

ب: الأخبار المستفيضة والمتواترة الدالة على أن علياً «عليه السلام» يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل النبي «صلى الله عليه وآله» على تنزيله(2). مما يعني: أن القتال مع النبي «صلى الله عليه وآله»،

(1) المستدرك للحاكم ج3 ص115 وج2 ص463 وتلخيصه بهامشه، وصححاه على شرط الشيخين. والإستيعاب (ترجمة ابن عمر بعدة طرق). والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص172 والغدير ج10 ص50 وفتح الباري ج13 ص62 وتاريخ مدينة دمشق ج31 ص193 والدر المنثور ج6 ص90 وفتح القدير ج5 ص65 وتفسير الآلوسي ج26 ص151 وسير أعلام النبلاء ج3 ص229 وتاريخ الإسلام للذهبي ج5 ص465.

(2) راجع: كنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص613 والإصابة (ط مطبعة مصطفى محمد بمصر) ج1 ص39 و (ط دار الكتب العلمية ـ بيروت) ج1 ص191 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج2 ص784 وينابيع المودة ج2 ص235 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج6 ص35 عن فردوس الأخبار (مخطوط)، وج21 ص379 عن آل محمد، للشيخ حسام الدين المردي الحنفي (نسخة مكتبة السيد الأشكوري) ص8 عن كتاب السبعين في فضائل سيدنا (كذا). وراجع: بحار الأنوار ج31 ص375 وج43 ص101 عن إرشاد القلوب ج2 ص51 ـ 57 وراجع: الأمالي للطوسي ص547 وحلية الأبرار ج2 ص326 والمراجعات للسيد شرف الدين ص253

ومع علي «عليه السلام» له حكم واحد، وهو الوجوب من الله.

ج: ما روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، من أنه قال لعلي: حربك حربي، وسلمك سلمي[1]، فإن حرب النبي «صلى الله عليه وآله» حرب الله، وهذا من أعظم الكبائر، وهو يوجب هدر دم فاعله..

د: أمر النبي «صلى الله عليه وآله» علياً «عليه السلام» بقتال الناكثين، والقاسطين والمارقين[2].

---

(1) راجع: مناقب الإمام علي «عليه السلام» لابن المغازلي ص50 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص24 وينابيع المودة ص85 و 71 وكنز الفوائد (ط دار الأضواء) ج2 ص179 وبحار الأنوار (ط مؤسسة الوفاء) ج37 ص72 وج40 ص43 و 177 و 190 وروضة الواعظين ج1 ص113 وتلخيص الشافي ج2 ص135 وراجع: ميزان الإعتدال ج2 ص75 ولسان الميزان ج2 ص483، ففيهما حديث معناه ذلك أيضاً، والأمالي للطوسي ج1 ص374 وج2 ص100 والأمالي للصدوق ص343 وراجع: إحقاق الحق (الملحقات) ج6 ص440 وج4 ص258 وج7 ص296 وج13 ص70 عن مصادر كثيرة.

(2) راجع على سبيل المثال المصادر التالية: مجمع الزوائد ج6 ص235 وج7 ص238 وج5 ص186 وج9 ص111 والمستدرك للحاكم ج3 ص139 وتلخيص الذهبي (بهامش المستدرك)، وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص297 وترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) ج3 ص172 و 170 و 169 و 165 و 163

و 162 و 160 و 161 و 158 و 159 واللآلي المصنوعة ج1 ص213 و 214 وتاريخ بغداد ج13 ص186 وج8 ص340 و 341 وكنز العمال ج11 ص278 وراجع ص287 و 318 و 343 و 344 وج15 ص96 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص207 و 345 وج4 ص221 و 462 وج18 ص27 وج6 ص130 وج13 ص183 و 185 وج1 ص201 والمناقب للخوارزمي ص125 و 106 و 282 والبداية والنهاية ج7 ص206 و 207 و 305 و 304 وج6 ص217 وفرائد السمطين ج1 ص332 و 285 و 283 و 282 و 281 و 280 و 279 و 150 ومروج الذهب ج2 ص404 والمحاسن والمساوئ ج1 ص68 والغدير وج3 ص192 و 194 وج1 ص337 وذخائر العقبى ص110 والرياض النضرة ج3 ص226 وكفاية الطالب ص168 و 169 ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج5 ص451 و 435 و 437 وج4 ص244 ولسان الميزان ج2 ص446 وج6 ص206 وميزان الإعتدال ج1 ص126 و 174 وينابيع المودة ص104 و 128 و 81 والنهاية في اللغة ج4 ص185 ولسان العرب ج2 ص196 وج7 ص378 وتاج العروس ج1 ص651 وج5 ص206 ونظم درر السمطين ص130 وأسد الغابة ج4 ص33 والجمل ص35 والإفصاح في إمامة علي بن أبي طالب ص82 وإحقاق الحق ج6 ص37 و 59 و 79 وج5 ص71 عن مصادر كثيرة تقدمت، وعن: تنزيه الشريعة المرفوعة ج1 ص387 ومفتاح النجا (مخطوط) ص68 وأرجح المطالب ص602 و 603 و 624 وموضح أوهام الجمع والتفريق ج1 ص386 وشرح المقاصد للتفتازاني ج2 ص217 ومجمع بحار الأنوار ج3 ص143 و 195 وشرح ديوان أمير المؤمنين للمبيدي

هـ: الأخبار الآمرة بقتل من خرج على إمام زمانه[1]»[2].

خامساً: قول ابن روزبهان: إن طلحة والزبير وعائشة خرجوا على علي «عليه السلام» بشبهة: أن قتلة عثمان كانوا في عسكره.. لا يصح، فإنهم حين خرجوا على أمير المؤمنين «عليه السلام» تركوا المدينة وذهبوا إلى مكة، وجمعوا الجيوش وتوجهوا نحو البصرة، والحال: أنه لم يكن لدى علي «عليه السلام» عسكر، ولا جيش، وإنما بدأ يجمع الناس بعد خروجهم عليه، بهدف منعهم من مسيرهم ذاك، ولحقهم إلى الربذة, ففاتوه..

سادساً: إن قتلة عثمان كانوا في مصر كما تقدم في بعض فصول هذا الكتاب، لا في البصرة.. فلماذا جاء الناكثون إلى البصرة، ولم يذهبوا إلى مصر؟! ولماذا انتهبوا بيت مالها، وقتلوا الألوف من أهلها، وخلعوا الحاكم عليها من قبل علي «عليه السلام»؟!

سابعاً: إن كان المراد بالقتلة خصوص من اتُهم بأنه شارك وأعان على مباشرة القتل، فنقول:

ألف: لا بد أن نعرف السبب في تخصيص هؤلاء بالملاحقة

(مخطوط) ص209 والروض الأزهر ص389.

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص375 والفتنة ووقعة الجمل ص47 وأسد الغابة ج3 ص237.

(2) راجع: دلائل الصدق ج3 ق2 ص133 و 135.

والقتل، دون القتلة الحقيقيين..

ب: إن ولي الدم هو الذي يتقدم إلى الحاكم بطلب محاكمة القتلة ـ والحاكم هنا هو علي «عليه السلام»، وأولياء الدم هم أبناء عثمان. فإن ثبت أنهم هم القتلة، وثبت أنه قتلٌ بغير حق، اقتص منهم.. ولم نجد أبناء عثمان بل ولا عائشة والزبير قد فعلوا ذلك..

ج: إن طلحة والزبير وعائشة كانوا من أشد الناس معونة للقتلة وتحريضاً على قتله.. بل كان له الدور الأساس في ذلك.

د: ليس من مسوغات الخروج على الإمام وتعريضه للقتل، وشق عصا المسلمين، الطلب بدم إمام آخر، بغض النظر عن مشروعية إمامته وخلافته.

هـ: لعل إيواءه «عليه السلام» للقتلة ـ لو فرض صحة هذا الزعم ـ كان لسبب وجيه، وعذر مقبول، فلماذا لم يسألوه عنه ويناقشوه فيه؟!

و: إننا لم نسمع من هؤلاء الناكثين أية كلمة يفهم منها أنهم يعرفون القتلة، ولا ذكروا لنا أسماء القتلة الذين آواهم علي «عليه السلام» في معسكره.. مع أنه طلب منهم ذلك من قبل عمار وغيره.

ز: بل قد سمعنا منهم اتهام علي «عليه السلام» نفسه بالقتل، وبالتحريض، مع أن الأمر كان على العكس من ذلك، فقد كانوا هم من أعظم المحرضين على قتل عثمان. وقد جروا في اتهامهم إياه بهذا على قاعدة:

يظلمني ثم أسمى ظالماً   يقتلني ثم أسمى قاتلاً..

ثامناً: لقد أظهرت الأحداث: أن طلحة والزبير قد طلبا من أمير المؤمنين «عليه السلام» ولاية الكوفة والبصرة، قبل اتهامه بقتل عثمان أو بغير ذلك. كما رواه الطبري، وابن أبي الحديد وغيرهما، فهل كانا سيطلبان بثأر عثمان لو أن علياً «عليه السلام» استجاب لطلبهما هذا، وولاهما الكوفة أو البصرة؟!

وهل كانا سينكثان البيعة، وسيوردان أنفسهما المهالك، لو أن الناس بعد قتل عثمان أقبلوا على طلحة وبايعوه دون سواه؟! أو لو بايعوا الزبير؟!

وهل كانا وعائشة معهما سيطلبان بدم عثمان، وسيسيران إلى البصرة، ويقتلان الناس فيهما، وينهبان بيت المال؟!

أم أنهما سيعتبران أن قتل عثمان كان في محله، وأن التحرك للطلب بدمه فتنة وشر، وطغيان.

عائشة لم تتبرّج:

رأينا أن علياً «عليه السلام» وأنصاره ما زالوا يستدلون على عائشة وفريقها: بأنها خالفت أمر الله تعالى لها بالقرار في بيتها، وخرجت إلى مجمع الرجال، وقادت حرباً ضروساً.

وقال العلامة الحلي «رحمه الله» عن عائشة: «إن الله قد نهاها عن الخروج، وأمرها بالاستقرار في منزلها. فهتكت حجاب الله ورسوله «صلى الله عليه وآله»، وتبرّجت، وسافرت في جحفل عظيم، وجمٍّ

غفير إلخ..»[1].

وقد ردَّ ابن روزبهان على ذلك: بأن الله تعالى قد نهاها عن الخروج مع التبرّج، الذي هو من دأب أهل الجاهلية، وهو إظهار النساء لحليهن، فيطمع بهن الرجال. ولو كان النهي عن مطلق الخروج لم يجز أن تخرج المرأة إلى الحج، وإلى الجماعة. وهذا باطل إجماعاً[2].

وهذا الكلام غير صحيح:

أولاً: لماذا لم نر معاوية ولا طلحة والزبير، ولا عائشة، ولا أحداً غير هؤلاء أجاب بذلك على احتجاجات علي «عليه السلام» وأصحابه عليهم؟! ألا يدل ذلك على أن هذا المعنى الذي ذكره علي «عليه السلام» وأصحابه كان متسالماً عليه لدى الناس آنئذ؟!

بل جاء في كلام أم سلمة، وزيد بن صوحان، والأشتر: أنهم استدلوا على عائشة بقوله تعالى: **(وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)**[3].. ولم يضيفوا إلى ذلك عبارة: **(وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى)**»[4].

---

(1) نهج الحق ص367 و 368 وإلزام النواصب لابن راشد ص201 وإحقاق الحق (الأصل) ص304.

(2) إبطال نهج الباطل(مطبوع مع دلائل الصدق) ج3 ق2 ص132.

(3) الآية 53 من سورة الأحزاب.

(4) دلائل الصدق ج3 ق2 ص136 و 137 وراجع: العقد النضيد للقمي ص137 والنهاية في غريب الحديث ج5 ص35.

ثانياً: إن الآية الكريمة: **(وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى)**(1). تريد أن تذكر حكمين مستقلين:

أحدهما: وجوب القرار في البيوت. وقد خالفت عائشة هذا الحكم.

الثاني: عدم جواز التبرج تبرّج الجاهلية، لأن المراد بالتبرّج: هو إظهار الزينة أمام الأجنبي ولو لم تخرج من بيتها، لا الخروج بالزينة(2).

ثالثاً: ألا يعد ظهورها وسط ميدان الحرب وجعل جملها راية لجيش الناكثين ظهوراً مستهجناً عند الناس؟!

فكيف إذا أضيف إلى ذلك: ما رواه أبو مخنف من أن الأشتر «رحمه الله» كتب لها من المدينة وهي في مكة:

«..إنك ضعينة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد أمرك أن تقري في بيتك، فإن فعلت فهو خير لك، وأن أبيت إلا أن تأخذي منسأتك، وتلقي جلبابك، وتبدي للناس شعيراتك، قاتلتك حتى أردك إلى بيتك، والموضع الذي يرضاه لك ربك»(3).

---

(1) الآية 53 من سورة الأحزاب.

(2) دلائل الصدق ج3 ق2 ص136 و 137 وراجع: إحقاق الحق (الأصل) ص305.

(3) بحار الأنوار ج32 ص138 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص225 والنص والإجتهاد ص432 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32

رابعاً: قد استثنى الشارع الخروج إلى مكة، لأمر عبادي كالحج، والخروج إلى جماعة، من حرمة خروج النساء، ولا إشكال في ذلك، فإن الإجماع على ذلك يقيد إطلاق الآية.

ولو جاز مثل هذا الخروج والسفر في البلاد، وقيادة الجيوش لم يبق للآية مورد تنطبق عليه..

وحين خرجت الزهراء «عليها السلام» لتطالب بحقها أمرت فضرب لها ستاراً في المسجد، وخاطبت الناس من خلف الستار، مع العلم بأن بيتها كان في المسجد أيضاً.

أما ما جرى على السيدة زينب ونساء الإمام الحسين «عليه السلام»، فكان عدواناً وهجوماً من الظالمين على المخدرات بعد أن أخذوا عليهن وعلى من معهن من الرجال المحارم السبل كلها، فقتلوا الرجال وسبوا النساء.

عائشة لم تجمع الناس للحرب:

وحين أظهرت كثرة الحشود لحرب علي «عليه السلام»: أن الأثر الكبير في جمعها كان لعائشة، حاول ابن روزبهان الدفاع عن عائشة، والتقليل من وقع هذا الأمر، فادعى: أن الذي جمع الناس حول عائشة هو أنهم جاؤوا «يطلبون بدم عثمان، فتابعوها، لأن قتلة عثمان

ص450.

كانوا في عسكر علي «عليه السلام»..»(1).

وقد أجابه العلامة الشيخ محمد حسن المظفر بقوله: «إن الأمر لو كان كذلك، فلم لم ينصروه (يعني عثمان) حين أطالوا عليه الحصار حتى قتلوه؟!

وأين هم من قتلة عثمان قبل دعوة عائشة، وبعضهم بين أظهرهم، وهم الأقلون فيهم؟! بل عائشة وطلحة والزبير، من أظهر مطلوبهم، وأكبر ثأرهم..»(2).

أي فلم لم يحاربوا هؤلاء الثلاثة أيضاً..

ونضيف إلى ما ذكره «رحمه الله» تعالى ما يلي:

ألف: إن قتلة عثمان كانوا من المصريين كما تقدم، لا في عسكر علي «عليه السلام»

ب: إنهم حين خرجوا إلى البصرة لم يكن علي «عليه السلام» قد هيأ العساكر، ليقال: كان هذا أو ذاك فيهم، أو ليس فيهم.

ج: إن عائشة ومن معها قد قتلوا حوالي ألف قتيل من الأبرياء في البصرة قبل أن يصل إليها علي «عليه السلام»، كما ورد في كلام علي «عليه السلام» نفسه، وفيهم حراس بيت المال، والمصلون في المسجد، ومن كانوا مع عثمان بن حنيف، ومن كان

---

(1) إبطال نهج الباطل (مطبوع مع دلائل الصدق) ج3 ق2 ص133.

(2) دلائل الصدق ج3 ق2 ص149.

من شيعة علي «عليه السلام» في البصرة..

د: إن من يريد الأخذ بثأر عثمان لا ينكث بيعة علي «عليه السلام».

هـ: إن الأخذ بثأر عثمان لا يكون بقتل علي «عليه السلام»..

و: إن القصاص من القاتل إنما هو لأولياء الدم، لا بمعنى أن يتولوه هم بأنفسهم، بل برفع الأمر إلى الحاكم، ويكون هو الذي يتولى ذلك، ويجري أحكام الله.

فما معنى أن يأتي الغرباء ليتولوا ذلك بأنفسهم. من دون أن يرفعوا الأمر إلى الحاكم؟!

ز : وقد صرح مروان: بأنهم يعلمون ببراءة علي «عليه السلام» من دم عثمان، لكن لا يستقيم أمرهم إلا باتهامه «عليه السلام».

ح: إن الذين قتلوا عثمان، إنما قتلوه لأجل ما حاق بهم من ظلم، ولأنه استأثر هو وقومه بالولايات والأموال، وحرموهم منها.

وأكثر هؤلاء لم يكن يعتقد بإمامة علي «عليه السلام»، أو بأن الخلافة قد غصبت منه، فهم من الناحية الإعتقادية من أتباع الخلفاء لا من أتباع علي «عليه السلام».

لا حاجة إلى ولي الدم:

قد يقال: لا ينحصر أمر الاقتصاص من الجناة بمطالبة أولياء الدم.. بل قد يبادر غيرهم إلى ذلك محتسبين أجرهم على الله

تعالى، كما هو الحال في هذا المورد، فإن قتل إمام المسلمين ـ أعنى عثمان ـ فيه هتك لحرمة الإسلام، ويوجب السعي من أجل الاقتصاص من القتلة، لأن مفسدة تركهم تتعدى شخص المقتول، لتصبح ضرراً على الإسلام كله..

فلعل عائشة قد ظنت: أن هذا المعنى يخولها الخروج فخرجت. وهذا اجتهاد منها، وقد أخطأت في هذا الاجتهاد، وكان علي «عليه السلام» هو المصيب(1).

ونقول:

أولاً: إنه لا جهاد على النساء.. ولكن لا بمعنى: أنه سائغ لهن، غير واجب عليهن، بل بمعنى عدم صحة تصديهن له، ربما لما يترتب عليه من مفاسد.. مثل هتك حرمة النساء بما لا يقتصر على القتل والجرح، بل يتعداه إلى التعرض إلى هتك أعراضهن أيضاً.. وظهور بعض ما يحرم التسبب بظهوره، وبظهور ضعفهن، وضعف آرائهن، والخلل في الأولويات عندهن، ولغير ذلك من أسباب لا ندرك أكثرها..

ومثل عدم قدرتهن على الصمود عادةً، ومبادرتهن إلى الفرار من الزحف مما يؤدي إلى طمع العدو، وزيادة جرأته، والتوطئة لهزيمة

---

(1) راجع: إبطال نهج الباطل لابن روزبهان (مطبوع مع دلائل الصدق) ج3 ق2 ص132.

جيش أهل الحق، وانتصار أهل الباطل.

فكيف إذا كانت تريد أن تقود الجيوش، وتتولى أمر المسلمين، وتدبرهم بآرائها في الحرب وفي غيرها؟! وقد وصف رأيها بما يمنع من الاعتماد والانقياد.

ثانياً: إن الاجتهاد لا يصح في مقابل النص، فقد سمعت من النبي «صلى الله عليه وآله» التحذير تلو التحذير من التعرض لحرب علي «عليه السلام»، ومن ركوب الجمل المسمى بعسكر، ومن أن تكون عائشة هي التي تنبحها كلاب الحوأب، وغير ذلك مما ذكرنا في هذا الكتاب بعضه.

ومن المعلوم: أن نهي النبي «صلى الله عليه وآله» لها يجعل مخالفة النهي من المبعدات عن الله تعالى، ولا يصح التقرب واحتساب الأجر على الله بما يبغضه الله، ويبعد العبد عن مواضع رضاه..

ثالثاً: إن خروجها هذا بهدف قتل إمام الأمة، وإثارة الحرب في الأمة والتسبب بقتل الألوف، والعبث بنظام الناس، ودعوة الناس إلى نكث بيعتهم، لا يمكن أن يكون مرضياً لله، ولا مما يوجب القرب منه.

رابعاً: قال العلامة الشيخ محمد حسن المظفر «رحمه الله»:

«لو جاز الاحتساب في ذلك لجاز لكل أجنبي عن المقتول أن يقتل قاتله، فلم يبق وجه لتخصيص ولي الدم».

خامساً: قال المظفر أيضاً: «إن الذين سعوا في قتل عثمان هم أكثر الصحابة. وهم يعتقدون: أن في قتله نصر الإسلام، لا هتك

الإسلام»(1). وقد كانت عائشة نفسها، وكذلك طلحة والزبير في جملة الساعين في ذلك..

والمفروض: أن يكون رأي هؤلاء أقرب إلى الصواب من رأي من بدل رأيه لأجل دنيا خشي فواتها، أو تنفيساً عن كرب يجده في نفسه..

ولعلك تقول: إن طلحة والزبير قد تابا مما كان منهما في حق عثمان.. ونفس فعلهم هذا على علي «عليه السلام» يشهد على توبتهم.

ونجيب:

ألف: إن فعلهم هذا، فلو صح أن يكون شاهداً على توبتهما، فإنما يشهد على توبتهم، لو لم تظهر له أسباب ودوافع أخرى، مثل حب السلطة. والطمع والجشع، أو الأحقاد والإحن.. بدليل ما صاحبه من ظلم، وقتل للأبرياء بلا سبب، وانتهاب لبيوت الأموال.

ب: لعل غير عائشة وطلحة والزبير أيضاً قد تابوا مما صنعوه بعثمان.. ولا يشترط في التوبة أن يحارب التائب علياً «عليه السلام»!!

ج: هل يصح أن تتجسد توبة التائب عن الذنب المتمثل بقتل شخص حوله الكثير من اللغط في جريمة أعظم، تصل إلى حد قتل عشرات الألوف من الأبرياء بما فيهم الإمام المجمع عليه؟! والمنصوص عليه

---

(1) راجع: دلائل الصدق ج3 ق2 ص147.

من الله ورسوله؟!

سادساً: إذا كان الإجتهاد يجعل قتل الناس حتى الإمام سائغاً، ويجيز لصاحبه الظلم ونكث البيعة، وإسقاط النظام، وانتهاب بيوت الأموال.. لم يجز لعلي «عليه السلام» أن يحارب ذلك المجتهد، لأنه إنما يفعل ما يجيزه الشرع له..

ولو جاز له أن يحاربه لم يجز له تكفيره.. وقد روى الحاكم: أن علياً «عليه السلام» وصف أهل الجمل وصفين والنهروان: بأنهم أئمة الكفر[1].

سابعاً: إن الإجتهاد الذي يؤدي إلى الإقدام على محاربة الله ورسوله لا يمكن أن يثاب عليه صاحبه.. وقد قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن علي «عليه السلام»: يا علي حربك حربي[2]..

(1) تفسير فرات ص181 و (ط سنة 1410هـ) ص163 وتأويل الآيات ج1 ص199 والأمالي للطوسي (ط بيروت) ج1 ص373 و (ط دار الثقافة ـ قم) ص131 وبحار الأنوار ج32 ص124 و 186 و 283 ودعائم الإسلام ج1 ص389 ومستدرك الوسائل ج11 ص63 وغوالي اللآلي ج2 ص102 وتفسير العياشي ج2 ص78 وتفسير نور الثقلين ج2 ص188 و 189 وبشارة المصطفى ص410 وكشف الغمة ج1 ص242.

(2) بحار الأنوار ج32 ص323 و 321 و (ط مؤسسة الوفاء) ج37 ص72 وج40 ص43 و 177 و 190 وراجع: مناقب الإمام علي «عليه السلام» لابن المغازلي ص50 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص24 وينابيع

وحرب رسول الله «صلى الله عليه وآله» حرب الله سبحانه..

عداوة الأحماء:

وقد زعمت بعض الروايات: أنه بعد انتهاء حرب الجمل دخل علي «عليه السلام» على عائشة، فقالت عائشة: ما كان بيني وبينك إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها..

فقال علي «عليه السلام»: والله، ما كان إلا هذا(1).

قال ابن روزبهان: «وهذا يدل على نفي العداوة. بل هذا من مقاولات وأحوال تكون بين المرأة والأحماء. ولا يسميه الناس

المودة ص85 و 71 وكنز الفوائد (ط دار الأضواء) ج2 ص179 وروضة الواعظين ج1 ص113 وتلخيص الشافي ج2 ص135 وراجع: ميزان الإعتدال ج2 ص75 ولسان الميزان ج2 ص483 ففيهما حديث معناه ذلك أيضاً، والأمالي للطوسي ج1 ص374 وج2 ص100 والأمالي للصدوق ص343 وراجع: إحقاق الحق (الملحقات) ج6 ص440 وج4 ص258 وج7 ص296 وج13 ص70 عن مصادر كثيرة.

(1) إبطال نهج الباطل (مطبوع مع دلائل الصدق) ج3 ق2 ص133.

وراجع: فتح الباري ج9 ص289 والفتنة ووقعة الجمل ص183 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص547 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص274 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص435 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص358 و 457.

عداوة»(1).

ونكتفي هنا بما قاله العلامة الشيخ محمد حسن المظفر «رحمه الله»، من أن هذا «أشبه بالهزل، فإنه إذا كانت الحرب الضروس من نحو ما يقع بين المرأة وأحمائها، ولم تدل على العداوة، ولا تسمى بها، فما العداوة؟! وما الذي يقع بين الأعداء»؟!(2).

ومن قال: إن ما يكون بين الأحماء لا يخضع لقانون الحساب، ولا يحاسب الله عليه، والآيات الكثيرة تدل على أن الله يحاسب على ما هو أقل من ذلك بكثير.

عائشة تدافع عن نفسها:

1 - روى البيهقي وغيره: أن عائشة سئلت عن أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقالت: وما عسيت أن أقول فيه، وهو أحب الناس إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لقد رأيت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قد جمع شملته على علي، وفاطمة، والحسن، والحسين وقال: هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

قيل لها: فكيف سرت إليه؟!

قالت: أنا نادمة وكان ذلك قدراً مقدوراً(3).

---

(1) إبطال نهج الباطل (مطبوع مع دلائل الصدق) ج3 ص2 ص133.

(2) دلائل الصدق ج3 ق2 ص148.

(3) المحاسن والمساوئ ج1 ص471 و (ط بيروت) ص298 وراجع: شواهد

2 ـ عن مطلب بن زياد، عن كثير النوا قال: قال ابن عباس «رضي الله عنه» لعائشة: السلام عليك يا أمة، ألسنا ولاة بعلك؟! أو ليس قد ضرب الله الحجاب عليك؟! أو ليس قد أوتيت أجرك مرتين؟!

قالت: بلى.

قال: فما أخرجك علينا مع منافقي قريش؟!

قالت: كان قدراً يا ابن عباس.

قال: وكانت أمنا تؤمن بالقدر!!(1).

3 ـ عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن يزيد بن أبي زياد قال: قال رجل لعائشة: يا أم المؤمنين، لم خرجت على علي؟!

قالت له: أبوك لم تزوج بأمك؟! قدراً لله عز وجل(2).

4 ـ عن فضيل بن مرزوق، عن أبي إسحاق قال: كانت عائشة إذا سئلت عن خروجها على أمير المؤمنين قالت: كان شيء قدره الله

التنزيل ج2 ص38 و 39 وتفسير نور الثقلين ج4 ص276 ومجمع البيان ج8 ص357 وبحار الأنوار ج35 ص222 عن الطرائف ص30 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج9 ص10.

(1) الكافئة للشيخ المفيد ص38 و 39 وبحار الأنوار ج32 ص275.

(2) الكافئة للشيخ المفيد ص39 وبحار الأنوار ج32 ص276 وراجع: لسان الميزان ج5 ص154.

علي!! (1).

ونقول:

1 - إن اللجوء إلى تبرير الأعمال بالجبر الإلهي، إنما هو عمل أناني، يدعو إليه حب الذات، والرغبة في التملص من المسؤولية، للتخفيف من حدة اللوم الذي يوجه لمن ارتكب أمراً غير مرضي، أو فشل في تحقيق أمر ادعى أنه قادر على تحقيقه.. وربما كان الداعي له هو الرغبة في التملص من المسؤولية القانونية أو الشرعية، ومن التبعات التي يخشى أن تترتب على ذلك.

2 - إن اللجوء إلى الجبر الإلهي لتبرير الهزيمة، وإلقاء مسؤولية الفشل في تحقيق أهدافه على الله سبحانه، معناه: أن من يفعل ذلك لا يهتم لنسبة التقصير أو القصور إلى الله تعالى ـ والعياذ بالله ـ فيدعي: أنه تعالى لم يقدم إليه المعونة التي كان يفترض به أن يقدمها .. أو أنه تعالى قد أعان عليه الأغيار ظلماً منه له وتجنياً عليه، وبذلك يكون معذوراً في فشله، فإن اللوم لا يقع عليه، وإنما على الله الذي حجب النصر عنه..

3 - إن إحالة الأمر على الله سبحانه لتبرير الضعف والعجز والفشل، ليس مما يقره العقل ولا الشرع ولا الدين، بل هو ممقوت ومدان، بل هو عقيدة مأخوذة من اليهود، أو موروثة من المشركين،

---

(1) الكافئة للشيخ المفيد ص39 وبحار الأنوار ج32 ص276.

قال تعالى: (**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آَبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ..**)[1].

وقال حكاية عن اليهود: (**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**)[2]. في إشارة إلى زعمهم: أنه تعالى محكوم بقدره، لا يستطيع أن يغير أو يبدل شيئاً.

4 - إن عائشة قد لجأت إلى الجبر والقدر الإلهي لتبرير خروجها على أمير المؤمنين «عليه السلام» في حرب الجمل، لتنحو باللائمة على القدر الإلهي، وبذلك تكون قد برأت نفسها، أو فقل: قد خففت من حدة اللوم الموجه إليها إلى درجة كبيرة.

5 - إن عائشة قد ناقضت نفسها في رواية البيهقي حين قالت: «أنا نادمة»، فإن المذنب إذا كان هو القدر، وكانت التبعة تقع عليه، فلماذا تندم على فعل ليس عليها فيه ملامة ولا تبعة؟!

كما أنها إذا كانت مجبرة ولا خيار لها في ما تفعل، فما معنى ندمها على أمر لا تستطيع منعه، ولا حيلة لها فيه؟!

6 - وقد ذكرت رواية كثير النوا: أن ابن عباس قد ذكر: أن عائشة قد أوتيت أجرها مرتين.

---

(1) الآية 48 من سورة الأنعام.

(2) الآية 64 من سورة المائدة.

فقد يقال: إن هذا اعتراف من ابن عباس بما لعائشة من مقام عند الله.. مع أن المعروف هو أن هذا ليس هو رأي ابن عباس في عائشة، فكيف يمكن تفسير هذا؟!

ويجاب:

بأن هذا تقريع من ابن عباس لعائشة، وليس ثناء منه عليها.. وذلك لأنه أحال على الآية الشريفة التي علقت الأجر لنساء النبي «صلى الله عليه وآله» مرتين: على أن تعمل صالحاً، وتقنت لله تعالى.. فكأنه قال لها: أوليس قد أوتيت أجرك مرتين إن قنتِّ لله وعملت صالحاً؟!.. وأنك إن أتيت بفاحشة ـ أي بذنب ظاهر ـ كقتل النفوس والخروج على الإمام ـ يضاعف لك العذاب ضعفين، وكان ذلك على الله يسيراً.. فأين الإعتراف بالمقام المحمود لها عند الله؟!

عقيدة الجبر ليست إسلامية:

ونحن نذكر هنا فقرة ذكرناها في كتابنا: «أهل البيت في آية التطهير» ص128 ـ 130 تتحدث عن عقيدة الجبر الدخيلة على الإسلام وأهله، وهي التالية:

إن هذه العقيدة قد بقيت مهيمنة على عقلية الكثيرين من الناس الذين أسلموا، رغم شدة محاربة الإسلام لها. ومحاولاته الجادة لاقتلاعها من عقل وفكر الإنسان العربي، المبهور بأهل الكتاب، والمتأثر برواسب الشرك.

ولكن ذلك لم يكن أمراً سهلاً ولا ميسوراً. فاستمرت هذه العقيدة تظهر في مواقف وتصريحات الكثيرين منهم.

حتى على مستوى أولئك الذين كان لهم نصيب في ابتزاز السلطة والحكم، بمختلف مستوياتها إلى أن تصل إلى ابتزاز أعلى مستويات القيادة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وقد ظهرت هذه العقيدة في الكثير من مواقف وكلمات الخلفاء بعد الرسول ـ باستثناء علي، «عليه السلام» ـ ثم في كلمات معاوية، وعائشة، وخالد بن الوليد، وعمر بن سعد، والمنصور، وغير هؤلاء كثيرون، كما يظهر من مراجعة النصوص التاريخية وغيرها.

وقد كانت هذه العقيدة هي المفتاح السحري، الذي تحلّ به الرموز، وتفتح به الكنوز، وتدفع به جميع الاعتراضات، وتسد به جميع المنافذ.

فهي التي برر بها عمر فراره من الزخف وبرر بها عثمان تمسكه بالحكم إلى أن قتل.

وبررت بها عائشة خروجها لحرب أمير المؤمنين علي «عليه السلام». كما تقدم قريباً.

واحتج بها معاوية لعهده لولده يزيد الخمور والفجور بالخلافة بعده.

واستدل بها عمر بن سعد لقتل الإمام الحسين، سيد شباب أهل الجنة «عليه الصلاة والسلام»، وارتكاب مجزرة كربلاء.

وهي الحجة التي استدل بها خالد بن الوليد لقتل مالك بن نويرة وأصحابه المسلمين.

وهي التي برر بها معاوية والمنصور العباسي منع الناس من الحصول على حقوقهم من بيت مال المسلمين.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل وضعت الأحاديث على لسان النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» لتأييد هذه العقيدة وتأكيدها، وترويجها ونشرها ويمكن الوقوف على شطر مما ذكرناه بالمراجعة إلى المصادر الواردة في الهامش(1).

---

(1) إن ما تقدم من أمثلة وشواهد، ومن أحاديث أيضاً موجود في المصادر المختلفة بصورة متفرقة، فمن أراد أن يقف على متفرقاته ويجمع بين شتاته، فليلتقط بعضه من المصادر التالية:

تأويل مختلف الحديث ص5 و 6 و 29 و 45 و 48 و 82 و 83 و 128 و 235 و 236 والهدى إلى دين المصطفى ج2 ص162 و 271 والمصنف للصنعاني ج10 ص119 - 122 و 18 وج6 ص356 وحياة الصحابة ج2 ص12 و 95 و 94 و 230 وج3 ص487 و 492 و 501 و 529.

وراجع: الغدير ج7 ص147 و 154 و 158 وج8 ص132 وج9 ص34 و 95 و 192 وج10 ص333 و 245 و 249 وج5 ص365 وج6 ص128 و 117 ونور القبس ص31 و 266 و 65 وعيون الأخبار لابن قتيبة ج4 ص69 ومدارك التنزيل (مطبوع بهامش تفسير الخازن) ج1 ص401 وقاموس الرجال ج6 ص36 والفتوح لابن أعثم ج4 ص239 وربيع الأبرار ج2 ص64 - 65 وج1 ص821 والمعجم الصغير ج1 ص158 و

74 و 130 و 255 وج2 ص67 و 55 والطبقات الكبرى لابن سعد (ط صادر) ج5 ص148 و 543 وج7 ص163 و 417 وج3 ص72 و 66 وكلمة الأديان الحية ص77 و 80 والإلمام ج6 ص119 ولسان الميزان ج1 ص448 والكفاية في علم الرواية ص166 وجامع بيان العلم ج1 ص20 وج2 ص148 و 149 و 150 وضحى الإسلام ج3 ص81 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص340 وج12 ص78 ـ 79 والإمامة والسياسة ص183 والأخبار الدخيلة (المستدرك) ج1 ص193 و 197 ومقارنة الأديان (اليهودية) ص271 و 249 وأنيس الأعلام ج1 ص279 و 257 والتوحيد وإثبات صفات الرب ص80 ـ 82 والمقدمة لابن خلدون ص143 و 144 والأغاني ج3 ص76 والعقد الفريد ج1 ص206 وج2 ص112 وتاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج2 ص445 وبحوث مع أهل السنة والسلفية ص43 ـ 49 عن العديد من المصادر، وتذكرة الخواص ص104 ـ 105 وتاريخ بغداد ج1 ص160 وبهج الصباغة ج7 ص120 والدر المنثور ج6 والمغازي للواقدي ج3 ص904 والموطأ (مطبوع مع تنوير الحوالك) ج3 ص92 و 93 ومصابيح السنة للبغوي ج2 ص67 ومناقب الشافعي ج1 ص17 وصحيح البخاري ج8 ص208 والمعتزلة ص7 و 39 ـ 40 و 87 و 91 و 201 و 265 عن: المنية والأمل ص126 والخطط للمقريزي ج4 ص181 والملل والنحل ج1 ص97 ـ 98 والعقائد النسفية ص85 ووفيات الأعيان ص494.

وفي الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج3 ص45 عن الطبري ج6 ص33 وج3 ص207 وعن الترمذي ص508.

وفي حياة الصحابة نقله عن المصادر التالية: كنز العمال ج3 ص138 ـ 139

ولكن الشيء الذي لا شك فيه: هو أن أمير المؤمنين علياً «عليه السلام» قد قاوم هذا النوع من الإعتقادات الفاسدة، والوافدة، وتصدى له، وقد زخرت كلماته وخطبه بما يدل على خطل هذه العقيدة وفسادها. وشهرة ذلك عنه تغني عن ذكر الشواهد الكثيرة له..

ولعل هذا هو بعض السر في إصرار الحكام الأمويين على إشاعة هذه العقائد الفاسدة وترسيخها في أذهان وعقول الناس، فإنهم كانوا يظهرون حرصاً شديداً على كل ما يبرر لهم ظلمهم، وانحرافهم، ولا سيما إذا كان فيه مضادة لعليٍ «عليه السلام» وإبطال لآثاره، ومخالفته في كل ما جاء عنه حتى ولو كان هو نص القرآن، وصريح العقل والوجدان، وذلك هو ديدنهم، وتلك هي طريقتهم، كما يظهر بأدنى مراجعة لحياتهم، وسيرتهم، وسياساتهم.

وج8 ص208 وج1 ص86 وصحيح مسلم ج2 ص86 وأبي داود ج2 ص16 والترمذي ج1 ص201 وسنن ابن ماجة ج1 ص209 والسنن الكبرى ج9 ص50 وج6 ص349 ومسند أحمد ج5 ص245 ومجمع الزوائد ج6 ص3 وج1 ص135 وتاريخ الأمم والملوك (مقتل برير) ج4 ص124 وج3 ص281 والبداية والنهاية ج7 ص79.

ونقل أيضاً عن: جامع البيان ج6 ص60 وعن تفسير القرآن العظيم ج1 ص594 وعن أنساب الأشراف ج5 ص24.

الفصل الرابع:

علي × يدافع عن الناكثين..

كيف بدأ القتال؟!:

تزعم روايات الطبري عن سيف: أن قتلة عثمان هم الذين تآمروا، ودبروا في الخفاء، وعملوا على إنشاب الحرب، خوفاً من وقوع الصلح، فيتفق عليهم الفريقان ويقتلونهم.. وقد تقدم ذلك في الفصل الذي تحدثنا فيه عن رواية الطبري لوساطة القعقاع..

وهذا كلام غير صحيح، لأن الروايات تظهر أن المعركة قد بدأت بعدوان الناكثين أنفسهم، ونذكر من شواهد ذلك ما يلي:

أولاً: روى الحاكم وغيره: أنه لما كان يوم الجمل نادى علي «عليه السلام» في الناس: لا ترموا أحداً بسهم، ولا تطعنوا برمح، ولا تضربوا بسيف، ولا تطلبوا القوم، فإن هذا مقام من أفلح فيه فلح يوم القيامة، فتواقفنا..

إلى أن قال:

ثم (إن) الزبير قال لأساورةٍ كانوا معه: ارموهم برشق، وكأنه أراد أن ينشب القتال..

فلما نظر أصحابه إلى الإنتشاب لم ينتظروا وحملوا، فهزمهم الله، ورمى مروان بن الحكم طلحة إلخ..(1).

ثانياً: إذا كان الذين مع علي «عليه السلام» من قتلة عثمان قد أشعلوا نار الحرب خوفاً من أن يقتلوا، فإن عائشة وطلحة والزبير أعظم أثراً، وأكبر جرماً، في قتل عثمان، وتظاهر هؤلاء الثلاثة بالتوبة إن كان قد منع القتل عنهم، فلماذا لا يتظاهر أولئك بالتوبة، ويدفعوا عن أنفسهم القتل، بل يصيرون معاً يداً واحدة على الآخرين؟!

ثالثاً: إن الروايات الكثيرة التي أوردناها في الفصول التي تتحدث عن اصطفاف الجيشين، وما جرى قبل نشوب القتال، ثم تتحدث عن كيفية نشوبه كافية لبيان أنه قد مضت ساعات طويلة والفريقان في مواجهة بعضهما البعض، فقد بدأ ذلك الإصطفاف من حين صلاة الصبح، واستمر إلى ما بعد الزوال.. وقد قتلوا ثلاثة أشخاص قبل بدء القتال.. منهم ابن أو أخ عبد الله بن بديل.

يجب على الناكثين أن يحاربوا علياً ×:

وقد رووا عن ابن عباس أنه قال: «لو لم يطلب الناس بدم عثمان

---

(1) المستدرك للحاكم ج3 ص371 و (ط دار الكتب العلمية) ج3 ص520 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص487 و 488.

لرموا بالحجارة من السماء»[1].

ونقول:

1 - معنى ذلك: أن قتال الناكثين لعلي «عليه السلام» كان واجباً إلهياً، ولو لم يفعلوا ذلك لدخلوا النار.. وأنه لو قتل علي «عليه السلام» لما أثم أحد فيه، بل كان قتله موجباً للمثوبة، وللأمان من حجارة السماء.

وبذلك يصير النكث واجباً أيضاً، وأن انتهاب بيوت الأموال، وسفك الدماء كان محبوباً لله تعالى، وكذلك الحال في قتل آلاف الأبرياء في البصرة قبل حضور علي «عليه السلام». وتصبح بذلك عائشة وطلحة والزبير مصيبين مأجورين، ولا يبقى معنى للندم، فلماذا ندمت؟! ولا يبقى معنى لأحاديث النهي عن الخروج على الإمام، ولا لكثير من الأحاديث المتعلقة بالإمامة.

2 - لا يبقى معنى لأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» علياً «عليه السلام» بقتال الناكثين، إلا إذا جوزنا على الله ورسوله «صلى

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج39 ص447 ومختصر تاريخ دمشق ج16 ص250 وتاريخ الخلفاء ص152 وأخبار الدول للقرماني (بهامش الكامل) ج1 ص214 و (ط أخرى) ج1 ص301 والغدير ج9 ص361 والفايق في غريب الحديث ج2 ص287 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص159 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص80 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص215 وغريب الحديث ج1 ص278.

الله عليه وآله» أن يأمر بالمتناقضين، ويحب إثارة الفتنة ـ والعياذ بالله ـ فيأمر الناكثين بقتال إمامهم، ويأمر الإمام بقتال الناكثين.

3 ـ معنى ذلك: أن علياً «عليه السلام» ـ والعياذ بالله ـ ليس صادقاً فيما يعلنه من براءته من دمه، ومن أن دم عثمان هو عند الناكثين أنفسهم.

4 ـ لا يبقى معنى لقوله «صلى الله عليه وآله»: علي مع الحق والحق مع علي، يدور معه حيثما دار.. وقوله «صلى الله عليه وآله»: إنه مع القرآن، والقرآن معه.. لا يفترقان حتى يردا عليَّ الحوض.

تلهف علي × على عثمان:

محمد بن يونس الكديمي، أبي العباس البصري، عن هارون بن إسماعيل الخزاز أبي الحسن البصري، عن قرة بن خالد السدودي البصري، قال: سمع الحسن البصري، عن قيس بن عباد البصري، قال: شهدت علياً «عليه السلام» يوم الجمل يقول كذا.

اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان. ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان، وأنكرت نفسي.

وأرادوني على البيعة، فقلت: والله إني لأستحيي من الله أن أبايع قوماً قتلوا رجلاً قال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة؟!

وإني لأستحيي من الله أن أبايع وعثمان قتيل على الأرض لم

يدفن بعد.

فانصرفوا، فلما دفن رجع الناس إلي فسألوني البيعة، فقلت: اللهم إني مشفق لما أقدم عليه.

ثم جاءت عزيمة فبايعت، فلقد قالوا: يا أمير المؤمنين فكأنما صدع قلبي، فقلت: اللهم خذ مني لعثمان حتى ترضى.

وفي لفظ ابن كثير: فلما قالوا: أمير المؤمنين كأن صدع قلبي، وأمسكت(1).

ونقول:

سند الحديث:

بالنسبة لسند الحديث المذكور، إن جميع رواته من البصريين المعروفين بعثمانيتهم، وبانحرافهم عن علي «عليه السلام»..

ونقول عن سند هذه الرواية:

إن الحاكم لم يصرح بصحة هذه الرواية، ولكن إخراجها في كتابه المستدرك يوهم ذلك، فاقتضى التنبيه.. ويكفي أن نذكر ما قالوه في الكديمي: فهو عندهم كذاب يضع الحديث على النبي «صلى الله عليه

---

(1) راجع: المستدرك للحاكم ج3 ص95 و 103 والبداية والنهاية ج7 ص193 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص216 حوادث سنة 35 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص450 ومختصر تاريخ دمشق ج6 ص252.

وآله» وعلى الثقات[1].

قال ابن حبان: قد وضع أكثر من ألف حديث[2].

وقال الدارقطني، وابن عدي: يتهم بوضع الحديث[3].

وقال ابن عدي: ترك عامة مشايخنا الرواية عنه، ومن حدث عنه نسبه إلى جده لئلا يعرف[4].

وقد جرحه أيضاً: أبو داود، وموسى بن هارون والشاذكوني، والقاسم الطرزي، والحاكم أبو أحمد، وتركه ابن صاعد، وابن عقدة[5].

---

(1) تاريخ بغداد ج3 ص441 وتذكرة الموضوعات ص14 و 18 وشذرات الذهب ج3 ص362 وميزان الاعتدال ج4 ص74 واللآلي المصنوعة ج2 ص264 وتذكرة الحفاظ ج2 ص618.

(2) المجروحون ج2 ص312 والكامل لابن عدي ج6 ص294.

(3) الضعفاء والمتروكون ص351 والكامل في ضعفاء الرجال ج6 ص292 و 294.

(4) راجع: الكامل لابن عدي ج6 ص292.

(5) راجع: تهذيب التهذيب ج9 ص539 وكتاب المجروحين لابن حبان ج2 ص312 وتذكرة الموضوعات للفتني ص157 و 183 و 202 و 207 وفيض القدير ج1 ص696 وج4 ص94 و 126 و 188 و 463 وج5 ص163 و 599 وتاريخ خليفة بن خياط ص8 و 9 والجرح والتعديل ج8 ص85 و 122 والكامل لابن عدي ج6 ص292 و 294 و 305 وج3

هل طاش عقله × لقتل عثمان؟!:

وقد نسبت الرواية إلى علي «عليه السلام» قوله: لقد طاش عقلي يوم قتل عثمان إلخ.. وهذا لا يصح:

أولاً: لأنه لا ينسجم مع الموقف والممارسة التي ظهرت منه «عليه السلام» حين موت عثمان، فإنه بقي جثة ملقاةً في بعض المواضع غير اللائقة عدة أيام، وحين دفن لم يأمر «عليه السلام» بدفنه بالبقيع، بدلاً من دفنه في حش كوكب، مقبرة اليهود. ولا تدخَّل لتمكين ذوي عثمان من تولي تجهيزه، وتكفينه، ودفنه بصورة لائقة**(1)**.

ثانياً: تساءل العلامة الأميني «رحمه الله» عن أنه كيف طاش عقله «عليه السلام» لقتل عثمان، ثم يصفه في خطبته الشقشقية بقوله: «ثم قام ثالث القوم نافجاً حضنيه بين نثيله ومعتلفه. وقام معه بنو أبيه،

ص66 وتغليق التعليق ج2 ص185 والمصادر التي في الهوامش السابقة. والغدير ج9 ص313 و 314.

(1) الغدير ج9 ص315 ومسار الشيعة للشيخ المفيد (ط سنة 1414هـ) ص40 و (ط سنة 1406هـ) ص21 وبحار الأنوار ج31 ص167 و 493 ومجمع الزوائد ج9 ص95 والمعجم الكبير ج1 ص79 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج3 ص1047 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص158 وتاريخ المدينة لابن شبة ج1 ص113 وتاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص438.

يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث فتله، وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته»؟!

وقال في اليوم الثاني من بيعته في خطبة له: «ألا إن كل قطيعة أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال، فإن الحق القديم لا يبطله شيء، ولو وجدته قد تُزُوج به النساء، وفُرِّق في البلدان، لرددته إلى حاله إلخ..»(1).

وليته كان لم يجابهه بقوله: «ما رضيت من مروان ولا رضي منك إلا بتحرفك عن دينك وعقلك، وإن مثلك مثل جمل الظعينة سار حيث يسار به»(2).

وليته كان لم يكتب إلى المصريين بقوله: «إلى القوم الذي غضبوا لله حين عصي في أرضه وذهب بحقه، فضرب الجور

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص269 وبحار الأنوار ج32 ص16 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج2 ص14 و 275 وأعيان الشيعة ج1 ص446 وشرح الأخبار ج1 ص373 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص664 ونهج السعادة ج1 ص186.

(2) مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج1 ص320 ونهج السعادة ج1 ص172 وقاموس الرجال للتستري ج10 ص38 وتاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص397 والكامل في التاريخ ج3 ص165 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص193 والجمل للمفيد ص103.

سرادقه على البر والفاجر، والمقيم والظاعن، فلا معروف يستراح إليه، ولا منكر يتناهى عنه»(1).

وليته كان لم يقل: «ما أحببت قتله ولا كرهته، ولا أمرت به ولا نهيت عنه». أو كان لم يقل: «ما أمرت ولا نهيت، ولا سرني ولا ساءني»(2).

وليته كان لم يخطب بقوله: «من نصره لا يستطيع أن يقول: خذله من أنا خير منه، ومن خذله لا يستطيع أن يقول: نصره من هو خير مني»(3).

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج3 ص63 وبحار الأنوار ج29 ص622 وج33 ص595 ونهج السعادة ج5 ص49 والإختصاص ص80 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص156 والغارات ج1 ص266 وتاريخ الأمم والملوك ج5 ص96 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج4 ص72 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج1 ص366 وتاريخ مدينة دمشق ج56 ص390.

(2) بحار الأنوار ج31 ص164 ونهج السعادة ج1 ص176 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص65 والشافي في الإمامة ج4 ص307 وتاريخ المدينة لابن شبة ج4 ص1263 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص48 و (تحقيق الشيري) ج1 ص67.

(3) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص75 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص81 وكشف المحجة لابن طاووس ص180 و 181 وبحار الأنوار ج31 ص499 ونهج السعادة ج5 ص221 و 222 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص126.

وليته كان لم ينفر أصحابه إلى قتال طالبي دم عثمان بقوله على صهوة المنبر: «يا أبناء المهاجرين، انفروا إلى من يقاتل على دم حمال الخطايا»(1).

وليته لما قال له حبيب وشرحبيل: أتشهد أن عثمان قتل مظلوماً؟! كان لم يجب بقوله: «لا أقول بذلك»(2).

وليته وليته..

ثالثاً: قال العلامة الأميني أيضاً:

«والعجب كل العجب من قول علي صلوات الله عليه: فلما قالوا: أمير المؤمنين صدع قلبي!!

لماذا صدع قلبه «صلوات الله عليه»، ولم تكن لهذه التسمية جدة؟! وإنما سماه رسول الله «صلى الله عليه وآله» بذلك، وحكاه عن الله تعالى، وعن جبرئيل«عليه السلام»، وما صدع قلبه يوم ذلك.

فعلي «عليه السلام» من أول يومه هو أمير المؤمنين بنص من

---

(1) الغارات ج1 ص40 وبحار الأنوار ج34 ص50 وج31 ص307 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص194 و 195 ونهج السعادة ج2 ص523.

(2) الغدير ج9 ص315 و 316 وقال في هامشه: راجع ما مر في: ج7 ص81 وج8 ص287 وج9 ص69 و 70 و 72 و 74 و 172 و 174(المؤلف).

وراجع: بحار الأنوار ج32 ص456 ونهج السعادة ج2 ص168 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص24 ووقعة صفين للمنقري ص201

الصادق الأمين، وما أنزل الله آية فيها.. **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا)**. إلا وعلي رأسها وأميرها»(1).

خذ لعثمان مني حتى ترضى:

وأما ما نسب إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، من أنه قال: «اللهم خذ لعثمان مني حتى ترضى»، فقد قلنا: إنه من أقوال طلحة. وقد ذكرنا ذلك في هذا الكتاب وهذا هو المتوقع، لأنه هو الذي أجلب على عثمان، وحاصره ومنعه الماء.

أما علي «عليه السلام»، فقد كان باستمرار محسناً لعثمان، ساعياً في صلاحه وإصلاحه، ولكن عثمان هو الذي خذله، وقد حاول «عليه السلام» دفع القتل عنه، من خلال إرساله ولديه الحسن والحسين «عليهما السلام»، فلم يرض عثمان!!

على سررٍ متقابلين:

وزعموا: أن علياً «عليه السلام» قال لعمران بن طلحة ـ بعد ما فرغ من أصحاب الجمل ـ: إني لأرجو أن يجعلني الله وأباك (أو: أنا [وعثمان] وطلحة والزبير) ممن قال الله: **(وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ)**(2).

---

(1) الغدير ج9 ص316.

(2) الآية 47 من سورة الحجر.

فقال الحارث الأعور ورجل آخر: الله أعدل من ذاك، أن تقتلهم [بالأمس] وتكونوا إخواناً في الجنة.

فقال «عليه السلام»: قوماً، أبعد أرض، وأسحقها، فمن هو إذا لم أكن أنا وطلحة؟! إلخ..[1].

وفي نص آخر: أنه لما قال الأعور ذلك لعلي «عليه السلام»: «صاح علي صيحة تداعى لها القصر، قال: فمن ذاك إذا لم نكن نحن أولئك»؟! أو «فصاح به علي صيحة ظننت أن القصر ينهدم لها»[2].

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج25 ص116 و 117 و 118 و 119 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص224 و 225 وأشار إليه في جامع البيان ج14 ص36 وتهذيب الكمال ج9 ص256 و (ط مؤسسة الرسالة) ج13 ص421 وسير أعلام النبلاء ج1 ص38 و 39 وتاريخ الإسلام (الخلفاء الراشدون) ص528 والبحر المحيط ج4 ص298 وزاد المسير ج3 ص136 وتفسير القرآن العظيم (ط سنة 1388هـ) ج2 ص215 والجامع لأحكام القرآن (ط سنة 1413هـ) ج7 ص133 والمستدرك للحاكم ج3 ص376 و 377 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص173.

(2) تاريخ مدينة دمشق ج25 ص118 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص225 وجامع البيان ج14 ص49 وشواهد التنزيل ج1 ص416 و 417 وتفسير القرآن العظيم ج2 ص573 والدر المنثور ج4 ص101 وفتح القدير ج3 ص136 وتفسير الآلوسي ج14 ص58 وكتاب الفتن للمروزي ص47.

وفي نص ثالث: فأخذ علي بمجامع ثيابه، وقال: فمن؟! لا أم لك.. مرتين(1).

ونص رابع يقول: «إن علياً «عليه السلام» تناول دواةً، فحذف بها الأعور، يريده بها فأخطأه»(2).

لكن هناك نص يقول: إن ابن الكواء هو الذي اعترض على علي «عليه السلام»، «فقام إليه بدرته فضربه. فقال: أنت لا أم لك ـ وأصحابك ـ ينكرون هذا»؟!(3).

ونقول:

لا ريب في عدم صحة هذه الرواية بنصوصها المختلفة، لأسباب عديدة، نذكر منها:

متى حدث هذا؟!:

صرحت بعض نصوص هذه الرواية: بأن ذلك كان بعد أن فرغ

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج25 ص119 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص225 وراجع: معرفة علوم الحديث ص137 وضعفاء العقيلي ج1 ص210.

(2) تاريخ مدينة دمشق ج25 ص119 ومعرفة علوم الحديث ص137 وضعفاء العقيلي ج1 ص210.

(3) الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص224 وتاريخ مدينة دمشق ج25 ص119 والغارات للثقفي ج2 ص739.

«عليه السلام» من أصحاب الجمل.. ويفترض أن يكون ذلك قد حدث إما قبل أن يرتحل عن البصرة إلى الكوفة، أو بعد ذلك بقليل، أي قبل مسيره إلى صفين..

ولكن التأمل في نصوص الرواية يعطي: أن هذا غير صحيح، وأنه إن كان للرواية نصيب من الصحة، فإنما حصل بعد سنوات، فلماذا توهمنا الرواية بأنه قد حصل فور فراغه «عليه السلام» من أصحاب الجمل؟!

ومما يدل على تأخر ذلك ـ إن صحت الرواية ـ عدة سنين:

ألف: قول نفس الرواية: إنه «عليه السلام» قد قال لعمران بن طلحة: «لم نقبض أرضكم هذه السنين إلا مخافة أن ينتهبها الناس.. ثم أمر «عليه السلام» بأن يعطى غلته تلك السنين، وتدفع إليه أرضه»(1).

ب: إن بعض نصوص الرواية يقول: «لما قدم علي الكوفة أرسل إلى ابني طلحة بن عبيد الله، فقال لهما: يا بني أخي، انطلقا إلى أرضكما فاقبضاها»(2).

---

(1) راجع: تاريخ مدينة دمشق ج25 ص116 و 117 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص224 والمستدرك للحاكم ج3 ص377 وتهذيب الكمال ج13 ص421 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص173.

(2) الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص225 وتاريخ مدينة دمشق ج25 ص119.

وقدوم علي «عليه السلام» إلى الكوفة إنما كان بعد انتهاء حرب الجمل مباشرةً، فكيف نوفق بين السابق واللاحق؟!..

وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ:

ما ذكرته الرواية، من أن عثمان وعلي وطلحة والزبير كانوا من مصاديق آية: (**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ**)[1]. لا يصح:

أولاً: لأن ما جرى في حرب الجمل، وقتل طلحة والزبير، وسعي طلحة في قتل عثمان.. يدل على أن الغل لم ينزع من الصدور، وهل استباحة كل طرف دم الطرف الآخر. والسعي في قتله يكون من دون بغضٍ أو غلٍ في الصدور؟!. وهل يقتل أصحاب الصدور الخالية من الغل بعضهم بعضاً؟!.

ثانياً: كيف يمكن معرفة صفاء قلب كل من طلحة والزبير لعلي «عليه السلام» في لحظة قتلهما؟!. فان كان ذلك بإخبار من رسول الله «صلى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام» دون سواه.. فكيف أقدم علي «عليه السلام» على قتلهما وحربهما؟! وإن كان مجرد توقع ورجاء من علي «عليه السلام»! فلا بد من السؤال عن مبررات هذا التوقع وذلك الرجاء..

مع ملاحظة: أن كلمة «إني لأرجو» تدل على أنه لم يكن «عليه

(1) الآية 47 من سورة الحجر.

السلام» يخبر عن غيب أبلغه إياه رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ثالثاً: إنه «عليه السلام» كان يعلم أن الشرع الشريف قد أمر بقتل المفرِّق لجماعة المسلمين على إمامه، بل حكم بكفره، ونختار هنا بضعة نصوص ذكرها العلامة الأميني في كتاب الغدير[1] وهي التالية:

ألف: عن النبي «صلى الله عليه وآله»: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات، مات ميتة الجاهلية.. إلى أن قال «صلى الله عليه وآله»: ومن خرج على أمتي يضرب برّها وفاجرها، لا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهدها، فليس مني ولست منه»[2].

2 - وعنده «صلى الله عليه وآله»: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة، ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»[3].

---

(1) الغدير ج10 ص272 و 273.

(2) راجع: صحيح مسلم ج6 ص21 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص156 وج10 ص234 ومسند أحمد ج2 ص296 وتيسير الوصول ج2 ص47 وسنن النسائي ج7 ص123 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص612 ومسند ابن راهويه ج1 ص192 والسنن الكبرى للنسائي ج2 ص314 و 315 وصحيح ابن حبان ج10 ص441 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج6 ص52.

(3) صحيح مسلم ج6 ص22 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص156 وفتح

وعنه «صلى الله عليه وآله»: «من خرج من الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربقة الإسلام، إلا أن يراجع..

إلى أن قال: قال رجل: يا رسول الله، وإن صام وصلى؟!

قال: نعم، وإن صام وصلى إلخ..»[(1)].

4 - وعنه «صلى الله عليه وآله»: «من فارق الجماعة شبراً، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»[(2)].

الباري ج13 ص5 وتحفة الأحوذي ج8 ص132 وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص500 ورياض الصالحين للنووي ص336 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج6 ص52 وتفسير القرآن العظيم ج1 ص530 وأضواء البيان ج1 ص29 واللمعة البيضاء ص779.

(1) السنن الكبرى للبيهقي ج8 ص157 والمستدرك للحاكم ج1 ص117 ومسند أحمد ج4 ص130 و 202 وج5 ص344 وسنن الترمذي ج4 ص226 وراجع: مجمع الزوائد ج5 ص217 ومسند أبي داود ص159 والمفاريد عن رسول الله ص83 ومسند أبي يعلى ج3 ص142 وصحيح ابن خزيمة ج3 ص196 وصحيح ابن حبان ج14 ص125 و 126 والمعجم الكبير ج3 ص287 و 289 ومسند الشاميين ج4 ص113 والتمهيد ج21 ص280 وموارد الظمآن ج4 ص135 وموارد الظمآن ج5 ص120 وتفسير القرآن العظيم ج1 ص61 وتاريخ مدينة دمشق ج64 ص185 وأسد الغابة ج1 ص320 و 321 والبداية والنهاية ج2 ص63 وقصص الأنبياء لابن كثير ج2 ص359 و 360.

(2) السنن الكبرى للبيهقي ج8 ص157 والمستدرك للحاكم ج1 ص117

5 - وعنه «صلى الله عليه وآله»: «ليس أحد يفارق الجماعة قيد شبر فيموت، إلا مات ميتة جاهلية»[1].

6 - وعنه «صلى الله عليه وآله»: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، مات ميتة جاهلية»[2].

ومسند أحمد ج5 ص180 وسنن أبي داود ج2 ص426 ومجمع الزوائد ج5 ص219 و 224 وفتح الباري ج13 ص5 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص599 وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص486 ومسند الشاميين ج3 ص408 ومسند الشهاب ج1 ص276 والعهود المحمدية ص636 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج1 ص175 و 222 و 384 وتاريخ مدينة دمشق ج11 ص161 و 162 وتهذيب الكمال ج8 ص191.

(1) صحيح البخاري (ط دار الفكر) باب السمع والطاعة للإمام ج8 ص105 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص157 وعمدة القاري ج24 ص224 والمعجم الكبير ج12 ص124 ومعرفة السنن والآثار ج6 ص289 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج6 ص53 وتفسير القرآن العظيم ج1 ص530 وأضواء البيان ج1 ص29.

(2) تيسير الوصول ج2 ص47 عن الشيخين، ومسند أحمد ج2 ص296 و 488 وصحيح مسلم ج6 ص21 وسنن النسائي ج7 ص123 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص156 وج10 ص234 وتحفة الأحوذي ج6 ص320 ومسند ابن راهويه ج1 ص192 و 193 وكتاب الإيمان لابن يحيى العدني ص115 وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص422 و 492 والسنن الكبرى للنسائي ج2 ص314 وصحيح ابن حبان ج10 ص441

7 ـ وعنه «صلى الله عليه وآله»: «ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة ـ وهي جميع ـ فاضربوه بالسيف كائناً من كان».

وفي لفظ: فاقتلوه**(1)**.

8 ـ وعنه «عليه السلام»: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم، فاقتلوه»**(2)**.

والتمهيد لابن عبد البر ج21 ص281 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج6 ص52.

(1) صحيح مسلم ج4 ص127 و (ط دار الفكر) ج6 ص22 والمستدرك للحاكم ج2 ص152 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص168 و 169 ومسند أحمد ج4 ص341 وج5 ص24 ومسند أبي داود ص170 وصحيح ابن حبان ج10 ص255 والمعجم الأوسط ج4 ص114 وج6 ص142 والمعجم الكبير ج17 ص142 و 143 و 144 و 145 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج3 ص1063 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج6 ص57 والتاريخ الكبير للبخاري ج7 ص64 وأسد الغابة ج3 ص41 و 401 وتهذيب الكمال ج19 ص556 وج32 ص242 والإصابة ج3 ص409 والنهاية في غريب الحديث ج5 ص279.

(2) صحيح مسلم ج4 ص127 و (ط دار الفكر) ج6 ص23 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص169 وتيسير الوصول ج2 ص42 والمحلى ج9 ص360 ونيل الأوطار ج7 ص358 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج6 ص51 وأضواء البيان ج1 ص30 والكامل لابن عدي ج7 ص176 وسبل السلام

لماذا التهديد والضرب؟!:

والأغرب والأعجب: أن نجد الرواية المتقدمة تقول: إن علياً «عليه السلام» يغضب على من اعترض عليه، ويعامله بهذه القسوة، لمجرد اعتراضه، فقد ضرب ابن الكواء بالدرَّة وقال له: لا أم لك. ثم هو يحذف الحارث الأعور بالدواة، ويدعو عليه بأن يبعده الله تعالى إلى أبعد أرض وأسحقها، ويصيح به تلك الصيحة الهائلة، التي يظن سامعها أن القصر يتهدم لها. أو أن القصر قد تداعى لها بالفعل. كما أنه قد أخذ بمجامع ثوب الحارث الأعور، وقال له: لا أم لك، مرتين..

فلماذا كل هذا يا ترى؟!

يضاف إلى ذلك: أنه لم يعهد من شيعة أمير المؤمنين «عليه السلام» المعتقدين بإمامته الإعتراض عليه في أي من الأمور حتى في توقعاته وإخباراته عن المستقبل، ولم يعهد من أمير المؤمنين «عليه السلام» أن ضرب أو رمى أو شتم أحداً لأجل استفهام أو اعتراض حتى لو كان الطرف غير محق.

فإن الحارث الأعور وصاحبه لم يعترضا على أمر نقله «عليه السلام» لهما عن الله ورسوله، بل اعترضا على أمر زعم أنه توقعه من دون أي مبرر لتوقعه.. بل دلَّت الأحكام العقلية والنصوص القرآنية والنبوية على عدم صحة توقعه كما قدمنا بيانه..

ج3 ص261.

ولماذا لم يعدل عن كل هذه الشدة والحدَّة إلى تفهيمهما ما قصرت أفهامهما عنه.. وتعليمهما ما جهلاه، كما هو عادته «عليه السلام»؟! وكما أوجبه الله عليه من لزوم تعليم الجاهل، وإرشاد الضال، وتصحيح الخطأ؟!

لا سيما وأن الحارث الأعور وابن الكواء قد بينا: أن ما ذكره غير مفهوم لهما، وأنه لا ينسجم مع المعايير والموازين التي كانا يسمعان علياً يجهر بها، وتتلاقى عليها العقول، وتؤيدها النصوص..

وهل بين لهما الحق فعرفاه، ثم أصرَّا على الباطل فاستحقا الضرب، والدعاء عليهما.. وغير ذلك؟!

القصر الذي تداعى:

ونحن نعلم: أن كلمة «تداعى» معناها: انهدم وسقط إلى الأرض.. وسؤالنا هنا هو:

أولاً: إذا استبعدنا عنصر المبالغة، التي لا مبرر لها إلى هذا الحد، كيف نجمع بين الرواية التي تقول: «صاح علي صيحة تداعى لها القصر»[1], وبين الرواية التي تقول: «ظننت أن القصر ينهدم

---

(1) الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص225 وتاريخ مدينة دمشق ج25 ص118 والمستدرك ج2 ص354 والدر المنثور ج4 ص101 وفتح القدير ج3 ص136 وتفسير الآلوسي ج14 ص58.

لها»[1].

ثانياً: عن أي قصر يتحدث هذا الراوي؟! وهل كان هناك قصر في الكوفة ينزل فيه علي «عليه السلام»؟!

ثالثاً: هل أعاد علي «عليه السلام» بناء ذلك القصر الذي تداعى وانهدم؟! وإذا لم يعد بناءه، فلماذا لم ينقل الرواة لنا حديث انهدامه من صيحة؟! فإنها من الأعاجيب التي يرغب الناس في تداولها وتناقلها، ويجدون الرغبة بالسفر وقطع المسافات الشاسعة لرؤية آثار ذلك القصر الذي هدمته صيحة رجل؟!

ضربه بالدواة فأخطأه:

هل صحيح: أن علياً «عليه السلام» قد ضرب الحارث الأعور بالدواة؟! وضرب ابن الكواء بالدرة؟! ولماذا لم يساو بينهما في الوسيلة التي اعتمدها، فيضربهما معاً بالدرة؟! وهل صحيح أن علياً «عليه السلام» يضرب بالدواة وهو أمامه وفي مجلسه، ولا يصيبه؟!

وكيف يصح ذلك، ونحن نعلم أنه «عليه السلام» كان يعلِّم الناس

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج25 ص118 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص225 وجامع البيان ج14 ص49 وشواهد التنزيل ج1 ص416 و 417 وتفسير القرآن العظيم ج2 ص573 والدر المنثور ج4 ص101 وفتح القدير ج3 ص136 وتفسير الآلوسي ج14 ص58 وكتاب الفتن للمروزي ص47.

الرمي في المدينة في حياة الرسول «صلى الله عليه وآله»؟!

إلا أن يكون «عليه السلام» قد نسي هذا الفن، لتقادم العهد!

ولكن لماذا لم ينس سائر فنون الحرب التي أظهر طرفاً مذهلاً منها في حرب الجمل بالذات، ثم في سائر الحروب التي خاضها؟!

وإذا كان الإمام مسدداً، فهل يمكن أن تخطئ ضربته؟!

إعرف الحق تعرف أهله:

1 - روى الشيخ المفيد «رحمه الله» عن الكاتب الزعفراني، عن الثقفي، عن أبي الوليد الضبي، عن أبي بكر الهذلي قال:

دخل الحارث بن حوط على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقال: يا أمير المؤمنين، ما أرى طلحة، والزبير وعائشة أضحوا إلا على حق.

فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: يا حارث، إنك نظرت تحتك، ولم تنظر فوقك، جزت عن الحق. إن الحق والباطل لا يعرفان بالناس، ولكن اعرف الحق باتباع من اتبعه، والباطل باجتناب من اجتنبه.

فقال: فهلا أكون تبعاً لعبد الله بن عمر، وسعد بن مالك؟!

فقال أمير الؤمنين «عليه السلام»: إن عبد الله بن عمر، وسعداً

خذلا الحق، ولم ينصرا الباطل. متى كانا إمامين في الخير فيتبعان؟!(1).

2 - وفي نص آخر: قال الحارث بن حوط الليثي لعلي «عليه السلام»:

أترى طلحة والزبير، وعائشة اجتمعوا على باطل؟!

فقال علي: يا حار، أنت ملبوس عليك، إن الحق والباطل لا يعرفان بأقدار الرجال، وبأعمال الظن. اعرف الحق تعرف أهله(2).

3 - وفي نص ثالث: أن الحارث قال: أتراني أظن أن أصحاب الجمل كانوا على ضلالة؟!

فقال: يا حار، إنك نظرت تحتك، ولم تنظر فوقك، فحرت، إنك لم تعرف الحق فتعرف أهله، ولم تعرف الباطل فتعرف من أتاه.

---

(1) الأمالي للشيخ الطوسي ج1 ص80 و (ط دار الثقافة ـ قم) ص134 وبحار الأنوار ج22 ص105 وج32 ص228 وحلية الأبرار ج2 ص354 ونهج السعادة ج1 ص298 و 299.

(2) أنساب الأشراف، ترجمة الإمام علي «عليه السلام» (بتحقيق المحمودي) ص147 و 183 و (ط الأعلمي سنة 1394 هـ) ص238 و 274 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص210 والأمالي للطوسي ص83 ونهج السعادة ج1 ص298 والتبيان للطوسي ج1 ص190 وتفسير مجمع البيان للطبرسي ج1 ص187 وراجع: فيض القدير ج1 ص272 وج4 ص23 والجامع لأحكام القرآن ج1 ص340.

فقال الحارث: فإني أعتزل مع سعد بن مالك، وعبد الله بن عمر.

فقال: إن سعداً وعبد الله بن عمر لم ينصرا الحق، ولم يخذلا الباطل(1).

ونقول:

توضيحات للمجلسي &:

قال العلامة المجلسي «رحمه الله»: «..«نظرت تحتك»: أي نظرت في أعمال الناكثين بظاهر الإسلام، الذين هم دونك في الرتبة لبغيهم على إمام الحق، فاغتررت بشبهتهم، واقتديت بهم. ولم تنظر إلى من هو فوقك، وهو إمامك الواجب الطاعة، ومن تبعه من المهاجرين والأنصار. ولا سمعت حكمهم بكون خصومهم على الباطل، فكان ذلك سبب حيرتك.

ويحتمل: أن يكون [معنى] نظره تحته كناية عن نظره إلى باطل هؤلاء وشبهتهم المكتسبة عن محبة الدنيا، ونظره [فوقه] كناية عن نظره إلى الحق، وتلقيه من الله.

أو المعنى: نظرت إلى هذا الأمر الذي يستولي عليه فكرك، وهو

---

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج4 ص63 الحكم القصار، الحكمة رقم262 وبحار الأنوار ج22 ص105 وج32 ص228 و 244 وج34 ص311 ونهج السعادة ج1 ص312 والأمالي للطوسي ص134 وحلية الأبرار ج2 ص354 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج19 ص147.

خطر قتال أهل القبلة. ولم تنظر إلى الأمر العالي، الذي فوق نظرك من وجوب قتالهم لبغيهم، وفسادهم، وخروجهم على الإمام العادل»(1).

وقال المجلسي «رحمه الله» أيضاً: «إنك نظرت تحتك، لعله كناية عن الغفلة عن معالي الأمور. أو أنه اقتصر على النظر إلى أمثاله، ومن هو أدون منه. ولم يتبع من يجب اتباعه ممن هو فوقه»(2).

كيف؟! ولماذا؟!:

إن عامة الناس ينقادون للأقوياء, وأصحاب النفوذ، ولعل سبب ذلك هو الإنبهار بالغير وحسن الظن بهم، وتوهمهم زوراً: أن هذا الإنقياد سيجعله مشاركاً له في هذا الغنى وفي تلك القوة.. أو لعلهم يتوهمون أنهم قد حصلوا على القوة والغنى لميزات ذاتية، أو لخصوصيات فيهم ـ كما ادَّعاه قارون حين قال: **(إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي)** ـ فيظنون أن هذا يؤدي إلى تقديس المال والقوة، تقديساً أعمى مع هذه النظرة خاطئة من أساسها، وهي نتيجة عدم توفر الوعي والنضج الفكري، وعدم المعرفة الكافية، وعدم الشعور بالمسؤولية عن القضايا التي يواجهها الكثيرون منهم..

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص244.

(2) بحار الأنوار ج32 ص228.

وربما يؤدي هذا الإستسلام وتلك الغفلة إلى إهمال المعايير والضوابط التي يفترض أن تهيمن على الفكر والسلوك، حتى ينتهي بها الأمر إلى أن تصبح في بؤرة النسيان والضياع، ومفوضاً من بذل الجهد والسعي لمعرفة الحق ليجعله معياراً يقيس عليه الأمور، وما يواجهه من مشكلات وقضايا وأحداث، وليستدل به على الصواب والخطأ، ويعرف المصيب والمخطئ، والعادل والظالم، والصادق والكاذب، والمحق والمبطل، يصير الرجال هم المقياس، وتصبح أقوالهم وأفعالهم هي الميزان للحق والباطل..

وتكون نتيجة ذلك هي: أن يرى الحق هو ما يقوله ويفعله القوي، والمتنفذ ورئيس العشيرة. والحبيب والصديق، والقريب، وما إلى ذلك..

بذلك يصير الحق خاضعاً للأهواء وللمصالح الشخصية، يدور معهما حيثما دارتا، ولا يبقى له ثبات، ويفقد كل السمات. ولا شيء يمنع بعد ذلك من أن يصير الحق باطلاً، والباطل حقاً. ويضيع الحق، ويضيع الإنسان وتضيع الإنسانية معه..

والإسلام يريد للإنسان أن يترقى ويتكامل بالحق.. فأسس له قواعد، وأخضعه لضوابط من شأنها أن تفتح عيني الإنسان على الطريق الصحيح، وتهديه إليه.

فنلاحظ ـ على سبيل المثال ـ: أن الله سبحانه قد بدأ بنبيه الأعظم، وهو أشرف الخلق وأكرمهم عليه.. فمن جهة جعله للناس أسوة،

وقدوة للبشر كلهم..

ومن جهة أخرى: أخضع نفس هذا النبي لميزان الحق والإلتزام به، من خلال تأكيده لنا معنى العصمة فيه، فأوضح بذلك لنا: أن هذه العصمة هي مبرر الأمر بالتأسي والإقتداء به، والأخذ منه، من حيث دلالتها الصريحة على التزامه جانب الحق، وعدم تخلفه عنه..

ولأن الله تعالى هو علام الغيوب، فقد كشف لنا عن هذه العصمة فيه، وكان هذا الكشف والإنكشاف هو المسوغ لأمرنا بالأخذ منه..

وهذا يعطينا قيمة المضمون العميق والرائع الذي يحمله لنا قوله تعالى لنبيه: **(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ)**[1]، **(لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ)**[2].

حيث جعل تعالى أساس القيمة لعمل النبي «صلى الله عليه وآله» هو استمرار التزامه جانب الحق. لأن هذه القيمة ليست من ذاتيات الشخص، بل هي بالاكتساب عن طريق التزام الحق والعمل به.

التطبيق على المورد:

وإذا رجعنا إلى خصوصية المورد نجد أنه «عليه السلام» قد أرجع الحارث بن حوط إلى صراط النجاة حين بين له أن الحق لا

---

(1) الآية 44 ـ 46 من سورة الحاقة.

(2) الآية 65 من سورة الزمر.

يعرف بالرجال، بل يعرف الرجال بالحق. لأن الحارث هذا قد انبهر بالأحوال الظاهرية، وبالشعارات السطحية المرفوعة، فرأى أن لعائشة خصوصية زوجيتها للرسول «صلى الله عليه وآله»، ولم يستطع وعي المضمون للتعبير القرآني الذي يقول: «وأزواجه أمهاتهم».

كما أنه قد سمع عائشة ترفع شعارات الطلب بدم عثمان..

ولكنه لم يلاحظ قوله تعالى لها: (**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ**)، وقوله تعالى: (**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ**)[1].. ولا غيرها من الآيات. ولم يأخذ في اعتباره أمرها بقتل الأبرياء في البصرة، وأخذها الأموال من بيت مال البصرة.

ورأى من جهة أخرى: أن طلحة والزبير صحابيان، وأنهما من المهاجرين. وقد جعلهما عمر في الشورى.. ولكنه لم ينظر إلى نكثهما بيعتهما، وخروجهما على إمامهما، وقتلهما ألوف الناس في البصرة، وانتهابهما بيوت الأموال وغير ذلك.. فعطَّل بذلك قوله تعالى: (**فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ**)[2].. وقوله تعالى: (**الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي**

---

(1) الآية 30 من سورة الأحزاب.

(2) الآية 10 من سورة الفتح.

الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ)[1].

يضاف إلى هذا وذاك: أن الحارث بن حوط قد بادر للحكم للناكثين، من دون أن يأخذ في اعتباره: تاريخ وأقوال وأفعال عبد الله بن عمر، وسعد بن أبي وقاص ليرى إن كان يصح له الاقتداء بهما.. بل نظر إلى أن هذا ابن لعمر، ذي النفوذ في الناس، وأن ذاك هو صحابي، ومن المهاجرين، وأحد الذين جعلهم عمر بن الخطاب في الشورى، وكان قد تولى الكوفة أيضاً، إلى غير ذلك من عناوين..

ثم إنه «عليه السلام» قدم له الشاهد والدليل على ما يقول: حين ذكره أن سعداً وابن عمر، بقعودهما عن نصرته لم ينصرا الحق.. وقد تواتر الحديث عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال: إن علياً مع الحق والحق مع علي، وأنه مع القرآن، وأن القرآن معه[2]، فكيف

---

(1) الآية 27 من سورة البقرة.

(2) راجع: بحار الأنوار ج38 ص26 وراجع: الغدير ج3 ص176 - 180 ودلائل الصدق ج2 ص303 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص72 وعبقات الأنوار ج2 ص324 عن السندي في دراسات اللبيب ص233 وكشف الغمة ج2 ص35 وج1 ص141 - 146 والجمل لابن شدقم ص11 والجمل للمفيد ص36 و 231 وتاريخ بغداد ج14 ص321 والمستدرك للحاكم ج3 ص119 و 124 وربيع الأبرار ج1 ص828 و 829 ومجمع الزوائد ج7 ص234 ونزل الأبرار ص56 وفي هامشه عنه، وعن: كنوز الحقائق ص65 وعن كنز العمال ج6 ص157 وشرح إحقاق الحق

يصح لابن حوط أن يترك الحق، ويقتدي بمن يخالفه؟! كما أن سعداً، وابن عمر لم يخذلا الباطل، والمتمثل بحركة الناكثين والقاسطين، والمارقين.

ولكن عدم معاداة سعد، وابن عمر للبغاة، وعدم إظهار الإعتراض على هذا البغي يعطي الإنطباع بأنهما قد مرَّا على هذا الباطل مرور الكرام، فلم يعترضا عليه، ولا نفَّرا الناس منه ولو بكلمة.

سعد وابن عمر ليسا أئمة في الخير:

وقد أظهرت الوقائع: أن ابن عمر وسعداً لا يصلحان لأن يكونا قدوة في الخير، فهما يريان: أن نكث البيعة، وأن الخروج على الإمام ليس أمراً بيِّن الغي على خلاف ما أثبتته النصوص النبوية والقرآنية المتواترة في حق من ينكث بيعته، وفي وجوب قتل الخارج على الإمام، وعد ذلك من موجبات الخروج من ربقة الإسلام، ومن الكفر بالله، بل سخرا به «عليه السلام» حين قالوا له: أعطنا سيوفاً نقاتل بها معك، فإذا ضربنا بها المؤمنين لم تعمل فيهم ونَبَتْ عن أجسامهم، وإذا ضربنا بها الكافرين سَرَتْ في أبدانهم..[1].

(الملحقات) ج1 ص58 وج7 ص370 وج5 ص77 و 28 و 43 و 623 و 638 وج16 ص384 و 397 وج4 ص27 عن مصادر كثيرة جداً.

(1) مروج الذهب ج3 ص15 وراجع: الثقات لابن حبان ج2 ص270

كما أن ابن عمر رفض البيعة لعلي «عليه السلام» حتى يرى الناس قد بايعوه[1].

مما يعني: أنه لم يكن قادراً على تبين الأصلح من غيره، أو أنه عاجز عن اتخاذ القرار في ذلك، فآثر أن يقلد العوام، أو لعله كان يرى أن معاوية أصلح من علي «عليه السلام»، ولذلك بادر إلى بيعته بغضاً منه وحسداً لعلي «عليه السلام». بل هو لم يرد أن ينام وليس في عنقه بيعة لعبد الملك فطرق الحجاج ليلاً.. فأخرج الحجاج إليه رجله من الفراش فقال: اصفق بيدك عليها[2].

والإستغاثة ج2 ص63 وكتاب الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج2 ص442 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص639 وتاريخ مدينة دمشق ج20 ص356 وكتاب الأربعين للماحوزي ص84 ووقعة صفين للمنقري ص552 والجمل للمفيد ص45.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص428 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص451 والكامل في التاريخ ج3 ص191 وبحار الأنوار ج32 ص7 وراجع: الثقات لابن حبان ج2 ص270 وأنساب الأشراف (ط الأعلمي سنة 1394 هـ) ص207.

(2) شرح نهج البلاغة للبلاغة ج13 ص242 عن الإسكافي، والعثمانية للجاحظ ص301 وراجع: المسترشد للطبري (ط النجف) ص16 والكنى والألقاب ج1 ص363 والعقد النضيد والدر الفريد ص53 والصراط المستقيم ج3 ص118.

أو لأنه يجبن عن مواجهة الحق، أو عن القيام بما أوجبه الله عليه.

كما أنه بعد أن بايع الناس علياً «عليه السلام» طلب منه أن يرد الأمر شورى، فطرده «عليه السلام» قائلاً له: قم عني يا أحمق، وما أنت وهذا الكلام(1).

وبعد.. فهل من يعجز عن طلاق امرأته يصلح أن يكون إماماً في الخير؟!(2).

ويكفي في عدم صلاحية ابن عمر لهذا الأمر: أنه زعم أن الجنب إذا لم يجد الماء لا يتيمم، ولو بقي شهراً، فاستدل عليه أبو موسى بقوله تعالى: **(فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا)**(3). فردها بقوله: لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد..

ثم استدل عليه بالرواية عن النبي «صلى الله عليه وآله»، فرد

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص10 والغدير ج10 ص25 وعن جواهر الأخبار ج5 ص71.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص227 و 228 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص292 و 293 وراجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص248 وتاريخ الخلفاء ص145 وبحار الأنوار ج28 ص383 والغدير ج5 ص360 والشافي في الإمامة ج3 ص197.

(3) الآية 43 من سورة النساء.

الرواية: بأن عمر لم يرض بالعمل بها..(1).

مع أن عدم رضى عمر بالعمل بقول رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوجب الإشكال على عمر، ولا يبرر للآخرين مخالفة كلام الرسول.

كما أنه لو صح استدلاله على رد الآية الشريفة، لصح القول بعدم لزوم بعث الرسل، لأن مسيلمة سيدعي النبوة(2).

أما سعد، فلا يصلح للإمامة في الخير.. فهو حسود كما روي عن علي «عليه السلام»..(3).

---

(1) سنن أبي داود ج1 ص77 و (ط دار الفكر) ج1ص81 ومسند أحمد ج4 ص264 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج1 ص90 و 91 وصحيح مسلم (ط دار الفكر) ج1 ص192 و 193 وعمدة القاري ج4 ص36 وسنن الدارقطني ج1 ص188 وجامع البيان للطبري ج5 ص159 ونصب الراية ج1 ص226 وبداية المجتهد ج1 ص56 وتلخيص الحبير ج2 ص362 وبحار الأنوار ج30 ص665 و 666.

(2) قاموس الرجال ج6 ص542.

(3) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص53 و (تحقيق الشيري) ج1 ص73 وخلاصة عبقات الأنوار ج3 ص27 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص461 والأمالي للطوسي ص716 وبحار الأنوار ج32 ص70.

وكان والياً على الكوفة، وقد أخذ من بيت المال مالاً، فطلب الوليد بن عقبة منه إعادة المال، فقال سعد: آتي عثمان، فإن أخذني به أديته[1].

وقد قال «عليه السلام» عن سعد وأصحابه الذين قعدوا عنه: **(وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ)**[2]»[3].

وروي في حديث: أن سعداً إمام المذبذبين[4].

وعن يحيى بن قزعة قال: أخبرنا عمر بن أبي عائشة، سمعت ابن مسمار ـ وهو بكير ـ عن عامر بن سعد: أن عماراً قال لسعد: ألا تخرج مع علي؟! أما سمعت النبي «صلى الله عليه وآله» يقول فيه: «يخرج طائفة من أمتي يمرقون من الدين، يقتلهم علي بن أبي طالب»، ثلاث مرات؟!

قال: صدقت والله، لقد سمعته. ولكن أحببت العزلة[5].

---

(1) الأغاني (ط بولاق) ج4 ص178 وراجع: عمدة القاري ج16 ص203 والبداية والنهاية ج7 ص169.

(2) الآية 23 من سورة الأنفال.

(3) مروج الذهب ج3 ص15 و (ط أخرى) ج3 ص24.

(4) كتاب سليم بن قيس ج2 ص827 وبحار الأنوار ج28 ص17.

(5) ميزان الإعتدال ج3 ص209 و 210 ولسان الميزان ج4 ص315 ومجمع الزوائد ج6 ص235 وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص585 والمعجم الأوسط ج4 ص69 و 70 وراجع: نيل الأوطار ج7 ص348 وفتح الباري

فما معنى أن يحب العزلة مع سماعه لهذا القول من رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

والمفردات الدالة على عدم صلاحية سعد لأن يكون إماماً في الخير كثيرة. لا مجال لتتبعها..

إنك ملبوس عليك:

وذلك كله يوضح لنا: أن ابن حوط قد وقع في الشبهة، ورأى باطلاً بلبوس الحق، فتوهم أنه الحق، وأطلق حكمه.

وإذ بأمير المؤمنين «عليه السلام» يعطيه الدرس الذي لا ينسى، وخلاصته: أن الواجب هو معرفة الحق من منابعه الصافية، ومصادره الأصيلة. ولزوم التأمل والتروي، والنظر في الأمور من جميع الجوانب، وبعمق، ودراية وتبصر..

ج12 ص262.

الباب الرابع عشر:

نتائج.. وآثار

الفصل الأول: المنهزمون.. والمستأمنون.. والجرحى..

الفصل الثاني: الشهداء.. والقتلى..

الفصل الثالث: الغنائم.. والأموال.. والسبايا..

الفصل الرابع: علي × وبيت المال..

الفصل الخامس: السيرة في أهل القبلة..

الفصل السادس: علي × يوضح ويبين..

الفصل السابع: وقفات مع إيضاحات علي ×..

الفصل الثامن: ناجون أم هالكون؟!

الفصل الأول:

المنهزمون.. والمستأمنون.. والجرحى

المنهزمون:

قال الطبري:

1 - قالا: وخرج عتبة ابن أبي سفيان، وعبد الرحمن، ويحيى ابنا الحكم يوم الهزيمة، قد شججوا في البلاد، فلقوا عصمة بن أبير التيمي، فقال: هل لكم في الجوار؟!

قالوا: من أنت؟!

قال: عصمة بن أبيَر.

قالوا: نعم.

قال: فأنتم في جواري إلى الحول؛ فمضى بهم، ثم حماهم، وأقام عليهم حتى برئوا.

ثم قال: اختاروا أحب بلد إليكم أبلغكموه.

قالوا: الشام.

فخرج بهم في أربعمائة راكب من تيم الرباب، حتى إذا وغلوا في بلاد كلب بدومة. قالوا: قد وفيت ذمتك وذممهم، وقضيت الذي عليك، فارجع.

فرجع.

وفي ذلك يقول الشاعر:

وفـــى ابـــن أبير والرماح شوارع بـــآل أبـــي العاصـــي وفـــاء مـــذكرا[1]

2 - وأما ابن عامر، فإنه خرج أيضاً مشججاً، فتلقاه رجل من بني حرقوص يدعى مرياً، فدعاه للجوار.

فقال: نعم.

فأجاره وأقام عليه، وقال: أي البلدان أحب إليك؟!

قال: دمشق، فخرج به في ركب من بني حرقوص حتى بلغوا به دمشق.

وقال حارثة بن بدر، وكان مع عائشة، وأصيب في الوقعة ابنه أو أخوه زراع، (وفي نسخة أخرى دراع):

أتـــاني من الأنباء أن ابن عامر أنـــاخ وألقـــى فـــي دمشـــق المراسيا[2]

3 - وأوى مروان بن الحكم إلى أهل بيت من عنزة يوم الهزيمة،

---

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص535 و 536 و (ط الأعلمي) ج3 ص540 والفتنة ووقعة الجمل ص175.

(2) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص536 و (ط الأعلمي) ج3 ص540 و 541.

فقال لهم: أعلِموا مالك بن مسمع بمكاني.

فأتوا مالكاً، فأخبروه بمكانه، فقال لأخيه مقاتل: كيف نصنع بهذا الرجل الذي قد بعث إلينا يعلمنا بمكانه؟!

قال: ابعث ابن أخي فأجره، والتمسوا له الأمان من علي، فإن آمنه فذاك الذي نحب، وإن لم يؤمنه خرجنا به وبأسيافنا. فإن عرض له جالدنا دونه بأسيافنا، فإما أن نسلم، وإما أن نهلك كراماً.

وقد استشار غيره من أهله من قبل في الذي استشار فيه مقاتلاً، فنهاه، فأخذ برأي أخيه، وترك رأيهم.

فأرسل إليه، فأنزله في داره، وعزم على منعه إن اضطر إلى ذلك، وقال: الموت دون الجوار وفاء.

وحفظ لهم بنو مروان ذلك بعد، وانتفعوا به عندهم، وشرفوهم بذلك.

4 - وذكر المفيد «رحمه الله»: أن ابن الزبير حكى ما جرى له مع مالك، ثم قال بعد ذلك مباشرة:

فأثقلتني الجراح حتى سقطت وأنا مجروح مطروح في القتلى؛ فأتاني الأسود بن أبي البختري، فوجدني صريعاً، فأخذني بالعرض على فرسه وسار بي، فجعل إذا أبصر إنساناً من أصحاب علي ألقاني، وإذا لم ير أحداً، حملني حتى مر به رجل يعرفني، فحمل عليه فأخطأه، وأصاب رجل فرسه.

ثم حملني وانطلق بي حتى أنزلني على رجل من بني الغبراء، له امرأتان: تميمية، وبكرية من شيعة عثمان، فغسلت جراحتي، وحشتها كافوراً، فوالله ما فاح منها شيء.

وجعلت عائشة تسأل عني، فلا تخبر عني بشيء حتى إذا برأت جراحتي، قلت لصاحب منزلي: انطلق إلى عائشة وخبرها بي، وإياك أن يراك محمد بن أبي بكر، وقلت له: إنه قصير، ووصفته له.

فانطلق فأخبرها وقال لها: إنه قد أمرني أن لا يراني محمد بن أبي بكر.

قالت: كلا، فانطلق إلى محمد بن أبي بكر فادعه إلي ـ وذلك بعد هزيمتنا ووضع الحرب أوزارها ـ فانطلق إليه فدعاه فجاءها، فقالت له: يا أخي، ما تراك فاعلاً في أمر آمرتك به؟!

قال: ما هو؟!

قالت: انطلق إلى عبد الله بن الزبير فجئني به.

فجاء محمد إلى موضعي، فدخل على عبد الله، فلما رآه خافه وقال: ما لك فعل الله بك وفعل!

قال له محمد: لا تعجل، ثم أخبره الخبر.

قال ابن الزبير: فخرجت معه، فتأخر لي عن عجز الفرس، فركبت بين يديه وجعل يكف ثيابه لا يصيبني، وأنا أؤخر ثيابي عنه لا تصيبه، ولم يزل يسير بي حتى أتينا عائشة، فسمعت سب عثمان

علانية، فبكيت وقلت: لا أقيم ببلد يسب فيه عثمان علانية.

فامتنعت منهم، وأخذت راحلة من صاحبي، فإذا على البصرة حرس.

فامتنعت منهم، فإذا رجل يحيد مني وأحيد منه، فإذا هو عبد الرحمن بن الحارث.

فأبصرت رجلاً مغلولاً لفرسه، فقلت: هذا والله فرس الزبير، فأردت قتله، فقال عبد الرحمن: لا تعجل عليه، فإنه لن يفلتنا، فإذا هو غلام الزبير قد أقبل.

فقلت له: أين الزبير؟!

فقال: لا أدري.

فعلمت أن الزبير قد قتل[1].

5 - وأوى عبد الله بن الزبير إلى دار رجل من الأزد يدعى وزيراً، وقال: ائت أم المؤمنين فأعلمها بمكاني، وإياك أن يطَّلع على هذا محمد بن أبي بكر.

فأتى عائشة «رضي الله عنها»، فأخبرها.

فقالت: عليَّ بمحمد.

---

(1) الجمل ص362 و 363 و (ط مكتبة الداوري) ص193 و 194 وقال في هامشه: قارن بمروج الذهب ج2 ص376 ونهاية الأرب ج20 ص76 و 77.

فقال: يا أم المؤمنين، إنه قد نهاني أن يعلم به محمد.

فأرسلت إليه، فقالت: اذهب مع هذا الرجل حتى تجيئني بابن أختك.

فانطلق معه، فدخل بالأزدي على ابن الزبير، قال: جئتك والله بما كرهت، وأبت أم المؤمنين إلا ذلك.

فخرج عبد الله ومحمد وهما يتشاتمان.

فذكر محمد عثمان فشتمه، وشتم عبد الله محمداً، حتى انتهى إلى عائشة في دار عبد الله بن خلف ـ وكان عبد الله بن خلف قبل يوم الجمل مع عائشة، وقتل عثمان أخوه مع علي.

وأرسلت عائشة في طلب من كان جريحاً، فضمت منهم ناساً، وضمت مروان فيمن ضمت، فكانوا في بيوت الدار[1].

6 ـ وصار ابن الزبير إلى دار رجل من الأزد، وبعث بالأزدي إلى عائشة ليعلمها مكانه، فبعثت إليه محمد بن أبي بكر، فجاء [ها] به، وقد تغالظا في الطريق[2].

---

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص536 و 537 و (ط الأعلمي) ج3 ص541 والفتنة ووقعة الجمل ص176.

(2) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي ـ ط سنة 1416هـ) ج2 ص173 وراجع: كتاب الجمل وصفين والنهروان برواية أبي مخنف (تحقيق حسن محمد السنيد) ص207.

وصار إليها أيضاً عتبة بن أبي سفيان، بعد أن أجاره عصمة بن الزبير [أبير «خ»]، فبلغ علياً مكانهما عند عائشة، فسكت ولم يعرض لهما(1).

ونقول:

إننا نشير هنا إلى بعض ما ألمح إليه النص المتقدم، فلاحظ ما يلي:

ممن يستجيرون.. وبمن؟!:

1 ـ ثم إن استجارة عتبة بن أبي سفيان، وعبد الرحمان بن الحكم وأخيه يحيى بعصمة بن أبيِّر التميمي. واستجارة مروان بمالك بن مسمع أو بغيره تطرح سؤالاً، يقول: هل يقدر هؤلاء على إجارة أعداء علي «عليه السلام» من علي «عليه السلام»؟!

2 ـ لماذا يستجيرون؟! فإن علياً «عليه السلام» قد آمن جميع الناس، وقد أظهر ما فعله بأبان وسعيد ابني عثمان: أنه «عليه السلام» لا ينقض الأمان الذي أعطاه.. ولا يفرق في أمانه بين كبير وصغير، ورئيس ومرؤوس، فلماذا يستجير هؤلاء إذن بهذا أو بذاك؟!

أما إذا قامت البينة على أنهم قد قتلوا النفس التي حرم الله تعالى، ووجب الاقتصاص منهم، فلا بد من إنزال القصاص فيهم، ولا

(1) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي ـ ط سنة 1416هـ) ج2 ص173 و 174.

يستطيع أحد أن يجيرهم من عقاب الله، حتى لو كان علي نفسه، وما ذكره مالك بن مسمع لا يجديه.

ولو أن علياً «عليه السلام» أراد رد جوار هؤلاء التعساء، فليس لهم أن يمتنعوا عن تسليمهم.

وإن جالدوه بسيوفهم كما يقول ابن مسمع، فإنما يهلكون أنفسهم.

وإن هلكوا، فإنهم لا يهلكون كراماً كما زعم، لأن الله تعالى إذا أوجب القصاص، فإن من يمنع منه يكون عاصياً له، محارباً لوليه، ومجري أحكامه.

على أن عائشة قد آوت عدداً من هؤلاء الناس في حجرة عندها، وكان علي «عليه السلام» عارفاً بهم، ولم يتعرض لهم.. مع أنه قد أعلن أن له الحق بقتلهم.

والحقيقة: هي أن هؤلاء بالرغم من معرفتهم بخُلُق أمير المؤمنين «عليه السلام»، فإنهم يقيسون الأمور على أنفسهم.

2 ـ لعل مروان بعد أن حصل على الأمان من مالك بن مسمع، عاد فتمكن من الاتصال بعائشة، ودخل إلى بيتها، فكان في بعض حجره، هو وجماعة من بني أمية..

وربما كان عند عائشة أولاً، ثم خرج، واستجار بمالك بن مسمع.. وفي كلا الحالتين تمكن من الإتصال بعلي «عليه السلام» بواسطة ابن عباس، أو بأي بواسطة أخرى كما سيأتي..

3 - أما عبد الله بن الزبير، فقد ذكرت بعض النصوص: أنه كان جريحاً، وقد أتى به محمد بن أبي بكر إلى عائشة، ثم أخذت له الأمان من علي «عليه السلام» بواسطة محمد بن أبي بكر أيضاً..

ولكن رواية الطبري المتقدمة عن سيف تزعم: أنه أوى إلى دار رجل من الأزد، وأن محمداً جاء به من هناك، لا من أرض المعركة.. والأمر في ذلك سهل..

4 - ربما كانت الإستجارة تهدف إلى الإحتماء من انتقام الناس من هؤلاء الذين كان هؤلاء سبباً في قتل آبائهم، أو إخوانهم، أو أبنائهم.. حين يرونهم يترددون فيما بينهم، فإذا علموا أن القبيلة الفلانية تحميهم.. فإنهم لا يتعرضون لهم خوفاً من قيام النزاع فيما بينهم وبين تلك القبيلة وحلفائها..

علي × والأسرى:

قال الشيخ المفيد «رحمه الله»:

«روى سعد بن جشم، عن خارجة بن مصعب، عن أبيه قال: «.. وكان إذا أتي بأسير منهم، فإن كان قد قتل قتله، وإن لم تقم عليه بينة بالقتل أطلقه»[1].

وقال الشيخ المفيد «رحمه الله» أيضاً: «وأُسِرَ يومئذٍ سعيد وأبان

(1) الجمل للمفيد ص405 و 406 و (مكتبة الداوري - قم - إيران) ص217.

ابنا عثمان، فجيء بهما إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فلما وقفا بين يديه قال بعض من حضر: اقتلهما يا أمير المؤمنين.

فقال علي «عليه السلام»: «بئس ما قلتم، آمنت الناس كلهم، وأقتل هذين الرجلين»؟!

ثم أقبل عليهما، وقال لهما: ارجعا عن غيكما، وانزعا، وانطلقا حيث شئتما، فإن أحببتما، فأقيما عندي حتى أصل أرحامكما.

فقالا: يا أمير المؤمنين، نحن نبايع وننصرف. فبايعا وانصرفا»(1).

نعم.. هذا هو أمير المؤمنين «عليه السلام»، الإنسان الإلهي، الذي لا تأخذه نشوة النصر، لأنه يرى أن النصر تفضل من الله تعالى عليه، فهو الذي يتحكم بكل نتائجه، وكل ما يترتب عليه، ويرسم له معالم السلوك في كل كبيرة وصغيرة فيه..

إنه «عليه السلام» لا يحقد على أحد، لأنهم إنما أساؤا لأنفسهم، ولا يغضب لنفسه، وإنما يغضب لله تعالى..

ونلاحظ هنا ما يلي:

1 - إنه «عليه السلام» قد أخذ على من أشار عليه بقتل الأسيرين أنه لم يراع سنة العدل فيهما.. فإنه إذا كان قد آمن الناس كلهم، كيف

---

(1) الجمل للمفيد ص382 و (مكتبة الداوري - قم - إيران) ص203.

يطلب منه أن يقتل هذين الأسيرين، وهما من الناس، الذين يشملهم الأمان؟! ولم يصدر منهما بعد ما ينقض أمانهما؟!

فإن كان ذنبهما أنهما من أبناء عثمان، فإن أمير المؤمنين «عليه السلام» لا يحملهما وزر ما صدر من أبيهما تجاهه، ولا تجاه أي كان من الناس، أو من غيرهم.. وإن كان ذنبهما أنهما نكثا بيعته وحارباه، فإن الذين آمنهم قد فعلوا مثل ذلك.

2 ـ إن ما يهم أمير المؤمنين «عليه السلام»: هو أن ينقذ الناس من النار، وأن يأخذ بيدهم إلى الجنة، ولأجل ذلك دعا «عليه السلام» هذين الرجلين إلى الرجوع عن غيهما، ثم هما أحرار في الموضع الذي يختارون المقام فيه..

3 ـ إن ما أتياه إليه، وما ارتكباه في حقه، وكونهما قد قطعا رحمه، وساعدا أعداءه لا يمنعه من صلة رحمهما، فإنه إنما يتعامل مع الناس بأخلاقه هو، فهو إمام من أساء ومن أحسن، ويتعامل مع كليهما بخلق الإمام وبمعنى الإمامة، ولا يمكن أن يتغير حاله، فيكون مع الأشرار شريراً، ومع الفاجر فاجراً، ومع المؤمن مؤمناً.. بل هو علي «عليه السلام» الإمام الطاهر المعصوم عن الخطأ وعن مساوئ الأخلاق معهم جميعاً، وفي جميع الأحوال.

المستأمنون من فتيان قريش:

قال الواقدي: ولمّا فرغ أمير المؤمنين «عليه السلام» من أهل

الجمل، جاءه فتيان من قريش، يسألونه الأمان، وأن يقبل منهم البيعة، فاستشفعوا إليه بعبد الله بن العباس فشفّعه، وأمر لهم في الدخول عليه.

فلمّا مثلوا بين يديه قال لهم: ويلكم يا معشر قريش، علام تقاتلونني؟! على أن حكمت فيكم بغير عدل؟! أو قسمت بينكم بغير سوية؟! أو استأثرت عليكم؟! أو لبعدي عن الرسول «صلى الله عليه وآله»؟! أو لقلّة بلاء منّي في الإسلام؟!

فقالوا: نحن إخوة يوسف «عليه السلام»، فاعف عنّا، و استغفر لنا.

فنظر إلى أحدهم فقال: من أنت؟!

قال: أنا مساحق بن مخرمة، معترف بالزلّة، مقرّ بالخطيئة، تائب من ذنبي.

فقال «عليه السلام»: قد صفحت عنكم. وأيّم الله، إنّ فيكم من لا أبالي بايعني بكفّه أو بإسته، ولئن بايعني لينكثن.

وتقدم إليه مروان، وهو متّكئ على رجل، فقال له: ما بك؟! هل بك جراحة؟!

قال: نعم يا أمير المؤمنين، وما أراني لما بي إلا ميتاً.

فتبسّم أمير المؤمنين «عليه السلام» وقال: لا والله، ما أنت لما بك ميت، وستلقى هذه الأمّة منك ومن ولدك يوماً أحمر. ثم بايعه وانصرف.

وتقدم إليه عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فلما نظر إليه أمير المؤمنين «عليه السلام» قال: والله أن كنت أنت وأهل بيتك لأهل دعة، وأن كان فيكم غنى، ولكن أعفو عنكم، ولقد ثقل علي حيث رأيتكم في القوم، وأحببت أن تكون الواقعة بغيركم.

فقال له عبد الرحمن: فقد صار ذلك إلى ما لا تحب، ثم بايعه وانصرف(1).

ونقول:

يستوقفنا هنا ما يلي:

1 ـ إنه «عليه السلام» لم يقل لخصوص الذين جاؤوه: علام تقاتلونني، بل سألهم عن موقف قريش كلها منه.. فدل ذلك على أن عامة قريش كانت ضده «عليه السلام».

2 ـ إن الأمور التي سأل عنها إن كانت قريش قد وجدتها فيه، لكي تجعلها مبرراً لحربها له هي التالية:

ألف: الحكم بغير عدل.

ب: القسمة بغير السوية.

ج: الإستئثار عليهم.

---

(1) الجمل للمفيد ص413 و 414 و (مكتبة الداوري ـ قم ـ إيران) ص وقال في هامشه: قارن بعضه بنهج البلاغة ص102 خ73 وبحار الأنوار ج32 ص235.

د: بعده عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي لا يخوله التصدي لمقام الخلافة. أي مع أقربيتهم هم من الرسول.

هـ: قلة بلائه في الإسلام.

ويلاحظ: أن هذه الأمور تتوافق مع توجهات قريش، وطبيعة تفكيرها..

3 ـ يلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» لم يقل: هل حصل حيف في القسمة؟! أو هل حكمت بالجور؟! ولعل السبب في ذلك: هو أنه أراد أن يدل على أن المأمور به هو الحكم بالعدل، والقسم بالسوية.

أما ما عدا العدل والسوية، فهو مراتب كثيرة، فلعل بعضها لا يعد جوراً، ولا حيفاً لأجل ضآلته، وعدم الإعتداد به، كحبة قمح في ضمن باخرة من القمح نقصت أو زادت في حصة هذا أو ذاك. وكرفع الصوت في حرف من كلمة مع أحد الخصمين دون الآخر، أو الإخلال بالمساواة في جزء من الثانية في تقسيم النظر بين الخصمين المتحاكمين.. فهذا وإن لم يكن حيفاً في القسم، ولا جوراً في الحكم بنظر أحد من الناس. ولكنه ليس عدلاً وسوية أيضاً، فلو أعطى الغريم باخرة قمح تنقص أو تزيد حبة قمح واحدة لم يكن سوية، أو أخفت صوته في حرف من كلمة مع غريم لم يكن عدلاً.

فإن طرح سؤال: هل حكمت فيكم بالجور، فلا يقولون له: نعم.. لأجل إخفات الصوت في حرف، ولا حيفاً لأجل حبة القمح هذه. لكنه لو قال: هل حكمت فيكم بغير العدل، فسيقولون له: نعم، لأنك أعطيت

القسم الناقص حبة قمح واحدة، وأخفتَّ صوتك في حرف واحد. وهذا لا يصدق عليه عنوان العدل ولا السوية.

وقد روي عن الإمام الحسين «عليه السلام» ما يقرب من هذا، فقد خطب الناس يوم عاشوراء: تباً لكم أيتها الجماعة وترحاً.. إلى أن قال: «فأصبحتم إلباً على أوليائكم، ويداً لأعدائكم، من غير عدل أفشوه فيكم الخ..»(1).

4 - إنه «عليه السلام» قد اعتبر أن هذا المقدار من عدم السوية وعدم العدل في الناس يبرر خروجهم عليه لقتاله..

5 - واعتبر أيضاً: أن الاستئثار على الناس يبرر خروجهم عليه وقتالهم له كما صرح به هنا، وبذلك يظهر: أن قتالهم لعثمان كان مبرراً أيضاً في نفسه، وإن لم يكن مبرراً من حيث عدم استناده إلى حكم من اعطاه الله حق الحكم في مثل هذه الأمور.

6 - قد اعتبر «عليه السلام» أن بعده عن رسول الله يبرر قتالهم له.. ربما ليشير بذلك إلى أن الإمامة إنما هي لأهل بيت النبوة، ومن

---

(1) بحار الأنوار ج45 ص8 و 83 والإحتجاج ج2 ص98 و (ط دار النعمان) ج2 ص24 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص110 والعوالم، الإمام الحسين ص252 وأعيان الشيعة ج1 ص602 وكشف الغمة ج2 ص228 ومطالب السؤول ص383 وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج14 ص218 وترجمة الإمام الحسين لابن عساكر ص318.

يكون بعيداً عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يحق له التصدي للإمامة، فيكون غاصباً لهذا المقام..

وبعبارة أوضح: لعله يريد أن يشير إلى أنه بناءاً على ما زعموه يوم السقيفة، من أنهم أحق بالخلافة من الأنصار لقرابتهم النبي «صلى الله عليه وآله» ـ حتى على هذا البناء ـ فإنه «عليه السلام» أحق منهم.

وهذا يتضمن إدانة للخلفاء الذين سبقوه «عليه السلام»، وتقريعاً لقريش حيث ساعدت السابقين ضده «عليه السلام»، مع أن من سبقوه قد استأثروا عليهم بالأموال والمناصب، ولم يحكموا فيهم بالعدل، ولم يقسموا فيهم بالسوية، مع بعدهم عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقلة بلائهم في الإسلام، ولكن قريشاً لم تخرج عليهم لأجل ذلك، بل أيدوهم وساعدوهم ـ من قبل ـ على صاحب الحق، ثم حاربوا صاحب الحق، من بعد..

فتكون هذه الفقرات اليسيرة من أعجب كلماته «عليه السلام» وأبلغها، وأعظمها دقة في إقامة الحجة على الإمامة، وبيان الفضائل والمزايا الموجبة لاستحقاق هذا المقام. وقد أظهرت ـ بما لا مزيد عليه ـ التناقض الذي وقع فيه أعداؤه ومناوئوه.. وغير ذلك.

نحن أخوة يوسف:

وكان جواب القرشيين: هو اعترافهم له بأنهم بمثابة أخوة

يوسف.. الذين حسدوا أخاهم، على ما حباه الله به، من اصطفائه للنبوة، وكادوه وآذوه، وأرادوا قتله، وهو لم يزل يحسن إليهم، ويصفح عنهم. ويستغفر لهم..

علي يخبر القرشيين بالغيب:

ولم يخرج القرشيون من عند أمير المؤمنين «عليه السلام» حتى أراهم بعض دلائله، فإنه:

1 ـ أخبرهم بالتلميح دون التصريح بأن فيهم من إذا بايعه فإنه سينكث بيعته، ويقصد بذلك مروان بن الحكم..

2 ـ فلما تقدم إليه مروان، وادَّعى أنه سيموت من جراحته، أخبره «عليه السلام» بشكل قاطع، وأخبرهم معه: أنه لن يموت حتى تلقى الأمة منه ومن ولده يوماً أحمر..

الجرحى يتسللون إلى البصرة:

وروى الطبري عن السري، عن شعيب عن سيف، عن محمد وطلحة، قالا:

«وتسلل الجرحى في جوف الليل، ودخل البصرة من كان يطيق الانبعاث منهم»[1].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص544 و (ط الأعلمي) ج3 ص542 والفتنة

وتقدم: أن عائشة قد آوت قسماً منهم في الدار التي جعلها علي «عليه السلام» فيها.

ووقعة الجمل ص177.

الفصل الثاني:

الشهداء.. والقتلى...

القتلى في حرب الجمل:

تقدم في الجزء الثلاثين من هذا الكتاب فصل بعنوان: «الحشود.. والقتلى» ذكرنا فيه الأقوال المختلفة في عدد الجيشين المتحاربين وفي عدد من قتل منهم.. والذي دعانا إلى التعجيل بذكر ذلك هناك: أن سياق الحديث اقتضى الإشارة إلى عدد من حضر واقعة الجمل من البدريين والمهاجرين، والأنصار، وأهل بيعة الرضوان مع علي «عليه السلام»، فقادنا ذلك إلى الحديث عن عدد الجيشين، وعدد القتلى من الفريقين، فأغنانا ذلك عن إعادته هنا..

تسأل عن القتلى وتترحم عليهم:

وروى الطبري، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: وسألت عائشة يومئذ عن عدة من الناس، منهم من كان معها، ومنهم من كان عليها، وقد غشيها الناس، وهي في دار عبد الله بن خلف، فكلما نعي لها منهم واحد قالت: يرحمه الله.

فقال لها رجل من أصحابها: كيف ذلك؟!

قالت: كذلك قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: فلان في الجنة، وفلان في الجنة.

وقال علي بن أبي طالب يومئذٍ: إني لأرجو ألا يكون أحد من هؤلاء نقَّى قلبه إلا أدخله الله الجنة(1).

ونقول:

1 - إن ما تفعله عائشة غريب وعجيب، فكيف أصبح الظالم والمظلوم، والقاتل والمقتول في الجنة؟!

وما نقلته عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» حول كون فلان أو فلان في الجنة إن لم يكن غلطاً منها. فلا بد أن يكون مشروطاً بالاستمرار على الخط الذي كان عليه ذلك الرجل المشهود له. فلو ارتد أو قتل مؤمناً، فإنه يفقد الأهلية لدخول الجنة. أي أنه «صلى الله عليه وآله» إذا قال: من فعل كذا، فله الجنة. أو نحو ذلك.. فهو مشروط ببقاء ذلك الرجل على ما هو عليه من الإيمان والتقوى. ولا يغير ولا يبدل.

2 - بالنسبة للكلمة الأخيرة المنقولة عن علي «عليه السلام» نلاحظ: أن كلمة هؤلاء، اسم إشارة مبهم، وإنما يتحدد مورد انطباقه بالإشارة الحسيِّة.

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص544 و (ط الأعلمي) ج3 ص542 والفتنة ووقعة الجمل ص177.

وليس ثمة ما يفيد هذا التحديد، فلا بد من الأخذ فيه بالقدر المتيقن.. وهو هنا: خصوص أصحابه «عليه السلام».

ومن المعلوم: أن الله لا يدخل جنته كل من قاتل مع أهل الحق أعداءهم، بل بشرط صفاء النية، وتنقية القلب..

ودليلنا على ذلك: قصة قزمان، فإنه قاتل مع النبي «صلى الله عليه وآله»، وقتل عدداً من المشركين، وظن الناس فيه خيراً. ولكن النبي «صلى الله عليه وآله» أخبر أنه من أهل النار.

فلما جرح وأخذته الآلام وهنأوه على جهاده، وعلى دخوله الجنة.. قال: إنه إنما قاتل عن الأحساب ولا يدري ما جنة وما نار. ثم قتل نفسه فذهب إلى النار.

فذكر كلامه «عليه السلام» بعد ذكر كلام عائشة إنما هو لإيهام الناس بأنه يقصد نفس ما قصدته، مع أن الأمر ليس كذلك.. وليس أمر الجنة والنار مما يمكن اللعب فيه بحسب الأهواء..

الثراء الفاحش:

قال المفيد «رحمه الله»:

وروى محمد بن عبد الله بن عبيد بن وهب قال: قطعت يوم الجمل يد عبد الرحمن (أي ابن عتاب) وفيها الخاتم، فأخذه نسر، فطرحه باليمامة، فأخذه أهل اليمامة واقتلعوا حجره وكان ياقوتاً، فابتاعه رجل منهم. بخمسمائة دينار، فقدم به مكة فباعه بربح

عظيم(1).

وقال الطبري:

كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: علم أهل المدينة بيوم الجمل يوم الخميس قبل أن تغرب الشمس من نسر مرَّ بما حول المدينة، معه شيء متعلقه، فتأمله الناس فوقع، فإذا كف فيها خاتم نقشه عبد الرحمن بن عتاب.

وجفل من بين مكة والمدينة من أهل البصرة، من قرب من البصرة أو بعد، وقد علموا بالوقعة مما ينقل إليهم النسور من الأيدي والأقدام(2).

ونقول:

1 - إذا كان حجر خاتم ابن عتاب قد بيع بخمس مئة دينار، ثم بيع في مكة بربح عظيم فما بالك بسائر أموال ابن عتاب، كم كانت تساوي يا ترى؟! وما هي مقاديرها؟!

وهل كان سائر الناس في بحبوحة من العيش تشبه ما كانت عليه

---

(1) الجمل للمفيد ص365 و (مكتبة الداوري - قم - إيران) ص194 وراجع: تجارب الأمم ج1 ص331.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص544 و (ط الأعلمي) ج3 ص546 و 547 والفتنة ووقعة الجمل ص182 و 183 والكامل في التاريخ ج3 ص260 ووفيات الأعيان ج3 ص19.

حياة هذا الرجل؟!

ومن أين وكيف حصلت لهم هذه الأموال يا ترى؟!

2 ـ تضاربت الرواية عن خاتم ابن عتاب، فإحداها تقول: إن النسر ألقى يده في اليمامة، فأخذ أهل اليمامة الخاتم منها، واقتلعوا حجره، ثم ابتاعه رجل منهم، فقدم به مكة فباعه بربح عظيم..

والرواية الأخرى تقول: إن النسر ألقى يد ابن عتاب حول المدينة لا في اليمامة.

ورواية المسعودي تقول: إن كفا ابن عتاب أصيبت بمنى. وكان اليوم الذي وجدت فيه الكف بعد يوم الجمل بثلاثة أيام(1). فما هذا التناقض؟! إلا إن كان الراوي يظن: أن اليمامة تقع بالقرب من المدينة أو مكة، بحيث تعدُّ حواليها.. أو حوالي مكة.

وهذا غير صحيح، فإن اليمامة تقع على بعد ستة عشر مرحلة من المدينة(2)، وهي إلى الشرق منها.

دفن الشهداء وقتلى الأعداء:

ثم أمر «عليه السلام» مناديه فنادى: من أحب أن يواري قتيله فليواره. وقال «عليه السلام»: واروا قتلانا في ثيابهم التي قتلوا فيها،

---

(1) مروج الذهب ج2 ص371.

(2) تاج العروس ج9 ص115 عن الشهاب في شرح الشفاء.

فإنهم يحشرون على الشهادة. وإني لشاهد لهم بالوفاء[1].

وقال الطبري:

كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا: وأقام علي بن أبي طالب في عسكره ثلاثة أيام لا يدخل البصرة، وندب الناس إلى موتاهم، فخرجوا إليهم فدفنوهم[2].

ونقول:

لا شك في أن غير المسلم لا يجب دفنه، ولا تغسيله، ولا تكفينه، ولا غير ذلك، وهذا ما ظهر منه «عليه السلام» هنا بالنسبة لأصحاب الجمل، حيث إنه «عليه السلام» بحسب نص الشيخ المفيد «رحمه الله» لم يتعرض لمعالجة أمر قتلى الناكثين، فلم يصلِّ عليهم، ولم يدفنهم، بل ترك الخيار في ذلك لذويهم، ولم يلزمهم به، حيث قال: من أحب أن يواري قتيله فليواره..

فما ذكره الطبري نقلاً عن سيف، من أنه «عليه السلام» صلى على قتلاهم من أهل البصرة، وعلى قتلاهم من أهل الكوفة، وصلى على قريش من هؤلاء وهؤلاء، فكانوا مدنيين ومكيين، ودفن علي

---

(1) الجمل للمفيد ص394 و (ط مكتبة الداوري) ص211.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص538 و (ط الأعلمي) ج3 ص542 والفتنة ووقعة الجمل ص178 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص427 وإمتاع الأسماع ج13 ص248 والكامل في التاريخ ج3 ص255 وشرح إحقاق الحق ج32 ص491.

«عليه السلام» الأطراف في قبر عظيم(1).

لا يصح.. أو على الأقل هو موضع ريب وشك، لا سيما مع دخول أحاديث تدل على الحكم بكفر الخارج على الإمام والناكث للبيعة، فإن من مات وليس في عنقه بيعة مات كافراً. أو مات ميتة جاهلية كما ورد في الأحاديث عن الرسول «صلى الله عليه وآله» في كتب السنة والشيعة، وقد ذكرنا ذلك في فصل سابق، فلا نعيد. والغرض هو تكريس نجاة الناكثين في أذهان الناس بشهادةٍ من علي «عليه السلام» نفسه.. مع أن علياً «عليه السلام» وأصحابه قد صرحوا في العديد من المناسبات: بأن ناكث بيعته، والخارج على إمامه ليس مسلماً.. فكيف يصلي على قتلى هو قتلهم؟!

علي × شاهد على الخلق:

هذا.. وقد حكم «عليه السلام»: بأن قتلاه شهداء، فدفنهم في ثيابهم لأجل ذلك، وقال: إنهم وفوا بما عاهدوا الله عليه من نصرة الحق وأهله. وسيشهد لهم يوم القيامة بذلك.

فدلنا بذلك: على أنه شاهد على الناس يوم القيامة كرسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي قال الله تعالى له: **(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا**

---

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص538 و (ط الأعلمي) ج3 ص542 والفتنة ووقعة الجمل ص178 والكامل في التاريخ ج3 ص255 وإمتاع الأسماع ج13 ص248.

أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا)[1].

علي × يكلِّم القتلى:

1 ـ روى الطبري، عن السري، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة قالا:..فطاف عليٌّ معهم في القتلى، فلما أتى بكعب بن سور قال: زعمتم أنما خرج معهم السفهاء، وهذا الحبر قد ترون؟!

وأتى على عبد الرحمن بن عتاب، فقال: هذا يعسوب القوم ـ يقول الذي كانوا يطيفون به ـ يعني: أنهم قد كانوا اجتمعوا عليه، ورضوا به لصلاتهم.

وجعل علي كلما مر برجل فيه خير، قال: زعم من زعم: أنه لم يخرج إلينا إلا الغوغاء!! هذا العابد المجتهد[2].

2 ـ عن الأصبغ بن نباتة: لما انهزم أهل البصرة ركب علي «عليه السلام» بغلة رسول الله «صلى الله عليه وآله» الشهباء، وكانت باقية عنده، وسار في القتلى يستعرضهم، فمر بكعب بن سور القاضي، قاضي البصرة، وهو قتيل، فقال: أجلسوه.

فأجلس، فقال له: ويل أمك كعب بن سور! لقد كان لك علم لو

---

(1) الآية 45 من سورة الأحزاب.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص538 و 539 و (ط الأعلمي) ج3 ص542 والفتنة ووقعة الجمل ص178 والكامل في التاريخ ج3 ص255 وإمتاع الأسماع ج13 ص248 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص492.

نفعك! ولكن الشيطان أضلك فأزلك، فعجلك إلى النار، أرسلوه.

ثم مر بطلحة بن عبيد الله قتيلاً، فقال: أجلسوه، فأجلس.

قال أبو مخنف في كتابه: فقال: ويل أمك طلحة! لقد كان لك قدم لو نفعك! ولكن الشيطان أضلك فأزلك، فعجلك إلى النار(1).

قال المعتزلي:

وأما أصحابنا فيروون غير ذلك، يروون: أنه «عليه السلام» قال له لما أجلسوه: أعزز علي أبا محمد أن أراك معفراً تحت نجوم السماء، وفي بطن هذا الوادي! أبعد جهادك في الله، وذبك عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»!

فجاء إليه إنسان، فقال: أشهد يا أمير المؤمنين، لقد مررت عليه بعد أن أصابه السهم وهو صريع، فصاح بي، فقال: مِن أصحاب مَن أنت؟!

فقلت: من أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام».

فقال: امدد يدك لأبايع لأمير المؤمنين «عليه السلام».

فمددت إليه يدي، فبايعني لك.

فقال علي «عليه السلام»: أبى الله أن يدخل طلحة الجنة إلا وبيعتي في عنقه.

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي (ط دار إحياء الكتب العربية ـ سنة 1378هـ) ج1 ص248 و 249.

ثم مر بعبد الله بن خلف الخزاعي، وكان «عليه السلام» قتله بيده مبارزة، وكان رئيس أهل البصرة، فقال: أجلسوه، فأجلس، فقال: الويل لك يا بن خلف! لقد عانيت أمراً عظيماً.

وقال شيخنا أبو عثمان الجاحظ: ومر «عليه السلام» بعبد الرحمن بن عتاب بن أسيد، فقال: أجلسوه، فأجلس، فقال: هذا يعسوب قريش، هذا اللباب المحض من بنى عبد مناف!

[وفي نص المسعودي: لهفي عليك يعسوب قريش. قتلت الغطاريف من بني عبد مناف].

ثم قال: شفيت نفسي، [زاد في نص آخر: وجدعت أنفي] [1]. وقتلت معشري، إلى الله أشكو عجري وبجري! قتلت الصناديد من بنى عبد مناف، وأفلتني الأعيار من بنى مذحج.

فقال له قائل: لشد ما أطريت هذا الفتى منذ اليوم يا أمير المؤمنين!

[وعند المسعودي: فقال له الأشتر: ما أشد جزعك عليهم يا أمير المؤمنين!! وقد أرادوا بك ما نزل بهم[2]].

---

(1) الفايق في غريب الحديث ج2 ص363 والنهاية في غريب الحديث ج3 ص235.

(2) مروج الذهب للمسعودي ج2 ص380.

قال: إنه قام عني وعنه نسوة لم يقمن عنك(1).

3 ـ وقال الشيخ المفيد «رحمه الله»:

ولما انجلت الحرب بالبصرة، وقتل طلحة والزبير، وحملت عايشة إلى قصر بني خلف، ركب أمير المؤمنين «عليه السلام» وتبعه أصحابه، وعمار «رحمه الله» يمشي مع ركابه، حتى خرج إلى القتلى يطوف عليهم.

فمر بعبد الله بن خلف الخزاعي، وعليه ثياب حسان مشتهرة، فقال الناس: هذا والله رأس الناس.

فقال «عليه السلام»: «ليس برأس الناس، ولكنه شريف، منيع النفس».

ثم مر بعبد الرحمن بن عتاب بن أسيد فقال: «هذا يعسوب القوم ورأسهم صريعاً كما ترونه».

ثم جعل يستعرض القتلى رجلاً رجلاً، فلما رأى أشراف قريش صرعى في جملة القتلى قال: «جدعت أنفي! أما والله لقد كان مصرعكم لبغيضاً إلي، ولقد تقدمت إليكم وحذرتكم عض السيوف، وكنتم أحداثاً لا علم لكم بما ترون. ولكن الحين ومصارع السوء! نعوذ بالله من سوء المصرع».

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي (ط دار إحياء الكتب العربية ـ سنة 1378هـ) ج1 ص248 و 249.

ثم سار حتى وقف على كعب بن سور القاضي وهو مجدل بين القتلى، وفي عنقه المصحف، فقال: «نحوا المصحف، وضعوه في مواضع الطهارة».

ثم قال: «أجلسوا إليَّ كعباً».

فأجلس ورأسه ينخفض إلى الأرض، فقال: «يا كعب بن سور قد وجدت ما وعدني ربي حقاً، فهل وجدت ما وعدك ربك حقاً»؟!

ثم قال: «أضجعوا كعباً»، فتجاوزه.

فمر، فرأى طلحة صريعاً، فقال: «أجلسوا طلحة».

فأجلس، وقال له: «يا طلحة بن عبيد الله، قد وجدت ما وعدني ربي حقاً، فهل وجدت ما وعدك ربك حقاً»؟!

ثم قال: أضجعوه.

فوقف رجل من القراء أمامه، وقال: يا أمير المؤمنين، ما كلامك؟! هذه الهام قد صديت، لا تسمع لك كلاماً، ولا ترد جواباً.

فقال «عليه السلام»: «إنهما ليسمعان كلامي كما سمع أصحاب القليب كلام رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولو أذن لهم في الجواب لرأيت عجباً».

ومر بمعبد بن المقداد بن عمرو، وهو في الصرعى، فقال: «رحم الله أبا هذا، إنما كان رأيه فينا أحسن من رأي هذا».

فقال عمار: الحمد لله الذي أوقعه وجعل خده الأسفل. إنا والله يا

أمير المؤمنين لا نبالي بمن عَنَدَ عن الحق من ولد ووالد.

فقال «عليه السلام»: «رحمك الله يا عمار، وجزاك عن الحق خيراً».

ومر بعبد الله بن ربيعة بن دراج وهو في القتلى، فقال: «هذا البائس ما كان أخرجه؟! نصر عثمان؟! والله ما كان رأي عثمان فيه ولا في أبيه بحسن».

ومر بمعبد بن زهير بن أمية، فقال: «لو كانت الفتنة برأس الثريا لتناولها هذا الغلام! والله ما كان فيها بذي نخيرة، ولقد أخبرني من أدركه أنه يلوذ خوفا من السيف حتى قتل البائس ضياعاً».

ومر بمسلم بن قرظة فقال: «البر أخرج هذا! ولقد سألني أن أكلم عثمان في شيء يدعيه عليه بمكة، فلم أزل به حتى أعطاه وقال لي: لولا أنت ما أعطيته، إن هذا ـ ما علمت ـ بئس العشيرة، ثم جاء لحينه ينصر عثمان»!!

ثم مر بعبد الله بن حميد بن زهير قال: «هذا أيضاً ممن أوضع في قتالنا يطلب بزعمه دم عثمان، ولقد كتب إليَّ كتباً أُوذي عثمان منها، فأعطاه شيئاً فرضي عنه».

ومر بعبد الله بن حكيم بن حزام، فقال: «هذا خالف أباه في الخروج عليَّ، وإن أباه حيث لم ينصرنا، بايع وجلس في بيته؛ ما ألوم أحداً إذا كفَّ عنا وعن غيرنا، ولكن الملوم الذي يقاتلنا».

[وحسب نص الإرشاد: «وأبوه حين لم ينصرنا قد أحسن في

بيعته لنا، وإن كان قد كف وجلس حين شك في القتال الخ..»](1).

ومر بعبد الله بن المغيرة بن الأخنس، فقال: «أما هذا فقتل أبوه يوم قتل عثمان في الدار(2)؛ فخرج غضباً لمقتل أبيه، وهو غلام لا علم له بعواقب الأمور».

ومر بعبد الله [بن عثمان] بن الأخنس بن شريق، فقال: «أما هذا، فإني أنظر إليه وقد أخذ القوم السيوف، وإنه لهارب يعدو من السيف، فنهيت عنه فلم يسمع نهيي حتى قتل؛ وكان هذا ممن مقت عليَّ، وإنه من فتيان قريش، أغمار لا علم لهم بالحرب، خدعوا واستزلُّوا، فلما وقعوا ألحجوا فقتلوا»(3).

---

(1) راجع: الإرشاد للمفيد ج1 ص255 وبحار الأنوار ج32 ص208 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5 ص250.

(2) الجمل للمفيد ص393 ـ 394 و (ط مكتبة الداوري) ص211 وقال في الهامش عن هذه الفقرة: للتفصيل راجع: تاريخ المدينة المنورة ج4 ص1290 ـ 1293 وأنساب الأشراف ق4 ج1 ص570 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص382 وتجارب الأمم ج1 ص289. وراجع: الإرشاد للمفيد ج1 ص255 وبحار الأنوار ج32 ص208 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5 ص250.

(3) جميع ما تقدم مذكور في كتاب الجمل للمفيد ص391 ـ 394 و (ط مكتبة الداوري) ص209 ـ 211 وأشار في هامشه إلى: الإرشاد ص135 ـ 137 وتصحيح الإعتقاد ص72 ـ 73 والشافي ج4 ص344 والإحتجاج ج1

4 ـ وفي نص آخر: أنه «عليه السلام» مر بمعبد بن المقداد بن الأسود، وأمه ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، فقال:

لا جزاك الله من ابن اخت خيراً(1).

ونقول:

مقدمة لا بد منها:

إن الروايات المتقدمة تعطي صورة عن الجهد الذي كان يبذله أتباع الناكثين ومحبوهم للذب عنهم، وإعادة الإعتبار لهم.. بالرغم من أن ذلك يصادم الأقوال الصحيحة والصريحة الواردة في القرآن وعلى لسان الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» التي تدين من نكث بيعته، ومن خرج على إمامه. ومن مات وليس في عنقه بيعة، واعتباره كافراً، يجب قتاله، وما إلى ذلك..

فكل المحاولات التي تبذل لتحسين صورتهم لا تجدي، لأنها تنتهي إلى تكذيب القرآن الكريم، والرسول العظيم «صلى الله عليه

ص239 وبعضه في جمهرة النسب ص48 وأنساب الأشراف ق4 ج1 ص456 والفصول المختارة ص105 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص248 - 249 وبحار الأنوار ج32 ص207 - 209.

(1) أنساب الأشراف (ط سنة 1316 هـ ـ بتحقيق المحمودي) ج2 ص174 و (ط الأعلمي سنة 1394هـ) ص265 وقاموس الرجال للتستري ج10 ص146.

وآله»..

من أجل ذلك، نقول: إن الكلمات التي تنسب إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، وتحاول أن تسجل شيئاً من الثناء على لسانه لطلحة، أو لغيره، لا يمكن قبولها، لأن علياً مع القرآن والحق، والحق والقرآن مع علي «عليه السلام»، فلا يمكن أن يقول علي «عليه السلام» ما يخالف ذلك..

فلا بد إذن من أن نسقط من الإعتبار كل ما هو من هذا القبيل وإن رغمت أنوف، وشاغبت وعربدت فئات، وشخرت ونخرت حناجر..

هذا العابد المجتهد:

وإذا كان علي «عليه السلام» قد قال عن كعب بن سور: «هذا الحبر قد ترون»، وقال عن بعض القتلى، وهو يطوف عليهم ويكلمهم: «هذا العابد المجتهد»، فلا يريد بكلامه هذا أن يمدح ذلك الرجل. بل هو يقول ذلك ـ إن صح أنه قال ـ على سبيل السخرية والتهكم به، لإفهام الناس أن علمه، كان علماً ببَّغاوياً، لا نفع به، ولا أثر له، وان عبادة العابد لم تكن خالصة لله تعالى، أو أنها كانت عن غير فهم وتدبر.. فهي كعبادة الخوارج الذين يقرأون القرآن، ولا يجاوز تراقيهم، ويمرقون ـ رغم عبادتهم ـ من الدين مروق السهم من الرمية..

البغلة الشهباء:

ويطوف وصي رسول الله «عليه السلام» على القتلى راكباً بغلة الرسول «صلى الله عليه وآله». ليذكرهم بهذه الصلة المباركة، ويكلم القتلى كما كلمهم رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوم بدر، ربما ليزيل، أو ليمنع من أن يعلق أي رين أو ريب بقلوب ضعفاء الإيمان، وهم يرون هذا الكم الهائل الذي يعد بعشرات الألوف من القتلى، الذين كانوا ـ بحسب الظاهر مثلهم ـ يشهدون الشهادتين، ويصلون الصلوات الخمس.. ويقرأون القرآن..

فلم تكن هذه المبادرة منه «عليه السلام» مجرد حب تفقد الموتى، ولا كان يريد أن يظهر عظمة وحجم النصر الذي تحقق. بل كان يريد أن يصون إيمان الناس من أن يهتز، ويضعف.

وهذا يعطي درساً لكل حاكم عادل: بأن عليه أن لا تأخذه نشوة النصر، بل لا بد أن يدرس الآثار السلبية المحتملة للنصر، ويبادر إلى تلافيها قبل أن تقع..

وقد استفاد «عليه السلام» في معالجته هذه من أسلوب استحضار الذكريات الوجدانية، والإيمانية، التي تعطي السكينة والسلام في النفس والروح، وذلك بنقلهم إلى الأجواء الرسالية المنغرسة في أعماق الغيب، من خلال الوحي الإلهي، والهدى النبوي..

ثم رفد «عليه السلام» هذا الجوَّ ببيانات قولية ومبادرات عملية، تثير كوامن الوعي، وتوقظ الضمير والوجدان.. من حيث اعتمادها

مبدأ التطبيق الحي للمبادئ والمفاهيم، والقيم الإيمانية والإعتقادية على ما كانت عليه الحركة في متن الواقع..

ونحن نشير هنا إلى بعض اللمحات التي سجلها «عليه السلام» فيما يرتبط بأولئك القتلى الذين مر عليهم.. وكلهم كانوا من أعدائه.. فلاحظ ما يلي:

طلحة وكعب بن سور:

كان كعب بن سور قد علق المصحف في عنقه، وأخذ بخطام الجمل، وقال: «اللهم إن أردت أن تحقن الدماء، وتطفئ هذه الفتنة، فاقتل علياً»**(1)**. مع أنه يعلم: أن علياً «عليه السلام» لم يثر هذه الحرب، وإنما أثارها ناكثوا بيعته، وقتلة شيعته، وغيرهم.. وهم الذين سفكوا الدماء، وكان «عليه السلام» يجهد لمنعهم من ذلك بالحجة تارة، وبالنصيحة أخرى، وبالتسويف ثالثة، وبكل ما يقع تحت يده..

فهل المصحف الذي في رقبته، هو الذي أمره بذلك؟! وألم يجد في المصحف الذي في رقبته، ما يدله على عصمة، وطهارة ووجوب ولاية أمير المؤمنين «عليه السلام»، مثل آية: **(إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ)(2)**. وآية التطهير، وآية المودة في القربى، وآية إكمال الدين وإتمام النعمة.

(1) الجمل للمفيد ص348 و (ط المكتبة الحيدرية) ص186.

(2) الآية 55 من سورة المائدة.

وآيات سورة هل أتى، وعشرات بل مئات الآيات الأخرى النازلة في حق علي «عليه السلام»؟!

وألم يجد في هذا المصحف، ما يدله على حرمة نكث العهود، وتحريم نكث البيعة وحرمة الخروج على الإمام، وحرمة الولوغ في دماء المسلمين، لمجرد الشبهة؟! فكيف مع قيام الحجة، ووضوح الأمر؟!

وألم يقرأ في هذا المصحف آيات سورة الأحزاب التي تأمر نساء النبي «صلى الله عليه وآله» بالقرار في بيوتهن، ووجوب حفظ حجابهن، وتحريم التبرج عليهن.. وغير ذلك؟!

وألم يقرأ في هذا المصحف: لزوم الإستجابة للدعوة إلى الحق، ولما يحيي وينجي: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ)**(1).

وقد أرسل علي «عليه السلام» مصحفاً مع ذلك الشاب، فدعاهم إلى الإحتكام إليه، فقتلوه بأمر راكبة الجمل، الذي يأخذ كعب بخطامه.. فلماذا لم يستجب كعب بن سور لدعوة المصحف الذي كان مع ذلك الشهيد.

إن كعباً سواء كذبت أو صدقت رواية المعتزلي المتقدمة التي تقول: كان لديه علم لو نفعه، كان يعلم ذلك بلا ريب.. لأن هذه الأمور

---

(1) الآية 24 من سورة الأنفال.

هي من بديهيات الدين، التي لا يكاد يجهلها أحد، إلا من خذله الله فأعمى بصره وبصيرته بسبب موبقات ارتكبها، ومخازٍ ألمّ بها..

ويدلنا على ذلك قوله «عليه السلام»: «ولكن الشيطان أضلك، فأزلك، فعجلك إلى النار..».

ويلاحظ: أن الضلال ناظر إلى مرحلة المعرفة، والرؤية والفهم للأمور، والزلل إنما يكون في مقام العمل والممارسة والتطبيق..

ويدل عليه أيضاً قوله «عليه السلام»: «قد وجدت ما وعد ربي حقاً، فهل وجدت ما وعدك ربك حقاً»..

الوعد الحق:

وحول قوله «عليه السلام»: «قد وجدت ما وعد ربي حقاً، فهل وجدت ما وعدك ربك حقاً..» نقول:

ألف: إنه عليه حين ذكر ما وجده هو من وعد الله قد أطلق الموعود به، فقال: «ما وعد ربي» ولم يضفه إلى نفسه، ولا خصه بغيره، فلم يقل: «ما وعدني ربي». وسبب هذا الطلاق: هو أنه «عليه السلام» أراد أن يشمل ما وعده به ربه من النصر، وظهور الأمر، وتجلي ألطافه وعناياته تعالى له وبه.. ويشمل أيضاً ما وعد به تعالى غيره، فرأى الخذلان الإلهي لهم، وعاين خزيهم في الدنيا، ما ينالهم من عذاب وحسرة حين وبعد موتهم.. أي أنه «عليه السلام» قد رأى هذا وذاك على حد سواء.

ولكنه حين ذكر «عليه السلام» ما وجده أولئك الأشقياء بعد قتلهم من وعد ربهم قد خص كلامه بما كان لهم دون غيرهم، فقال: «ما وعدك ربي» أي من عذاب أليم، وشقاء مقيم، ومصائب وأهوال كان الله تعالى قد حذَّرهم وخوَّفهم منها مرة بعد أخرى..

وهذا هو مضمون الآية 44 من سورة الأعراف: **(وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ)**(1).

ب: إن هذا الخطاب يدل على أن كعباً وأضرابه لم يكونوا من الموقنين بصدق وعيد الله لهم، ولأجل ذلك: أراد «عليه السلام» أن يعطي الناس درساً عملياً، من خلال ما جرى لهم، ويؤكد لهم على لزوم أن يصل يقينهم بالغيب الإلهي إذا جاء من مصدر الوحي إلى مستوى يقينهم بالشهود..

توبة طلحة:

وزعم المعتزلة: أن طلحة قد تاب وأناب، فهو ناج من العذاب، استناداً إلى رواية مزعومة عن رجل شهد لعلي «عليه السلام» حين مر على القتلى: أنه مر بطلحة، فأخبره بتوبته، وحمله بيعته لأمير المؤمنين «عليه السلام»، فقال «عليه السلام»: أبى الله أن

---

(1) الآية 44 من سورة الأعراف.

يدخل طلحة الجنة إلا وبيعتي في عنقه(1).

غير أننا نقول:

أولاً: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد وصف طلحة حين مر عليه وهو قتيل بقوله: «هذا الناكث بيعتي، والمنشئ الفتنة في الأمة، والمجلب علي، والداعي إلى قتلي، وقتل عترتي»(2).

وكتب «عليه السلام» إلى أهل المدينة: «واستتبتهما ومن معهما من نكثهم بيعتي، ونقضهما عهدي، فأبوا إلا قتالي، وقتال من معي، والتمادي في الغي، فلم أجد بداً من مناصفتهم لي، فناصفتهم بالجهاد، فقتل الله من قتل منهم ناكثاً إلخ..»(3).

---

(1) المستدرك للحاكم ج3 ص373 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص249 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص326 والمناقب للخوارزمي ص183 وسبل الهدى والرشاد ج10 ص86 والنصائح الكافية ص49 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج6 ص249.

(2) الإرشاد للمفيد ج1 ص256 والكافئة ص26 والإحتجاج ج1 ص239 والجمل للمدني ص157 وبحار الأنوار ج32 ص200 و 209 ومعجم رجال الحديث ج10 ص183.

(3) الجمل ص395 و 396 و (ط المكتبة الحيدرية) ص212 وقال المعلق في هامشه: قارن بالإرشاد ص137 و 138 والشافي ج4 ص135 و 136 وبحار الأنوار ج32 ص334.

وراجع: مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص185 الإرشاد (ط دار

ثانياً: لم نجد في أي من رسائله التي أرسلها إلى الأشخاص والأمصار، وفي أقواله «عليه السلام»: إلا التأكيد على إدانة الناكثين لبيعته، والناقضين لعهده، ولم نجده يشير إلى بيعة أحد منهم له، أو إلى ندمه على ما فعل، مع أن ذلك لو كان، لكان من الضروري التنويه به، والدلالة عليه، لأنه يمثل نصراً آخر له..

ثالثاً: إن حديث هذا الشاهد المزعوم ليس له سند معتبر أو يعتد به.. وهو لا يكفي حتى لإثارة احتمال صحته، فضلاً عن أن يوجب الظن بتوبة طلحة.

وحتى لو أوجب شكاً أو ظناً، فإنه لا يعتد به، لأن ارتكابهما لتلك الجرائم يقين، ولا ينقض اليقين بغير اليقين.. ولا يصغى لما زعمه المعتزلة هنا..

رابعاً: قد صرح عمر بن الخطاب: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» مات وهو ساخط على طلحة، لأجل ما قاله عن زوجات الرسول «صلى الله عليه وآله» حين نزول آية الحجاب[1]. وهذا يعني: أنه لم يحدث توبة توجب رضا الله ورسوله عليه، فكيف يصير

المفيد) ج1 ص258 و 259 والشافي (ط إسماعيليان سنة 1410هـ) ج4 ص329 وبحار الأنوار ج32 ص333 ونهج السعادة ج4 ص70 و 74 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5 ص274.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص185 و186 وج9 ص323 وكتاب الأربعين للشيرازي ص567.

في الجنة لمجرد ما زعموه من بيعته؟! وهل توبته من النكث ترضي عنه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بعد أن مات ساخطاً عليه، لأجل ما قاله في زوجته.

خامساً: لو سلمنا صحة هذا الحديث الشاذ، فإننا نسأل: كيف حكم «عليه السلام» لطلحة بالجنة لمجرد أنه أرسل إليه بالبيعة، وليس ثمة ما يثبت أنه ندم على قتله المئات من المسلمين من شيعته في البصرة قبل مجيء علي «عليه السلام» إليها؟! وتسبب في قتل الألوف من المسلمين في حرب الجمل؟! فإن العودة إلى البيعة لا تمحو جريمة قتل هؤلاء، ولا تغفر جميع الذنوب التي ارتكبها، ولا تعني توبته منها..

كما أن العودة للبيعة قد يكون سببها الشعور بالفشل والعجز عن الحصول على شيء.

وما أسهل الخروج من الذنوب إذا كانت دماء الناس وأموالهم رخيصة إلى هذا الحد.

على أننا لو قبلنا بأن توبته من النكث تكفر عنه ذنوبه، حتى ذنب الزنا، وذنب شرب الخمر، وذنب قتل الأولياء والأصفياء، ولكن هل تقضي عنه الديون، وتعطي ديات المقتولين، وتعيد أموال المسلمين التي انتهبتها من بيوت الأموال.. وغير ذلك؟!

هذا رأس الناس:

ولم يفت علياً «عليه السلام» تصحيح حتى الخطأ في تطبيق بعض المفاهيم التي يتداولها الناس، ويتعاملون مع بعضهم بها، فقد وجدهم أنهم قد أخطأوا في تطبيق مفهوم الرئيس على من لا يجمع مواصفات الرئاسة، فبين لهم ذلك، وذلك لأن المفاهيم اختلطت عليهم، فظنوا أن كون الرجل شريفاً منيع النفس يكفي لأن يجعله رأس الناس.

ولذلك ادَّعوا: أن ابن خلف كان رئيساً مع أن الرياسة تحتاج إلى صفات أخرى لم تكن متوفرة في ابن خلف.. فإن الرئيس هو من ينبغي اتباعه والأخذ عنه وطاعته، فمن ميزات الرئيس: أن يكون عالماً، ويقصد لأخذ العلم منه، شرط أن يكون علمه صحيحاً. فقد روي عن الإمام الصادق «عليه السلام» أنه قال لسفيان بن خالد: يا سفيان، إياك والرئاسة، فما طلبها أحد إلا هلك..

فقلت له: جعلت فداك، قد هلكنا إذاً، ليس أحد منا إلا وهو يحب أن يذكر ويقصد، ويؤخذ عنه.

فقال: ليس حيث تذهب إليه، إنما ذلك أن تنصب رجلاً دون الحجة، فتصدقه في كل ما قال، وتدعو الناس إلى قوله(1).

---

(1) معاني الأخبار ص180 بحار الأنوار ج2 ص83 وج70 ص153 عنه، ووسائل الشيعة (آل البيت) ج27 ص129 و (الإسلامية) ج18 ص93 ومستدرك الوسائل ج11 ص381 و 382 ومستدرك الوسائل ج17

وقال علي «عليه السلام»: آلة الرياسة سعة الصدر(1).

وروي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «إن من تعلم العلم ليماري به السفهاء، أو يباهي به العلماء، أو يصرف وجوه الناس إليه ليعظموه، فليتبوء مقعده من النار، فإن الرئاسة لا تصلح إلا لله ولأهلها.

ومن وضع نفسه في غير الموضع الذي وضعه الله فيه مقته الله.

ومن دعا إلى نفسه، فقال: أنا رئيسكم وليس هو كذلك، لم ينظر الله إليه حتى يرجع عما قال، ويتوب إلى الله مما ادعى»(2).

وهذا الحديث يدل على خطورة ادِّعاء الرياسة لمن لا يستحقها، كما أن الخطأ في مفهوم الرئيس يجر إلى الخطأ في تطبيقه، وأن يصل إلى الرئاسة من ليس أهلاً لها، فيقود الناس إلى المهالك،

ص309 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج4 ص86.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج4 ص42 وبحار الأنوار ج72 ص357 عنه، ومستدرك سفينة البحار ج4 ص11 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج4 ص87 وج12 ص170 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص407.

(2) تحف العقول ص43 و 44 وبحار الأنوار ج74 ص 147 عنه، ومستدرك سفينة البحار ج7 ص361 وأعيان الشيعة ج1 ص300 وراجع: فقه الرضا ص384 والمجموع للنووي ج1 ص23 وسنن ابن ماجة ج1 ص93 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج10 ص197 وج10 ص201.

ويوقعهم في المزالق. ولذلك تصدى أمير المؤمنين «عليه السلام» لتصحيح المفهوم، وتعريف الناس: بأن الشرف ومناعة النفس لا تكفي للرئاسة..

يعسوب قريش، واللباب المحض:

وتقدم: أنه «عليه السلام» وقف على عبد الرحمان بن عتاب: وقال: هذا يعسوب قريش، هذا اللباب المحض من بني عبد مناف، ووصفه بـ «الغطريف من بني عبد مناف».

وهذا كلام باطل من أساسه، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن عبد الرحمان هذا كان على رجالة الميمنة في جيش الناكثين[(1)]. وفي الأخبار الطوال: على قريش وكنانة[(2)]. ووصفه علي «عليه السلام» هو وطلحة والزبير، في كتابه بعد الجمل ـ إلى أم هاني ـ: بأنه من البغاة الظلمة[(3)].

ثانياً: إن اللباب المحض من بني عبد مناف هم بنو هاشم، وعلى

(1) الجمل للمفيد ص324 و (ط مكتبة الداوري) ص174 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5 ص75 وفي هامشه: الجمل ص324 والفتوح لابن أعثم ج2 ص461 والإمامة والسياسة ج1 ص89 وفيه «عبد الرحمن بن عبادة»، وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص507 وفيه « إلى الميسرة».

(2) الأخبار الطوال للدينوري ص146.

(3) الجمل للمفيد ص397 و (ط مكتبة الداوري) ص212.

رأسهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ثم علي وأبناؤه «عليهم السلام» من بعده. وليس البغاة الظلمة الذين يحاربون الله ورسوله، ويسعون في الأرض فساداً..

ثالثاً: إن علياً «عليه السلام» لا يمكن أن يتلهف أو يتأسف على قتل ناكث، ساع في محق دين محمد، مشارك في قتل عشرات الألوف من المسلمين.

رابعاً: لا يمكن أن يكون أمثال هذا الباغي الظالم يعسوب قريش (أي سيدها) وغطريفها، بل علي وأهل بيته الطاهرون هم سادة قريش ويعاسيبها وغطارفتها..

خامساً: لا يمكن أن يعد هذا الظالم المفسد، والعاتي، والقاتل الفاجر بمنزلة الأنف من أمير المؤمنين «عليه السلام»، ليصح قوله: جدعت أنفي، لأن الأنف موضع الحمية والشرف، ولا حمية وشرف ولا قيمة لأمثال هؤلاء..

سادساً: لا يمكن أن يفضل «عليه السلام» على الأشتر رجلاً هذا حاله، وذاك مآله. وقد أظهر تلهفه على الأشتر حين استشهد، وبيَّن بما لا مزيد عليه: أنه لا يعدل به أحداً من الناس.

سابعاً: قلنا: إن علياً «عليه السلام» حين يقاتل أهل الباطل إنما يقوم بتكليفه الشرعي، لا لشفاء نفسه، والتنفيس عن حقده، فإنه أسمى وأجل من أن يتوهم في حقه ذلك..

ثامناً: ما هذا التمييز العنصري، والمنطق العشائري الذي تنضح

به هذه الكلمات المنسوبة إليه «عليه السلام»، وهو الذي كان يحارب هذا المنطق، وقد تحمل أعظم الأذى من أجل التخلص منه..

وكيف يمكن أن نفهم قوله: قتلت الصناديد من بني عبد مناف، وأفلتني الأعيار من بني مذحج؟! ألم يسمع قول النبي «صلى الله عليه وآله»: دعوها فإنها منتنة، حين قال قائل: يا للأنصار، وقال آخر: يا للأنصار، أو نحو ذلك؟!

ألم يكن الأوجب هو قتل صناديد بني عبد مناف، وترك الأعيار ـ أي الحمير ـ من بني مذجح، لأن الصناديد سيكونون أعظم بلاءً وسوءاً وضرراً وخطراً على الإسلام وأهله، من الناس العاديين الذين ليسوا بصناديد؟!

الأقرب.. والأصوب:

والأقرب إلى الصواب هنا: هو رواية الشيخ المفيد «رحمه الله» التي تقول: إنه «عليه السلام» قال عن ابن عتاب: «هذا يعسوب القوم ورأسهم صريعاً كما ترون»..

حيث يظهر منها: أنه «عليه السلام» يريد أن يدخل السرور على قلوب المؤمنين، ويبشرهم بأنهم قد قتلوا رئيس القوم الذي يطيفون به، ويجتمعون حوله، كما يجتمع النحل حول أميره، وهو الذَّكر منه..

وهكذا الحال: بالنسبة لقوله: جدعت أنفي إلخ.. فإن الأقرب هو ما ذكره المفيد «رحمه الله» أيضاً، فإن الإنسان قد يضطر إلى أن

يرضى بجدع أنف نفسه في سبيل ما هو أهم، وهو حفظ الدين وأهله.. علماً بأنه «عليه السلام» حذَّر الناكثين ووعظهم فلم ينفعهم ذلك..

إنه «عليه السلام» يريد أن يقول لقريش: إنهم هم السبب فيما جرى لرجالهم، وأبنائهم بسبب عدم خبرتهم، وعدم تفكيرهم بعواقب ما يقدمون عليه، فليس لأحد منهم أن يلومه، بل عليهم أن يلوموا أنفسهم، وأبناءهم وإخوانهم.. فإنما على نفسها جنت براقش..

علي × والعشائرية:

ويدل على عدم صحة ما ينسب إليه «عليه السلام» من اهتمامه بالناحية العشائرية:

أولاً: إنه «عليه السلام» ليس فقط لم يتأسف على معبد بن المقداد، بل ترحم على والده المقداد، ثم دعا على ولده، رغم أن معبداً هو ابن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب.

لقد قال عنه ـ كما رواه البلاذري ـ: لا جزاك الله من ابن أخت خيراً.

ثانياً: إن من غير المعقول: أن يخالف علي «عليه السلام» القرآن والحق، وهو الذي قال عنه رسول الله «صلى الله عليه وآله»: علي مع الحق والحق مع علي.

وقال: علي مع القرآن والقرآن مع علي..

والقرآن يقول: (**..إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ..**)[1]. ولم يفرق بين المذحجي والقرشي.. فهل يفرق علي «عليه السلام» بينهما؟! وهل يجعل غير التقوى سبيلاً للتفاضل والتقديم؟!

ثالثاً: هل من الجائز أن يقول عمار: لا نبالي بمن عَنَدَ عن الحق من ولد ووالد، ثم يؤيده علي «عليه السلام» ويعتبر قوله حقاً ويقول له: رحمك الله يا عمار، وجزاك عن الحق خيراً.. ثم يتراجع «عليه السلام» عن ذلك، ويتأسف ويتلهف «عليه السلام» على صناديد قريش الذين هم أئمة الكفر، والناصرون للباطل، والساعون في إطفاء نور الله؟! ويتأسف على إفلات الأعيار ـ أي الحمير ـ من بني مذحج؟!

مفارقات ذات مغزى:

وقد أشار «عليه السلام» فيما خاطب به القتلى إلى مفارقات لا بد من أخذ العبرة منها.. ونذكر منها:

1 ـ عبد الله بن ربيعة: فإنه «عليه السلام» وصفه بالبائس. ربما لأنه خسر الدنيا قبل القتل وبعده، وخسر الآخرة أيضاً. وهذا غاية الخذلان والبؤس..

فهو يُقتَلُ في نصر عثمان، مع أن عثمان نفسه لم يكن رأيه فيه

---

(1) الآية 13 من سورة الحجرات.

ولا في أبيه بحسن. فهو وأبوه مبغوضان أو غير موثوق بهما لدى عثمان.

وقد كان على هذا البائس أن ينظر إلى الأمور ببصيرة ووعي، ليعرف أن قتل عثمان إنما كان لأمور أخذوها عليه، وكان عثمان قد وعد بالإقلاع عنها، أكثر من مرة ثم أخلف وتراجع، فلماذا يريد أن ينصر من قصَّر في حق نفسه؟!

كما أنه كان يعرف أن أمير المؤمنين «عليه السلام» ليس فقط لم يشارك في قتل عثمان، بل هو قد حاول أكثر من مرة حل مشكلته، ومنع القتل عنه. فلماذا يريد هذا البائس أن يقاتل علياً «عليه السلام»، وأي نصر لعثمان في قتال علي «عليه السلام»؟! ولماذا ينكث بيعته، ويخرج على إمامه، ويقتل من أجل من لم يكن رأيه فيه ولا في أبيه بحسن؟!

2 ـ أما معبد بن زهير، فهو يبحث عن الفتنة، ولو في الثريا، فلما وجد نفسه فيها، خفت صوته، وصار يلوذ في كل اتجاه لكي ينجو بنفسه.

وهذا يدل على أن هذا الرجل مجرد إنسان عابث، ليس له هدف سوى التسلية، وتمضية الوقت، والتلذذ بالفوضى التي يراها من حوله..

فحين هبت عليه رياح الفتنة التي كان يبحث عنها، ويتلذذ بإثارتها، حاول أن يهرب من السيف فلم يفلح، وذهب ضياعاً.. كما

قال أمير المؤمنين «عليه السلام».

وهذا درس آخر علينا أن نستفيده هنا، وهو: أن على الإنسان أن لا يلعب بالنار حتى لا يحرق نفسه فيها..

3 ـ وأما ما قاله «عليه السلام» عن مسلم بن قرظة، فقد جاء على سبيل الإستفهام الإنكاري. أي أن عثمان لم يكن واصلاً له، وإنما كان علي «عليه السلام» هو الذي يصر على عثمان لكي يعطيه ما يدعيه.

فهل خروجه لحرب علي «عليه السلام» كان براً بعلي ومكافأة له على إحسانه، لأنه سعى له لدى عثمان ليعطيه ما يدعيه؟!

أو أنه كان براً بعثمان الذي كان قاطعاً له، ولم يكن يعطيه ما يدعيه عليه، إلا بإصرار من أمير المؤمنين «عليه السلام»؟! ويعتبره عثمان أيضاً بئس العشيرة له..

ثم يمن عثمان على علي «عليه السلام» بذلك فيقول له: «لولا أنت ما أعطيته. إن هذا ما علمت بئس العشيرة».

4 ـ أما عبد الله بن حميد، فهو يعلم أن علياً «عليه السلام» لم يقتل عثمان، بدليل أنه هو نفسه كان يكتب إلى علي كتباً أوذي عثمان منها.. فأعطاه عثمان مالاً، فرضي عنه.. فكيف يحارب علياً انتصاراً لعثمان؟! فإن فعله هذا يدل على أنه كان يعلم أن علياً «عليه السلام» كان بريئاً من أمر عثمان..

5 ـ وبعد.. فقد عودنا الحكام أن لا يرضوا من الناس بالوقوف

على الحياد، والكف عنهم وعن غيرهم، بل يجبرونهم على قتال عدوهم معهم. فإن امتنعوا من ذلك فإنهم يعاملونهم معاملة العدو.

أما علي «عليه السلام»، فلا يجبر أحداً على القتال معه.. لأنه يرى أن القتال معه دفاع عن الدين وأهله. وجهاد في سبيل الله، وتحتاج المثوبة عليه إلى قصد ونية وتقرب، فلو قاتل معه أحد من دون ذلك وقتل، فلا يكون شهيداً، ولا يستحق المثوبة. والإجبار على القتال، يمنع من تحقق نية القربة، ومن المثوبة..

6 ـ أما عبد الله بن المغيرة الذي خرج غضباً لمقتل أبيه يوم قتل عثمان، فقد أخطأ في اعتباره محاربة علي «عليه السلام» هي التي تعوضه عن قتل أبيه، لأن علياً «عليه السلام» لم يشارك في قتل عثمان، ولا كان له يد في قتل أبي هذا الشخص..

وهل تيم إلا أعبد وإماء؟!:

قال الطبري، وابن أعثم، وغيرهما:

قال: وجعل رجل من أهل الكوفة يقال له: مسعود بن عمرو الهمداني يجول في القتلى، وينظر إليهم. فبينما هو كذلك إذ مر برجل من بني ضبة يقال له: عمير بن الأهلب، فإذا هو مقطوع اليدين، وبه ضربات كثيرة. وقد ندم على قتاله مع عائشة، وهو يقول شعراً:

لقد أوردتنا حومة الموت أمنا فلم تنصرف إلا ونحن رواء
لقد كان في نصر ابن ضبة أمة وشيعتها مندوحة وغناء

أطـعنا بني تيم لشقوة جـدنـــا وما تـــيم إلا أعــبــد وإمـــاء

قال: فجعل الهمداني يتعجب من قول الضبي، فقال له الضبي:

ممن الرجل؟!

فقال: رجل من همدان، فقال:

ما لي أراك واقفاً متعجباً من قولي.

فقال الهمداني: إني أتعجب من ندامتك حين لا تنفعك الندامة.

فقال له الضبي: قرب إليَّ أذنك، فقرب إليه أذنه، فعض عليها الضبي حتى قطعها، وانفلت الهمداني بغير أذن، ثم أنكر عليه بسيفه حتى قطعه إرباً إرباً.

وفي المسعودي: أنه قال له: أدن مني، ولقنِّي الشهادة.

قال: فصرت إليه، فلما قربت منه، استدناني، ثم التقم أذني فذهب بها، فجعلت ألعنه وأدعو عليه.. فقال: إذا صرت إلى أمك فقالت: من فعل هذا بك؟!

فقل: عمير بن الأهلب الضبي، مخدوع المرأة التي أرادت أن تكون أمير المؤمنين(1).

____

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص334 و 335 و (ط دار الأضواء) ج2 ص485 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص524 و (ط الأعلمي) ج3 ص531 و 532 ومروج الذهب ج2 ص370 و (ط أخرى) ج2 ص409 والكامل في

وفي الكامل: ادن مني، فلقني، فبي صمم[1].

ونقول:

بنو تيم قبيلة ذليلة:

قد أظهر هذا النص: أن بني تيم ـ وهم قبيلة عائشة ـ لم يكن لهم موقع اجتماعي مميز، بل هم كانوا من طبقة العبيد والإماء الذين كان العرب لا يهتمون لهم، إن لم نقل: إنهم كانوا يحتقرونهم.. ويكفي قول عمير بن الأهلب هنا:

وهل تيم إلا أعبد وإماء؟!

ويدل على هذه الحقيقة أيضاً قولهم: إنه حين بويع أبو بكر نادى أبو سفيان: «غلبكم على هذا الأمر أذل أهل بيت في قريش».

وحسب نص الحاكم:

«وما بال هذا الأمر في أقل قريش قلة، وأذلها ذلة، يعني أبو بكر»[2].

التاريخ ج3 ص252 و 253 وقاموس الرجال للتستري ج12 ص291 ومكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا ص69 وإمتاع الأسماع ج13 ص247 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5 ص243.

(1) الكامل في التاريخ ج3 ص252 و 253.

(2) راجع: المستدرك للحاكم ج3 ص78 عن ابن عساكر، وأبي أحمد الدهقان، والمصنف للصنعاني ج5 ص451 وراجع: الكامل لابن الأثير ج2

ويروي البلاذري: أن أبا سفيان حين رجع من سفره، ووجد أن الناس بايعوا أبا بكر جاء إلى علي «عليه السلام»، فقال:

«يا علي، بايعتم رجلاً من أذل قبيلة من قريش»؟!(1).

ويقول عوف بن عطية:

وأمـــا الألأمان بـــنـــو عدي وتـــيم حـــين تـــزدحم الأمـــور
فـــلا تشهد بـهم فتيان حـــرب ولكـــن أدن مـــن حلـــب وعيـــر
إذا رهـــنـــوا رمـــاحهـــم بزبد فــــــإن رمــــــاح تــــيم لا تضير(2)

ويلاحظ على البيت الثاني: أن فيه إقواء.

أميرة المؤمنين: عائشة:

وقد أدرك الضبي، ولكن بعد فوات الأوان شيئاً من طموحات عائشة، فقد كانت هي صاحبة السلطة المطلقة في حرب الجمل، وهي التي كانت تأمر وتنهي، وإليها ترجع الأمور، ومنها وعنها تصدر

ص326 وتاريخ الأمم والملوك ج2 ص944 والنزاع والتخاصم ص19 وتاريخ مدينة دمشق ج23 ص465 وكنز العمال ج5 ص383 و 385 و (ط مؤسسة الرسالة) ج5 ص657 عن ابن عساكر، وعن أبي أحمد الدهقان في حديثه، وعن تاريخ الخلفاء (ط بيروت) ص62.

(1) أنساب الأشراف (قسم حياة النبي «صلى الله عليه وآله») ص588.

(2) طبقات الشعراء لابن سلام ص38.

الأوامر..

ويكفي أن نذكر: أنه بعد مقتل طلحة والزبير لم توقف الحرب، بل أدارتها بقوة وحزم وصلابة، ولم يفتَّ في عضدها، أو يوهن عزمها على مواصلتها أن ترى حولها عشرات ألوف القتلى، ولم يوقف الحرب إلا عقر جملها، وفرار الناس من حولها..

وقد أشرنا إلى هذا الأمر، بشيء من البيان والتوضيح في موضع آخر من هذا الكتاب..

الفصل الثالث:

الغنائم.. والأموال.. والسبايا..

في حرب الجمل:

أما بالنسبة لما جرى في حرب الجمل، واعتراض بعض الناس الذين صاروا خوارج فيما بعد على أمير المؤمنين «عليه السلام» في أمر الغنائم، فهو يدل على أن هؤلاء القوم قد طغت عليهم أطماعهم، وكانوا يعانون من الجهل والغباء، ولاسيما بالنسبة للأحكام الإسلامية، ثم من قلة الدين، ولذا لم يستطيعوا أن يفهموا سرّ حرمان علي «عليه السلام» إياهم من السبي مادام قد أعطاهم من الغنائم في حرب الجمل، أو أنهم لم يمكنهم تقبل هذا الحرمان.

ونحن نذكر هنا شطراً مما ينبغي لفت النظر إليه، ونترك الشطر الآخر، لنذكره في فصل آخر، سيأتي إن شاء الله تعالى في الجزء الثاني والأربعين من هذا الكتاب، بعنوان: «الأسرى والغنائم في حرب الجمل»، فنقول:

سجاحة عفو علي ×:

وقد طلبت عائشة من علي «عليه السلام»: أن يراعي معنى

السجاحة في التعامل معها.

وقد تجلت سجاحة علي «عليه السلام» في عفوه، في أوامره التي أصدرها حين بدء الحرب، وحين هزيمة أعدائه، وقد تقدم شطر منها. بل يكفي أن نذكر بعض ما أصدره حين انتهاء الحرب، فقد ذكروا:

1 - أنه «عليه السلام» أمر:

«ألا يجهز على جريح، ولا يتبع مولٍ، ولا يطعن في وجه مدبر.

ومن ألقى السلاح فهو آمن.

(ثم آمَن الأسود والأحمر).

ولا يستحلَّن فرج ولا مال.

وانظروا ما حُضِرَ به الحرب من آنية فاقبضوه، وما كان سوى ذلك فهو لورثته.

ولا يطلبن عبداً خارجاً من العسكر.

وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم. وليس لكم أم ولد، والمواريث على فريضة الله.

وأي امرأة قتل زوجها فلتعتد أربعة أشهر وعشراً.

قالوا: يا أمير المؤمنين، تحل لنا دماؤهم، ولا تحل لنا نساؤهم؟!

فقال: كذلك السيرة في أهل القبلة.

فخاصموه. قال: فهاتوا سهامكم، وأقرعوا على عائشة، فهي رأس الأمر، وقائدهم.

فعرفوا، وقالوا: نستغفر الله.

فأفحمهم علي «عليه السلام»..»[1].

2 ـ **ويقول النص التاريخي:** إن الخوارج قالوا لعلي «عليه السلام» حين سألهم: ماذا نقمتم مني؟!

أول ما نقمنا منك: أنا قاتلنا بين يديك يوم الجمل، فلما انهزم أصحاب الجمل أبحت لنا ما وجدنا في عسكرهم، ومنعتنا من سبي نسائهم وذراريهم؛ فكيف استحللت مالهم، دون نسائهم والذرية؟!

فقال: إنما أبحت لكم أموالهم بدلاً عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة، قبل قدومي عليهم، والنساء والذرية لم يقاتلونا. وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام، ولم يكن منهم ردّة عن الإسلام؛ ولا يجوز استرقاق من لم يكفر، وبعد.. لو أبحت لكم النساء، أيكم يأخذ عائشة في سهمه؟!

فخجل القوم من هذا الخ..»[2].

---

(1) كنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص335 و 336 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص710 ونصب الراية ج4 ص363 والدراية في تخريج أحاديث الهداية ج2 ص139 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص560.

(2) الفرق بين الفرق ص78 وراجع: الفتوح لابن اعثم ج4 ص122 و 123 وقرب الإسناد (ط حجرية) ص62 والبداية والنهاية ج7 ص282 وراجع ص245 وفيها: أنهم سألوه أن يقسم فيهم أموال طلحة والزبير، فأبى

وتذكر بعض المصادر: أن الخوارج قد اعترضوا بهذا على ابن

فطعنوا عليه الخ.. وذخائر العقبى ص232 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص360 و 262 والجمل ص216 و 217 ومناقب آل أبي طالب ج1 ص268 وجواهر الأخبار والآثار (المطبوع بهامش البحر الزخار) ج6 ص417 عن المعتزلي وغيره وص420 و 421 وأحاديث أم المؤمنين عائشة للعسكري ص181 و 182 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص545 و 543 والكامل للمبرد ج3 ص238 والعقد الفريد ج4 ـ ص331 وتلبيس إبليس ص92 وكنز العمال ج11 ص309 و 325 و 326 و 327 و 330 وبحار الأنوار (ط قديم) ج8 ص564 و 565 و 570 و 573 عن كشف الغمة وغيره، والمسترشد في إمامة علي بن أبي طالب ص70 وجامع بيان العلم ج2 ص127 و 128 وترجمة الإمام علي من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) ج3 ص151 و 156 والمصنف للصنعاني ج1 ص158 و 159 والمستدرك للحاكم ج2 ص151 وتلخيصه للذهبي بهامش نفس الصفحة، والخصائص للنسائي ص146 و 148 والمناقب للخوارزمي ص184 والكامل لابن الأثير ج3 ص259 و 255 والفصول المهمة لابن الصباغ ص66 و 67 و 93 و 96 والإمامة والسياسة ج1 ص77 و 149 وتذكرة الخواص ص99 وراجع ص105 وكشف الغمة ج1 ص265 والبدء والتاريخ ج5 ص223 و 224 والفائق للزمخشري ج4 ص129 ومناقب الإمام علي «عليه السلام» لابن المغازلي ص408 و 410 وبهج الصباغة ج7 ص171 و 172 عن المسترشد. وراجع ص176 عن المبرد، ووسائل الشيعة ج11 ص58 و 59 ـ باب25 الجهاد حديث 5 و 7. وجواهر الكلام ج21 ص336 و 337.

عباس، فأجابهم بما ذكرناه آنفاً[1].

3 ـ وفي نص آخر: أنه «عليه السلام» قال: «وإنما لكم ما حوى عسكرهم، وما كان في دورهم فهو ميراث لذريتهم، فإن عدا علينا أحد منهم اخذناه بذنبه، وإن كف عنا لم نحمل عليه ذنب غيره.

يا أخا بكر، لقد حكمت فيهم بحكم رسول الله «صلى الله عليه وآله» في أهل مكة، قسَّم ما حوى العسكر، ولم يعرض لما سوى ذلك، وإنما اتبعت أثره حذو النعل بالنعل..»

إلى أن قال: «فإن أنتم لم تصدقوني وأكثرتم علي، ـ وذلك أنه تكلم في هذا الأمر غير واحد ـ فأيكم يأخذ عائشة بسهمه»؟!

إلى أن قالت الرواية: «وتنادى الناس من كل جانب: أصبت يا أمير المؤمنين، أصاب الله بك الرشاد والسداد»[2].

---

(1) راجع: مجمع الزوائد ج6 ص240 وخصائص الإمام أمير المؤمنين «عليه السلام» للنسائي ص147 و 148 والمناقب للخوارزمي ص184 و 185 وترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) ج3 ص151 وعن: البداية والنهاية ج7 ص276 و 281 وعن تاريخ اليعقوبي ج2 ص167 وعن مناقب آل أبي طالب ج1 ص267.

(2) أحاديث أم المؤمنين عائشة ص181 و 182 عن كنز العمال ج8 ص215 و 217 ومنتخبه ج6 ص315 و 331 وراجع جواهر الأخبار والآثار (مطبوع بهامش البحر الزخار) ج6 ص420 و 421 والإحتجاج ج1 ص168 وبحار الأنوار (ط قديم) ج8 ص564 و 565 و (ط جديد) ج32

وفي نص آخر: أن الخوارج «لعنوا علياً في تركه اغتنام أموالهم، وسبي ذريتهم، ونسائهم»[1].

4 ـ ثم إنه «عليه السلام» «لما قسم ما حواه العسكر أمر بفرس فيه كادت أن تباع؛ فقام إليه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، هذه الفرس كانت لي، وإنما أعرتها لفلان، ولم أعلم أنه يخرج عليها.

فسأله البينة على ذلك؛ فأقام البينة: أنها عارية، فردها، وقسم ما سوى ذلك»[2].

5 ـ وروى فطر بن خليفة، عن منذر الثوري قال: لمّا انهزم الناس يوم الجمل أمر أمير المؤمنين منادياً ينادي: أن لا يجهزوا على جريح، ولا يتبعوا مدبراً، وقسم ما حواه العسكر من السلاح والكراع.

6 ـ وروى سفيان بن سعيد قال: قال عمّار «رضي الله عنه» لأمير المؤمنين «عليه السلام»: ما ترى في سبي الذّرية؟!

قال: ما أرى عليهم من سبيل، إنّما قاتلنا من قاتلنا.

ص222 و 223 وراجع: هوامش ص221.

(1) الملل والنحل ج1 ص116 وأحاديث أم المؤمنين عائشة ج1 ص188 عنه، وعن الفرق ص58 وعن التبصير ص27.

(2) الجمل ص405 و 406 و (ط مكتبة الداوري) ص216 و 217 وقال في هامشه: قارن بعضه بالإمامة والسياسة ج1 ص77 و 72 والدر النظيم ج1 ص128.

ولما قسم ما حواه العسكر، قال له بعض القراء من أصحابه: اقسم من ذراريهم وأموالهم لنا، وإلاّ فما الّذي أحلّ دماءهم، ولم يحلّ أموالهم؟!

فقال «عليه السلام»: هذه الذّرية لا سبيل عليها، وهم في دار هجرة، وإنما قتلنا من حاربنا وبغى علينا، وأما أموالهم فهي ميراث لمستحقيها من أرحامهم.

فقال عمار: ألا نتبع مدبرهم، ولا نجهز على جريحهم؟!

فقال «عليه السلام»: لا، لأني آمنتهم.

7 - روى سعد بن جشم عن خارجة عن مصعب، عن أبيه قال: شهدنا مع أمير المؤمنين «عليه السلام» الجمل، فلما ظفرنا بهم خرجنا في طلب الطعام، فجعلنا نمر بالذهب والفضة فلا نتعرض له، وإذا وجدنا الطعام أصبنا منه.

قال: وقسم علي «عليه السلام» ما وجده في العسكر من طيب بين نسائنا.

وقال «عليه السلام»: مروا نساء هؤلاء المقتولين من أهل البصرة أن يعتَدْنَ منهم، ولنقسم أموالهم في أهلهم، فهي ميراث لهم على فريضة من الله(1).

---

(1) الجمل للمفيد ص405 و 406 و (ط مكتبة الداوري) ص216 و 217 وقال في هامشه: قارن بعضه بالإمامة والسياسة ج1 ص77 - 78 والدر النظيم ج1 الورقة 128.

وفي نص آخر: «..فجعلوا يمرون بالذهب والفضة في معسكرهم، والمتاع لا يعرض له أحد، إلا ما كان من السلاح الذي قاتلوا به، والدواب التي حاربوا عليها الخ..»(1).

8 - «وجمع ما كان في العسكر من شيء ثم بعث به إلى مسجد البصرة، أن من عرف شيئاً فليأخذه إلا سلاحاً كان في الخزائن عليه سمة السلطان، فإنه مما بقي ما لم يعرف، خذوا ما أجلبوا به عليكم من مال الله عز وجل، لا يحل لمسلم من مال المسلم المتوفى شيء، وإنما كان ذلك السلاح في أيديهم من غير تنفيل من السلطان»(2).

9 - وقال المسعودي: «..وقبض ما كان في معسكرهم من سلاح، ودابة، ومتاع، وآلة، وغير ذلك، فباعه وقسمه بين أصحابه، وأخذ لنفسه، كما أخذ كل واحد ممن معه من أصحابه، وأهله، وولده خمس مئة درهم؛ فأتاه رجل من أصحابه؛ فقال: يا أمير المؤمنين، إني لم آخذ شيئاً، وخلفني عن الحضور كذا، وأدلى بعذره، فأعطاه الخمس مئة التي كانت له»(3).

نعم.. إن سيرة أمير المؤمنين «عليه السلام» في مثل هذه المواقع

---

(1) الأخبار الطوال ص151 ونهج السعادة ج1 ص315.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص538 و 539 و (ط الأعلمي) ج3 ص543 وراجع ص545 وراجع البداية والنهاية ج7 ص245 والكامل لابن الأثير ج3 ص255 و 259 والفصول المهمة لابن الصباغ ص67.

(3) مروج الذهب ج2 ص371.

هي سيرة الإسلام المحمدي الأصيل، وهي منة من الله سبحانه على عباده لا بد لهم أن يعرفوها ويعترفوا بها ليخلصوا له العبادة، وليتحسسوا عظمة الإسلام، ولأجل ذلك نجده «عليه السلام» يسعى إلى تنبيه الناس إلى ذلك، فهو يقول:

«أرأيتم، لو أني غبت عن الناس، من كان يسير فيهم بهذه السيرة»؟![1].

10 ـ وعن أبي البختري قال: لما انهزم أهل الجمل قال علي:

«لا يطلبن عبد خارجاً من العسكر. وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم. وليس لكم أم ولد. والمواريث على فرائض الله. وأي امرأة قتل زوجها فلتعتد أربعة أشهر وعشراً.

قالوا: يا أمير المؤمنين، تحل لنا دماؤهم ولا تحل لنا نساؤهم؟!

فقال: كذلك السيرة في أهل القبلة.

فخاصموه، قال: فهاتوا سهامكم، وأقرعوا على عائشة؛ فهي رأس الأمر، وقائدهم.

قال: ففرقوا، وقالوا: نستغفر الله!

فخصمهم علي»[2].

---

(1) المصنف للصنعاني ج10 ص124.

(2) المصنف لابن أبي شيبة ج8 ص710 وكنز العمال ج8 ص215 ـ 217 و (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص335 و 336 وشرح إحقاق الحق

فيومئذ تكلمت الخوارج:

11 - قال الطبري:

كتب إلي السري عن شعيب، عن سيف، عن محمد بن راشد، عن أبيه قال: كان من سيرة علي ألا يقتل مدبراً، ولا يذفِّف على جريح، ولا يكشف ستراً، ولا يأخذ مالاً.

فقال: قوم يومئذ: ما يحل لنا دماءهم، ويحرم علينا أموالهم؟!

فقال علي: القوم أمثالكم من صفح عنا فهو منا، ونحن منه. ومن لج حتى يصاب، فقتاله مني على الصدر والنحر، وإن لكم في خمسه لغنى.

فيومئذ تكلمت الخوارج[1].

12 - وقال المعتزلي:

اتفقت الرواة كلها على أنه «عليه السلام» قبض ما وجد في عسكر الجمل، من سلاح، ودابة، ومملوك ومتاع، وعروض، فقسمه بين أصحابه، وأنهم قالوا له: اقسم بيننا أهل البصرة، فاجعلهم رقيقاً، فقال: لا.

(الملحقات) ج8 ص560 عن منتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد ـ ط الميمنية بمصر) ج5 ص445.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص541 و (ط الأعلمي) ج3 ص545 والكامل في التاريخ ج3 ص259.

فقالوا: فكيف تحل لنا دماءهم، وتحرم علينا سبيهم؟!

فقال: كيف يحل لكم ذرية ضعيفة في دار هجرة وإسلام؟!

أما ما أجلب به القوم في معسكرهم عليكم فهو لكم مغنم، وأما ما وارت الدور، وأغلقت عليه الأبواب فهو لأهله، ولا نصيب لكم في شيء منه.

فلما أكثروا عليه قال: فاقرعوا على عائشة، لأدفعها إلى من تصيبه القرعة!

فقالوا: نستغفر الله يا أمير المؤمنين! ثم انصرفوا(1).

ونقول:

قد أوضحنا نقاطاً كثيرة في مواضع وفصول أخرى من هذا الكتاب. من أجل ذلك، نكتفي بإعادة التذكير بالأمور التالية:

تحل الدماء، ولا تحل الأموال والذرية:

إن منشأ الإشكال الذي وقع فيه هؤلاء القوم: هو قياس حال الأموال والذرية على الدماء، مع التسليم بأن الدماء هي الأغلى والأهم، قالوا: فإذا جاز قتل الناكثين، فلم لا يجوز أخذ أموالهم، وتملك ذراريهم؟!

ولم يلتفتوا:

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص250.

أولاً: إلى أن جواز القتل لا يلازم جواز أخذ المال، ولا جواز استعباد أبناء المقتولين، فإنه يجوز قتل القاتل، ورجم الزاني، ولا يجوز أخذ أمواله، ولا سبي ذراريه.

ثانياً: إن الابن يرث أباه، فإذا ارتكب الأب جرماً استحق به القتل، فلماذا يعاقب الابن بحرمانه من مال أبيه، والأخ بحرمانه من المال الذي يحق له أن يرثه..

فإن كان ذنب الأب جعله يستحق العقاب.. وقد عوقب، فلماذا يعاقب أرحامه الذين لم يذنبوا معه؟!

والله يقول: **(وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)**(1).

لماذا لا يتبع المدبر؟!:

وهنا سؤال آخر يقول:

إذا كان المذنب هو الذي يعاقب، فإن الناكث هو الذي يستحق العقوبة بالقتل، فإذا أدبر، أو جرح، فلِمَاذا تسقط عقوبته، ولماذا لم يجز أن يتبع، وأن يقتل؟!

ونجيب:

بأن ذلك جائز في نفسه، لكن للإمام أن يعفو عن هذا المجرم حين تكون هناك مصلحة أهم تقتضي العفو. وقد عفا عنهم الإمام هنا، لأجل

---

(1) الآية 164 من سورة الأنعام.

وجود هذه المصلحة.

وإعطاؤهم الأمان حين فرارهم دليل على هذه المصلحة، وعلى حصول هذا العفو. فيكون إعطاء الأمان هو الذي منع من العقوبة..

رواية مكذوبة على الأشتر:

قال ابن عساكر:

بلغ علياً: أن الأشتر قال: ما بال ما في العسكر يقسم ولا يقسم ما في البيوت، فأرسل إليه يزيد بن قيس، فأتاه به، فقال: أنت القائل في أصحابك دية؟! (كذا في المصدر).

قال: نعم.

فقال: إنا والله ما قسمنا عليكم سلاحاً من مال الله عز وجل كان في خزانة المسلمين، اجلبوا به عليكم، ولو كان، ما أعطيتكموه، ولرددته على من أعطاه الله إياه في كتابه، إن الحلال حلال أبداً، وإن الحرام حرام أبداً.

والله لئن (لعل الصحيح: ثنيت لي) في الوسادة، وتابعتموني، لأسيرن فيكم بسيرة يشهد لي بها التوراة، والإنجيل، والزبور إني قضيت بما في القرآن.

وأحسن أدبه بالدرة.

فقال له يزيد: يا أشتر، والله لئن عدت لمثل هذا لأضربن عنقك، أما كفانا من شرك.

فخرج الأشتر حتى دخل على عائشة متصلاً وسلم فردته، واعتذر فقالت: ويحك يا أشتر، سعيت مع قوم (لعل الصحيح: إلى) الفتنة، ودعوا إلى الفرقة، وعدوا على الإمام، ولن يعجزوا الله حتى يصيبكم بنقمة من قبله، ثم يجري آثام ما شئتم. (كذا في المصدر).

فخرج من عندها وهو يرى أن قد قبلت منه(1).

ويلاحظ:

1 ـ أن في الرواية تشويشاً، ولعل بعضه بسبب تصحيف الرواة لبعض الكلمات، أو بسبب طمس بعض ما جاء فيها، أو لغير ذلك من أسباب..

2 ـ لم نعرف كيف تشهد التوارة والإنجيل والزبور لعلي «عليه السلام» أنه عمل بما في القرآن..

3 ـ ما المقصود بعبارة: وأحسن أدبه بالدرة؟! هل ضرب علي «عليه السلام» الأشتر بالدرة، وأحسن تأديبه بها؟!

فلماذا إذن لم يشتهر ذلك؟! ولم ينتشر؟! ولم تروه إلا هذه الرواية الشاذة، بل المكذوبة؟!

4 ـ كيف يرضى علي «عليه السلام» من يزيد بن قيس: بأن يهدد الأشتر بضرب عنقه بحضرته؟!

---

(1) تاريخ مدينة دمشق ج56 ص383 وراجع: كنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج4 ص541.

وهل أصبحت الأمور بلا ضابطة عند علي «عليه السلام» إلى هذا الحد؟!

ومن الذي خول ابن قيس بضرب أعناق الناس؟!

5 ـ ما معنى قوله «عليه السلام» في الرواية: «لو ثنيت لي الوسادة وتابعتموني لأسيرن فيكم بسيرة يشهد لي التوراة الخ..». هل لم يكن «عليه السلام» إلى تلك اللحظة يقضي بما في القرآن؟!

وهل لم تثن له الوسادة لكي يحكم بما أنزل الله؟!

وما هو الحكم الذي خالف فيه القرآن حتى ذلك الوقت؟!

6 ـ لم تذكر لنا الرواية عن أي شيء اعتذر الأشتر لعائشة. هل اعتذر عن حربه لها، واعتبرها محقة في تلك الحرب؟!

أم اعتذر عن محاولته قتل ابن أختها عبد الله بن الزبير؟!

أو اعتذر لها عن قتل عثمان؟! كما هو ظاهر سياق الرواية..

ولماذا يعتذر لعائشة، ولا يعتذر لأولاد عثمان؟!

7 ـ إن عائشة ـ كما تدعي الرواية ـ قالت للأشتر: إنه سعى مع القوم في الفتنة، ودعوا إلى الفرقة، فهل كانت هي ساعية في منع الفتنة، وكانت تدعو إلى الوحدة وجمع الشمل؟!

أم أنها كانت تقود جيش الناكثين؟! وتحارب أمير المؤمنين، وسيد الوصيين؟!

8 ـ ما هي النقمة التي أصاب الله تعالى بها قتلة عثمان؟! وألم

تكن عائشة وطلحة والزبير من قتلة عثمان؟! ولماذا لا تعد ما جرى لها ولطلحة والزبير في حرب الجمل نقمة من الله تعالى؟! لكن لا بسبب عثمان، بل بسبب خروجهم على إمام زمانهم، ونكث بيعته.

9 ـ لم نفهم المقصود من قول عائشة في الرواية أخيراً: «ثم يجري آثام ما شئتم»!!

10 ـ إذا كانت عائشة قد اتهمت الأشتر بأنه سعى في الفتنة، وأنه عدا على إمامه عثمان فقتله، وأن الله سينتقم منه وممن شارك في ذلك، فهل تكون قد رضيت أو قبلت منه؟! وهل دل كلامها هذا على شيء من الرضا؟! وبماذا رضيت؟! أم أنه يدل على عدم رضاها إلا بعد نزول تلك النقمة؟!

وإذا كانت قد رضيت، فلماذا ردَّت عليه الجمل الذي أرسله إليها، وأرسلت إليه بتلك الرسالة الحادة؟!

ولماذا؟! ولماذا؟!

11 ـ وإذا كان هذا هو موقف الأشتر، فلماذا ولاه «عليه السلام» مصر، وقال لهم: إنه لا يورد ولا يصدر إلا عن أمري؟!

ولماذا شارك أيضاً في حرب صفين؟!

علي × لم يخمس أهل الجمل:

ورووا أيضاً: «أن علياً لم يخمس أهل الجمل..»(1).

ولكن في نص آخر: أنه «عليه السلام» قال لهم حينما اعترضوا عليه: «وإن لكم في خمسه لغنى، فيومئذٍ تكلمت الخوارج»(2).

فالظاهر: أن من قال: إنه «عليه السلام» لم يخمس، يريد أنه لم يخمس أموالهم التي لم يقاتلوا بها، ولم تكن في الغنائم.. وكذا لم يخمس السلاح الذي للسلطان، لأنه أرجعه إلى بيت المال.

ومن قال: إنه خمسهم، فمراده: أنه خمس الكراع والسلاح الذي قاتلوه به.

علي × آمن الأسود والأحمر:

ولا نعلم حاكماً، تعرض لما تعرض له علي أمير المؤمنين «عليه السلام» من ظلم، وتجنّ وعدوان، وخاض حرباً طاحنة تهدف إلى قتله، واستئصال شيعته ومحبيه، وترتكب فيها أعظم الجرائم ـ لا نعلم أحداً ـ يصدر عفواً عاماً، ولا يلاحق أحداً ممن ألَّب، وشارك، وقاد، ودبر، ولم يَدَع وسيلة إلا استفاد منها، ولا جريمة إلا ارتكبها، ولا

---

(1) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص261.

(2) تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج3 ص545 والفتنة ووقعة الجمل ص181.

حرمة إلا انتهكها، بل يعطى الأمان للأسود والأحمر، ثم هو يحفظ لهؤلاء المجرمين أموالهم، وللقتلى مواريثهم، ويصون عائلاتهم، ويمنع من أي تعرض مهما كان لأي منهم.

ولم يفرض عليهم أي قيد، ولا طالبهم بإعطاء أي تعهد أو التزام..

هذا بالرغم من علمه بأن الكثيرين من هؤلاء سيتصلون بالفريق الآخر من أعدائه، ولن يكفُّوا عن الكيد له، وسيعينونهم بكل ما يقدرون عليه..

كذلك السيرة في أهل القبلة:

وقد أجاب «عليه السلام» المعترضين عليه: بأنه كيف تحل دماؤهم، ولا تحل لهم نساؤهم، بقوله: «كذلك السيرة في أهل القبلة».

ولنا هنا ملاحظات ثلاث:

أولها: أن المعترضين عليه قد استندوا في اعتراضهم إلى القياس الموهم بأنه قياس أولوية، باعتبار أن الدماء أهم في نظر الشارع من الأعراض..

ويجاب:

بأن هذا من القياس الباطل، لا من قياس الأولوية الذي هو من الظواهر الكلامية التي هي من الحجج المعتمدة.. فإن قياس الأولوية يكون موضوع الحكم فيه واحداً، وإن اختلفت مصاديقه في مشخصاتها الفردية، وفي خصوصياتها الشخصية، إلا أن هذه

المشخصات والخصوصيات لا مدخلية لها في أصل الحكم..

وهذا نظير قوله تعالى عن الوالدين: **(فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ)**[1]. فإنه يدل على حرمة ضربهما بطريق أولى.. لأننا نعلم أنه لا خصوصية لكلمة «أف» سوى كونها من مفردات العدوان على الوالدين، والإيذاء لهما. فبعد إسقاط الخصوصية بنظر العرف يصبح المنهي عنه هو مطلق الإيذاء.

وهذا تارة يتجسد في كلمة «أف»، وأخرى في زجرهما ونهرهما، وثالثة في حبسهما، ورابعة في ضربهما، وهكذا..

فهو من قبيل كلمة «رجل» في قوله «عليه السلام»: «الرجل يشك بين الاثنتين والثلاث». فإنه لا خصوصية للرجل، بل المطلوب هو معرفة حكم الشك، سواء أكان الشاك رجلاً أو امرأة..

أما القياس الباطل والمنهي عنه، فهو تسرية حكم ثابت لموضوع إلى موضوع آخر. وهذا لا يصح.. فمثلاً إذا كان يجب على الحائض أن تعيد الصوم، فليس معنى ذلك وجوب إعادتها للصلاة، لأن الصوم شيء، والصلاة شيء آخر، فما ثبت للصوم لا يجب أن يثبت للصلاة، وإن كانت الصلاة أهم منه بنظر الشارع..

والمورد الذي اعترضوا عليه في حرب الجمل أكثر وضوحاً وأظهر بطلاناً، فقد اختلف فيه موضوع الحكم والمتعلق معاً في كلا

---

(1) الآية 23 من سورة الإسراء.

الموردين، فإنه إذا جاز أو وجب قتل الناكثين، وحلت دماؤهم، فلا يعني ذلك أن تحل نساؤهم..

فإن موضوع الحكم هو القتل هنا. وموضوعه هناك هو ملك النساء ومباشرتهن، فيكون التعميم لهما من قبيل تسرية حكم من موضوع، وهو الدماء إلى موضوع آخر، وهو الأعراض. كما أن متعلق هذا الحكم هو الناكثون أنفسهم، ومتعلق ذلك الحكم هو نساؤهم، أو أموالهم التي هي حق لورثتهم بعد موتهم، فلا يصح قياس أحدهما على الآخر..

بل يجب أن يقاس هذا المورد ـ أعني موضوع الناكثين ـ على القاتل يجب قتله قصاصاً، والزاني المحصن يجب رجمه، والمفسد في الأرض الذي يقتل، وكذلك المرتد، فإن هؤلاء يقتلون، ولكن لا تحل نساؤهم لأحد إلا بعد اعتدادهن، ورضاهن بالتزويج وإجراء العقد. ولا تحل أموالهم لغير ورثتهم.. وهكذا..

الثانية: إنه «عليه السلام» اكتفى في الجواب عن اعتراض الناس هنا بقوله: «كذلك السيرة في أهل القبلة».. وقد تضمنت كلمته «عليه السلام» هذه إجابة صريحة على السؤال، فإن كونهم ـ أعني الناكثين ـ من أهل القبلة يظهر بطلان القياس الذي توهمه الناس.. ويدخل المورد في باب آخر. وهو باب أحكام أهل القبلة..

وقد أظهرت الأمثلة المشار إليها لزوم التوافق في الأحكام بينها جميعاً، لاتحاد الموضوع، والمتعلق فيهما معاً، ومع توافقهما في ذلك

يعلم أنهما ليسا من موارد القياس الباطل..

وقد يرد هنا سؤال، وهو: إنه «عليه السلام» اعتبر أصحاب الجمل مصداق آية: (**..فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ..**)(1). وأنه لم يأت تأويل هذه الآية إلا يوم الجمل، فكيف يقول هنا: إنهم من أهل القبلة، ويقول هناك: أئمة الكفر؟!

ويجاب:

بأن الكفر مراتب.. فإن من يترك فريضة الحج مع استطاعته كافر بحسب النص القرآني، مع أنه من أهل القبلة، لكن كفره ليس بمعنى الخروج من الدين. كما أن من مات وليس في عنقه بيعة، أو خرج على إمام زمانه كافر بحسب ما ورد عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لكنه من أهل القبلة..

الثالثة: إنه «عليه السلام» قال: «كذلك السيرة في أهل القبلة». مع أننا لا نعلم أنه قد حدث في زمن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ما دعا إلى إجراء هذا الحكم، ليقال: إن هناك سيرة قد جرت.

إلا أن يدعى أن ما فعله خالد ببني جذيمة قد أظهر حرمة أخذ أموال المسلمين، وسبي نسائهم.. وكذلك الحال بالنسبة لمالك بن نويرة في زمن أبي بكر.

ولكنها دعوى باطلة بلا ريب، فإن بني جذيمة، وبني حنيفة،

---

(1) الآية 12 من سورة التوبة.

ومالك بن نويرة لم يخرجوا على إمامهم أو نبيهم، ولم تصدر الأوامر النبوية بقتلهم، ولا نزلت الآيات الحاكمة بذلك، بل كانوا أناساً مسلمين قد اعتدى عليهم المعتدون، وقد قتلهم خالد في الموردين جهاراً نهاراً ومن دون حق..

ولعل الجواب الأقرب، والبيان الأصوب للسيرة الذي أشار إليها علي «عليه السلام» هنا: هو ما أشرنا إليه آنفاً، من أن هذا الحكم هو الذي تجده متوافقاً مع نظائره في جميع الموارد التي تعرضت لحكم أهل القبلة حين يقتلون، فإن قتلهم، سواء أكان بحق أم بباطل، لا يجيز أخذ أموالهم، ولا يوجب حلِّية نسائهم للمقاتلين.. فجعل هذا التوافق بمثابة سيرة شرعية جارية في مواردها.

أو يكون المراد: أن هذه هي السيرة التي قرر الله ورسوله انتهاجها في قتال الخارجين على إمامهم من أهل القبلة، حيث يكتفى بتفريق جمعهم، والإستيلاء على سلاحهم، وكراعهم، وما حواه عسكرهم مما استفادوا منه في عدوانهم.. وقد بيَّنها وأنشأها لهم علي «عليه السلام» بكلامه هذا، فعليهم أن يلتزموا بها، ويسيروا عليها.

عائشة هي الرأس والقائد:

وقوله «عليه السلام» عن عائشة: «فهي رأس الأمر، وقائدهم» يبطل ما يدعيه البعض من أن القادة هم طلحة والزبير، وعبد الله بن الزبير، ومروان وأضرابهم، وأنهم قد استثاروا عاطفتها، وجروها إلى هذا الموقف، وإنما هي امرأة لا لوم عليها، وإنما يلام من أثار

مشاعرها، وجاء بها.

فهذا علي «عليه السلام» وهو العارف البصير، والإمام الخبير يقول: إنها هي الرأس والقائد، وليس طلحة والزبير.. فلتذهب أدراج الرياح كل هذه الادعاءات المغرضة، والمزورة للحقيقة والتاريخ..

أيكم يأخذ عائشة في سهمه؟!:

وحين لم يفهموا ما قصد إليه من إبطال قياسهم، وضعهم أمام الإمتحان العسير، فكانت النتيجة هي: أنهم ناقضوا أنفسهم، وأدركوا أن إصرارهم سيوقعهم في مأزق لا يطاق، فإنه عرفهم أن ما يدعونه إليه سينتهي إلى أن يصبحوا أمام احتمالين:

أولهما: أن يأخذوا بالقرآن الذي يقول عن النبي «صلى الله عليه وآله»: **(وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)**(1).

ثانيهما: أن يستثنوها من ذلك.

وهذا يعني: أنهم يناقضون أنفسهم ويكيلون بمكيالين من دون حجة ولا مبرر ظاهر..

ويلاحظ: أنه «عليه السلام» قد أورد لهم القضية مع دليلها حين قال: «فهي رأس هذا الأمر، وقائدهم»، فلا يمكنهم أن يدَّعوا: أنها لا دخل لها في الحرب، فلا تشملها أحكامها.

---

(1) الآية 6 من سورة الأحزاب.

الفصل الرابع:

علي × وبيت المال..

يا دنيا غري غيري:

ولمّا كتب أمير المؤمنين «عليه السلام» الكتب بالفتح، قام في الناس خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه، وصلّى على محمّد وآله ثم قال:

أمّا بعد.. فإنّ الله غفور رحيم، عزيز ذو انتقام، جعل عفوه ومغفرته لأهل طاعته، وجعل عذابه وعقابه لمن عصاه، وخالف أمره، و ابتدع في دينه ما ليس منه. وبرحمته نال الصالحون العون.

وقد أمكنني الله منكم يا أهل البصرة، وأسلمكم بأعمالكم، فإيّاكم أن تعودوا لمثلها، فإنّكم أوّل من شرع القتال والشقاق، وترك الحق والإنصاف[1].

---

(1) الجمل ص400 و (ط مكتبة الداوري) ص214 وقال المعلق في الهامش: قارن بالإرشاد ص137 و (ط المفيد) ج1 ص257 وبحار الأنوار ج32 ص230 - 231. وراجع: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5

زهد أمير المؤمنين:

1 - ثم نزل «عليه السلام»، واستدعى جماعة من أصحابه، فمشوا معه حتى دخل بيت المال، وأرسل إلى القراء فدعاهم، ودعا الخزان، وأمرهم بفتح الأبواب التي داخلُها المال؛ فلما رأى كثرة ما فيها قال: هذا جناي وخياره فيه.

ثم قسم المال بين أصحابه، فأصاب كل رجل منهم ستة آلاف ألف درهم، وكان أصحابه اثني عشر ألفاً. وأخذ هو «عليه السلام» كأحدهم.

فبينا هم على تلك الحالة إذ أتاه آت، فقال: يا أمير المؤمنين، إن اسمي سقط من كتابك، وقد رأيت من البلاء ما رأيت. فدفع سهمه إلى ذلك الرجل(1).

2 - وروى الثوري عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن [أبي] الأسود قال: لقد رأيت بالبصرة عجباً، لما قدم طلحة والزبير قد أرسلا إلى أناس من أهل البصرة أنا فيهم، فدخلنا بيت المال معهما،

ص270.

(1) الجمل ص400 و 401 و (ط مكتبة الداوري) ص214 وقال في هامشه: قارن بالعقد الفريد ج4 ص312 ومروج الذهب ج2 ص380 وحلية الأولياء ج1 ص81 وترجمة الإمام علي من تاريخ دمشق ج3 ص229 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص200.

فلما رأيا ما فيه من الأموال قالا: هذا ما وعدنا اللهُ ورسوله، ثم تليا هذه الآية: ، **(وَعَدَكُمُ اللهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَـهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ)**[1].

وقالا: نحن أحقّ بهذا المال من كلّ أحد.

فلما كان من أمر القوم ما كان دعانا علي «عليه السلام»، فدخلنا معه بيت المال، فلما رأى ما فيه ضرب إحدى يديه على الأخرى وقال: يا صفراء ويا بيضاء غري غيري[2].

وقسّمه بين أصحابه بالسوية حتى لم يبق إلاّ خمسمائة درهم عزلها لنفسه، فجاءه رجل وقال: إنّ اسمي سقط من كتابك.

فقال «عليه السلام»: ردّوها عليه.

ثم قال: الحمد لله الذي لم يصل إليّ من هذا المال شيء، ووفّره على المسلمين[3].

---

(1) الآية 20 من سورة الفتح.

(2) الجمل ص401 و 402 و (ط مكتبة الداوري) ص214 و 215 وقال في هامشه:

الغارات ص37 ومروج الذهب ج2 ص380 وحلية الأولياء ج1 ص81 وترجمة الإمام علي من تاريخ دمشق ج3 ص229 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص249.

(3) الجمل ص402 و (ط مكتبة الداوري) ص215 وأشار المعلق في هامشه إلى المصادر التالية:

المصنف لابن أبي شيبة ج7 ص543 ومروج الذهب ج2 ص380 وترجمة

3 ـ وروى الطبري عن سيف، عن محمد وطلحة قالا:..ولما فرغ علي من بيعة أهل البصرة نظر في بيت المال، فإذا فيه ستمائة ألف وزيادة، فقسمها على من شهد معه [الوقعة]، فأصاب كل رجل منهم خمسمائة، وقال: لكم إن أظفركم الله عز وجل بالشام مثلها إلى أعطياتكم، وخاض في ذلك السبائية، وطعنوا على علي من وراء وراء[1].

4 ـ وقال المعتزلي والمسعودي:

قال أبو الأسود الدؤلي: لما ظهر علي «عليه السلام» يوم الجمل، دخل بيت المال بالبصرة في ناس من المهاجرين والأنصار وأنا معهم، فلما رأى كثرة ما فيه، قال: غري غيري، مراراً، ثم نظر إلى المال، وصعد فيه بصره وصوب، وقال: اقسموه بين أصحابي خمسمائة، فقسم بينهم، فلا والذي بعث محمداً بالحق ما نقص درهماً ولا زاد درهماً، كأنه كان يعرف مبلغه ومقداره، وكان ستة آلاف ألف درهم، والناس اثنا عشر ألفاً[2].

الإمام علي من تاريخ دمشق ج3 ص229 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص249 ـ 250 والدر النظيم ج1 ص121 و 122.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص541 و (ط الأعلمي) ج3 ص544 والفتنة ووقعة الجمل ص181 وأعيان الشيعة ج1 ص462.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص249 وقضاء أمير المؤمنين «عليه السلام» للتستري ص127 ومروج الذهب ج2 ص371.

5 ـ حبة العرني، قسم علي «عليه السلام» بيت مال البصرة على أصحابه خمسمائة خمسمائة، وأخذ خمسمائة درهم كواحد منهم، فجاءه إنسان لم يحضر الوقعة، فقال: يا أمير المؤمنين، كنت شاهداً معك بقلبي، وإن غاب عنك جسمي، فاعطني من الفيء شيئاً.

فدفع إليه الذي أخذه لنفسه وهو خمسمائة درهم، ولم يصب من الفيء شيئاً(1).

خطبة أمير المؤمنين بعد قسمة المال:

6 ـ روى الواقدي: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» لما فرغ من قسمة المال قام خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه وقال:

أيها الناس! إني أحمد الله على نعمه؛ قتل طلحة والزبير، وهزمت عائشة. وأيم الله لو كانت عائشة طلبت حقاً وأهانت باطلاً لكان لها في بيتها مأوى، وما فرض الله عليها الجهاد، وإن أول خطأها في نفسها؛ وما كانت والله على القوم إلا أشأم من ناقة الحجر، وما ازداد عدوكم بما صنع الله إلا حقداً، وما زادهم الشيطان إلا طغياناً. ولقد جاؤوا مبطلين، وأدبروا ظالمين.

إن إخوانكم المؤمنين جاهدوا في سبيل الله وآمنوا، يرجون مغفرة الله، وإننا لعلى الحق، وإنهم لعلى الباطل، ويجمعنا الله وإياهم يوم

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص248.

الفصل، وأستغفر الله لي ولكم(1).

ونقول:

تستوقفنا هنا أمور، نذكر بعضها، فنقول:

لماذا دعا × القراء؟!:

قد تقدم: أنه «عليه السلام» دعا جماعة من أصحابه، وهم المهاجرون والأنصار ـ وكان الذين معه يعدون بالمئات ـ وكانت لهم مكانة خاصة في نفوس الناس، لأنهم رأوا رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وسمعوا منه، واستفاد كثير منهم من هديه، وأخلاقه، وكلماته..

فيرد هنا سؤال: لماذا أرسل «عليه السلام» إلى القراء وإلى الصحابة، فدعاهم؟! ولم يكن الأمر الذي دعاهم إليه كبيراً، أو خطيراً، بل هو مجرد زيارة لبيت مال البصرة؟!

ويمكن أن يقال في الجواب:

إن موضوع المال ليس سهلاً، ولا عادياً، بل هو من أهم الأمور التي يفكر بها عامة الناس، وتشخص عيونهم إليها، وتحوم قلوبهم حولها.

وهو في الغالب من دواعي الرضا والسخط، والقرب والبعد. بل

---

(1) الجمل للمفيد ص402 و (ط مكتبة الداوري) ص215 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج5 ص269.

كثيراً ما تنشأ بسببه الحروب، وتزهق الأرواح، وما حرب الجمل إلا واحدة من الأمثلة على ذلك، فإن زعماء الناكثين كانوا يريدون منه التفضيل بالأموال، بالإضافة إلى الولايات، فلما كفهم عن هذه وتلك، ومنعهم منها لأنهم أرادوها بغير حق، قامت قيامتهم، فكانت حرب الجمل..

وحيث إنه «عليه السلام» كان يعلم: أن الناس في الغالب يمحضون ثقتهم لأهل الدين، ويأخذون منهم، وهم الذين يرون: أنهم يهتمون بالعبادة والصلاة، وقراءة القرآن، فقد أراد «عليه السلام»: أن يرى هؤلاء جميعاً ما في بيوت الأموال، وأن يروا كيف يتعامل مع الأموال العامة، وما هي نظرته لها، وما هي قيمتها عنده.. لا سيما وأن البصرة لم تكن تعرف الكثير عن أمير المؤمنين «عليه السلام»، وعن علمه وزهده، وجهاده وفضله.. وإنما عرفت وعاينت وعاشت أفكار وسياسات مناوئيه، ومن لا ينسجمون معه، ولا ينسجم معهم في كثير من سلوكياتهم وسياساتهم..

نقول هذا مع يقيننا: بأنه «عليه السلام» كان يعلم ما سيكون عليه حال هؤلاء القراء في مستقبل الأيام. وكان يعرف أن سياساته المالية لا تعجبهم، وقد كانوا من المعترضين، بل من الناقمين عليه، لأنه لم يسبِ نساء الناكثين، ولم يستعبد ذريتهم، ولم يقسم أموالهم عليهم..

تصحيح خطأ:

تقدم في رواية المفيد قوله: «ثم قسم المال بين أصحابه، فأصاب

كل رجل منهم ستة آلاف ألف درهم. وكان أصحابه اثني عشر ألفاً».

والصحيح: أن مجموع المال كان ستة آلاف ألف، فأصاب كل واحد من أصحابه خمس مئة درهم.. لأنهم كانوا اثني عشر ألف رجل، أعطى كل واحد منهم خمس مئة درهم.

هذا جناي، وخياره فيه:

المراد من قوله «عليه السلام»: «هذا جناي وخياره فيه»: أنه «عليه السلام» لا يصطفي منه خيار ما فيه، ثم يقسم الباقي، بل هو يبقي خياره فيه ويقسمه على الناس، ويأخذ هو كأحدهم..

نظرة علي × إلى المال:

لقد صرحت الروايات المتقدمة: أن علياً «عليه السلام» أخذ من ذلك المال كأحد المسلمين، ثم جاء شخص، وادعى أن اسمه سقط من كتابة الأسماء، أو ادعى أنه كان معه بقلبه، فأعطاه نصيبه.

وهو يقول حين يدخل إلى بيت المال: «يا دنيا غري غيري».

ثم هو يحمد الله على أن الخمس مئة درهم، قد أُخذت منه ووفرها على المسلمين.

ولكن مناوئيه ومحاربيه وهما طلحة والزبير، يدخلان بيت المال، فلما رأيا ما فيه من الأموال قالا: هذا ما وعدنا الله ورسوله.. ثم تليا:

(وَعَدَكُمُ اللهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ)[1].

وقالا: نحن أحق بهذا المال من كل أحد.. وقد كان ذلك بعد أن قتلا السبابجة حراس بيت المال، ثم انتهبا ما فيه..

من يطعن على علي: السبئية أم الخوارج؟!:

وقد ذكرت رواية سيف: أن السبئية قد خاضوا في أمر الأموال، وطعنوا على علي «عليه السلام» من وراء وراء..

فإن كان يقصد بالسبئية الطاعنين على علي «عليه السلام» هم شيعته «عليه السلام»، من أمثال عمار، والأشتر، وخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، وعبد الله بن بديل، ونظرائهم، فلم نجد منهم إلا التأييد والطاعة، وإعلان المزيد من المحبة له، والتحقق في إمامته، والتسليم لأحكامه..

وإن كان يقصد بالسبئية: أولئك القراء الذين صاروا خوارج فيما بعد، فهؤلاء ليسوا من شيعته «عليه السلام»، ولا من محبيه، بل هم من الإتجاهات الأخرى المناوئة له، وهم في الأكثر أتباع عمر بن الخطاب، والمبهورون به وبسياساته، كما سنوضحه حين نصل إلى بحث الخوارج إن شاء الله. وكما أوضحناه في كتابنا: «علي والخوارج».

---

(1) الآية 20 من سورة الفتح.

غير أننا نقول:

إن ما طعن عليه أتباع عمر بن الخطاب لمساواته بين الناس في العطاء وفي غيره. فقد ساوى بين الرئيس والمرؤوس، وبين العربي والمولى، وبين القرشي وغيره.

ما ازداد عدوكم إلا حقداً:

هناك من يطلب ما ليس له، أو يريد الحصول عليه، فإذا فاته ما طلب، وتكبد هو خسائر في سبيله، فإن حقده يتضاعف، لأن حقد الحسد سيضاف إليه حقد الخسائر التي تكبدها حين كنت تدفع كيده عن نفسك.. ثم هو يحقد عليك لأجل ما حباك الله تعالى به من نصر مؤزر، وما أنعم به عليك من ألطاف ونعم..

فإذا تضاعف حقده زاد طغيانه، ونفخ الشيطان في منخريه، ودعاه إلى الكيد والعود إلى البغي من جديد..

الفصل

السيرة في أهل القبلة

هو خاصف النعل:

وقال المجلسي «رحمه الله»:

عن المبارك بن فضالة، عن رجل ذكره قال: أتى رجل أمير المؤمنين «عليه السلام» بعد الجمل، فقال له:

يا أمير المؤمنين، رأيت في هذه الواقعة أمراً هالني، من روح قد بانت، وجثة قد زالت، ونفس قد فاتت. لا أعرف فيهم مشركاً بالله تعالى.

فالله الله، فما يحللني من هذا؟!

فإن يك شراً فهذا يتلقى بالتوبة، وإن يك خيراً ازددنا.

أخبرني عن أمرك هذا الذي أنت عليه، أفتنة عرضت لك؟! فأنت تنفح الناس بسيفك؟!

أم شيء خصك به رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

فقال له علي: إذاً أخبرك، إذاً أنبئك، إذاً أحدثك، إن ناساً من

المشركين أتوا رسول الله «صلى الله عليه وآله» وأسلموا، ثم قالوا لأبي بكر: استأذن لنا على رسول الله «صلى الله عليه وآله» حتى نأتي قومنا فنأخذ أموالنا ثم نرجع.

فدخل أبو بكر على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فاستأذن لهم، فقال عمر: يا رسول الله، أيُرجَع من الإسلام إلى الكفر؟!

قال: وما علمك يا عمر أن ينطلقوا فيأتوا بمثلهم معهم من قومهم؟!

ثم إنهم أتوا أبا بكر في العام المقبل، فسألوه أن يستأذن لهم على النبي «صلى الله عليه وآله»، فاستأذن لهم وعنده عمر، فقال مثل قوله.

فغضب النبي «صلى الله عليه وآله» ثم قال: والله ما أراكم تنتهون حتى يبعث الله عليكم رجلاً من قريش يدعوكم إلى الله فتختلفون عنه اختلاف الغنم الشرد.

فقال له أبو بكر: فداك أبي وأمي يا رسول الله أنا هو؟!

فقال: لا.

فقال عمر: فأنا هو يا رسول الله؟!

فقال: لا.

قال عمر: فمن هو يا رسول الله؟!

فأومى إلي ـ وأنا أخصف نعل رسول الله «صلى الله عليه وآله» ـ

فقال: هو خاصف النعل عندكما، ابن عمي، وأخي، وصاحبي، ومبرئ ذمتي، والمؤدي عني ديني وعدتي، والمبلغ عني رسالتي، ومعلم الناس من بعدي، ويبين لهم من تأويل القرآن ما لا يعلمون.

فقال الرجل: اكتفي منك بهذا يا أمير المؤمنين ما بقيت.

فكان ذلك الرجل أشد أصحاب علي «عليه السلام» فيما بعد على من خالفه(1).

الشرد: بضمتين، جمع شرود، مثل زبور وزبر. من شرد البعير إذا نفر.

ونقول:

1 - لا ريب في أن ما جرى في حرب الجمل كان هائلاً، كما أوضحه ذلك الرجل، لا سيما وأنه بقيادة زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وطلحة والزبير، وهما من صحابة الرسول الذين نسب الناس إليهم مواقف مرضية أو وصفوهم بصفات أهل الخير والصلاح.

2 - إن هذا السائل كان يعاني من نقص في معارفه من جهتين:

أولاهما: أنه لم يكن يعرف علياً «عليه السلام» كما ينبغي له.

ثانيتهما: أنه من لم يكن يعرف الشيء الكثير من الدين وأحكامه

---

(1) بحار الأنوار ج32 ص223 وراجع: كتاب الإحتجاج ج1 ص170 و 171 و (ط دار النعمان) ج1 ص249.

وحقائقه، ولكنه كان ذا ضمير حي، ووجدان نقي، وفطرة سليمة، تدعوه إلى تحرّي الأمن من الأخطار التي تتهدده، بصورة أو بأخرى..

3 - إن مبادرته لطلب المعرفة، وكشف المبهم كانت هي التصرف الطبيعي لكل إنسان عاقل ومسؤول. وقد يسّر الله تعالى له الوصول إلى مراده من أقرب السبل، وأوضحها، وأرضاها للوجدان والضمير، وأوفقها بالفطرة، وذلك بالرجوع إلى المنبع والمصدر الأول والأساس، الذي هو الأصفى والأغنى، الذي لم تلامسه الشوائب، ولم تعبث به الأهواء.

4 - إن هذا الرجل قد حدد لعلي «عليه السلام» ما يطلبه منه، بسؤال عن أمر واحد رأى أنه أقرب الطرق إلى الحق وأيسرها، وهو أنّ رسول الله «صلى الله عليه وآله» هل خصه بأمر بعينه، من شأنه أن يوضح الحق، وأن يشفي الغليل، ويبرئ العليل؟! أم أنه يفعل ما يفعل لأن الأحداث دهمته؟!

فوجد عنده بغيته، وكشف الله بذلك كربته، وأتم عليه نعمته، فقد بيَّن له أن الله تعالى ـ بأوامره وزواجره ـ قد بعث علياً «عليه السلام» إلى أولئك الناس، فدعاهم إلى الله، فتفرقوا عنه، ونفروا منه، وأبو قبول دعوته..

5 - بينت الرواية: أن عمر بن الخطاب قد اعترض على قرار رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالإذن لبعض المسلمين بزيارة

قومهم، والإتيان بأملاكهم التي تركوها هناك.

فأوضح الرسول «صلى الله عليه وآله» له: أنه يريد ممن دخل في الإسلام أن لا يقطع صلته بقومه، لأن هذه الصلة تمنحهم الفرصة للتداول في هذا الدين، وبيان فساد مقولات المشركين.. الأمر الذي سيؤدي إلى انكشاف حقيقة الشرك لهم، وظهور فساده، وسطوع نور الإسلام الحق في قلوبهم..

ولذلك كانت سياسة الإسلام هي تهيئة أجواء التواصل بين المشركين وبين المسلمين، ما وجد إلى ذلك سبيلاً..

وهذا ما تضمنته وثيقة الحديبية التي اعترض عليها عمر أيضاً، حيث رأى أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد رضي بإرجاع من يأتي مسلماً من مكة إلى مكة، ولم يطلب من المشركين أن يرجعوا إليه من يرتد عن إسلامه، ويلحق بهم..

نعم.. لقد أغضب عمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بإصراره على الطعن بهذه السياسة النبوية الإلهية الهادية والرائدة.. رغم توضيح النبي «صلى الله عليه وآله» الأمر له بما لا مزيد عليه..

هل المقصود التعمية؟!:

إن التهديد الذي أصدره النبي «صلى الله عليه وآله» لعمر، ومن هم على مثل رأيه برجل من قريش، قد دل على أن هذه المخالفات لسياسات النبي «صلى الله عليه وآله» سوف تستمر، وأن ثمة

إصراراً عليها من هؤلاء القوم.

ولكن ما لفت نظرنا: هو أن الغضب النبوي إنما أثاره عمر نفسه، بسبب عودته إلى الإعتراض، بعد التوضيح والتصريح، من النبي «صلى الله عليه وآله»، وكأنه بعودته إلى الإعتراض يريد أن يؤكد على تخطئة الرسول «صلى الله عليه وآله»، توطئة لفرض آرائه على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، الأمر الذي سيؤدي إلى حرمان كثير من الناس من الإسلام، ومن اكتساب المسلمين المزيد من القوة والشوكة بهم..

فلما جاء التهديد بالرجل القرشي لمن أغضب الرسول «صلى الله عليه وآله» كان عمر نفسه هو الذي يسأل الرسول عن المقصود بالرجل القرشي ويرشح نفسه، لأن يكون هو الذي يرسله الله تعالى عليهم مع أن عمر نفسه هو الذي أغضب الرسول «صلى الله عليه وآله»!!

ونحن نستبعد أن يكون هذا السؤال المتكرر، قد كان بسبب عدم فهم عمر لمقصود رسول الله «صلى الله عليه وآله».

كما أن من غير المقبول أن يكون عمر قد أراد بسؤاله هذا السخرية بالرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله».

فإذا استبعدنا هذين الإحتمالين نقول:

لعل عمر أراد بسؤاله هذا التجاهل، بهدف تعمية الأمر على الآخرين، وإبعاد الشبهة عن نفسه؟! وهكذا يخيل لنا.

النبي ’ يصف علياً ×:

لقد أثبت النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام» عشرة أوصاف.. وقد نسب واحداً منها إلى أبي بكر وعمر، فقال: >هو خاصف النعل عندكما<. وكأنه يشير بذلك: إلى أنهما يريان أن نصيبه «عليه السلام» وحظه من رسول الله «صلى الله عليه وآله» يجب أن يقتصر على خصف النعال، ولا يتجاوزه إلى غيره!!

وأما عند رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وفي واقع الأمر، فله «عليه السلام» بالإضافة إلى هذا الوصف تسعة أوصاف أخرى، كلها تزيده «عليه السلام» شرفاً، ورفعةً، وسؤدداً وفضلاً.. فهو «عليه السلام»: «ابن عم النبي «صلى الله عليه وآله»، وأخوه، وصاحبه، ومبرىء ذمته، والمؤدي عنه دينه، وعداته، والمبلغ عنه رسالته، ومعلم الناس من بعده، ويبين لهم من تأويل القرآن ما لا يعلمون».

وينبغي بحث ودراسة هذه الصفات من جهات عدة، وأول سؤال ينبغي إعداد الجواب عنه حولها، هو عن السبب في اختياره «صلى الله عليه وآله» هذه الصفات على ما عداها، من ميزاته وفضائله، الكثيرة والهامة..

وقد لاحظنا: أنها قد جاءت متدرجة، فبدأت بخصوصيته النسبية، ثم بقيمته الذاتية، ثم برابطته بالرسول، وبموقعه منه بما هو شخص، ثم بما هو رسول، ثم بموقعه من الأمة، ومسؤولياته تجاهها.

فخصوصيته النسبية، تشير إلى أنه هو ورسول الله «صلى الله

عليه وآله» من شجرة واحدة، ومنبت واحد، فإنه «عليه السلام» ابن عم الرسول..

وأخوته «عليه السلام» لرسول الله «صلى الله عليه وآله» تشير إلى عظمته ومنزلته في نفسه، وأنه يوازي رسول الله في قيمته الذاتية.

أما صحبته لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، فهي وصف يشاركه غيره فيه في ظاهر الحال، ولكنه يختلف عن غيره في المعنى العميق لهذا الوصف.

وهو المعنى الذي أشار إليه رسول الله «صلى الله عليه وآله».. حين قال لخالد بن الوليد، حين اختلف مع عمار بن ياسر: «دع عنك أصحابي يا خالد»(1)، حيث دل هذا النص: على أنه ليس كل من رأى النبي وعاش معه يعد من أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله»، بل لأصحابه «عليه السلام» ميزات وخصوصيات فريدة، تميزهم عن سائر الناس..

(1) راجع: اللمع في أسباب ورود الحديث للسيوطي ص88 وشرح الأخبار ج1 ص310 وتاريخ الأمم والملوك ج2 ص342 والكامل في التاريخ ج2 ص256 والبداية والنهاية ج4 ص359 والسيرة النبوية لابن هشام ج4 ص884 وعيون الأثر ج2 ص210 والسيرة النبوية لابن كثير ج3 ص593 و السيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص211.

فخالد بن الوليد بمقتضى هذا النص ليس من أصحابه «صلى الله عليه وآله»، ولكن عماراً «رحمه الله» كان من أصحابه..

وهذا يدل على أن لكلمة الصحابة معنى خاصاً عند رسول الله «صلى الله عليه وآله» تماماً كما هو الحال بالنسبة لكلمة «أهل البيت».

وقد ذكر الله سبحانه مواصفات أصحابه «صلى الله عليه وآله» في قوله تعالى: (**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآَزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**)[1].

وفي الروايات: أن أصحابه هم الذين لم يغيروا ولم يبدلوا[2].

وفي بعضها: أن أصحابه هم أهل بيته[3].

---

(1) الآية 29 من سورة الفتح.

(2) عيون أخبار الرضا ج1 ص93 وبحار الأنوار ج28 ص18 ومستدرك سفينة البحار ج6 ص175 ومسند الإمام الرضا للعطاردي ج2 ص496 وحياة الإمام الرضا للقرشي ج2 ص63.

(3) الإحتجاج ص355 و (ط دار النعمان) ج2 ص105 و 106 وبصائر الدرجات ص31 ومعاني الأخبار ص157 وبحار الأنوار ج2 ص220

كما أن نفس كلام الرسول «صلى الله عليه وآله» عن خاصف النعل هنا، واعتباره من أصحابه، فيه إلماح ضمني إلى أن من يخاطبهما ليسا من أصحابه..

وأما وصفه «عليه السلام»: بأنه مبرىء لذمة رسول الله، ومنجز عداته، فهي ميزة ترتبط بموقعيته من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقيامه مقامه في شؤونه الشخصية..

ومن تلك الصفات أيضاً: ما يرتبط بخصوصية النبوة، ويدل على تبلور صفة الرسولية فيه، من حيث أنه امتداد لمعطياتها، وتجسيد عملي للمسؤوليات التي تنشأ عنها في تبليغ الرسالة وتعليمها، وضمان دوامها وبقائها، وبلورة آثارها في الواقع العملي العام، فيما ترتبط ببيان ما لا يعلمونه من تأويل القرآن..

نظرة علي أمير المؤمنين × للبغاة:

لقد اشترط البعض في تحقيق معنى البغي: أن يكون خارجاً على الإمام العدل، ثم أن يكون له تأويل محتمل(1)، ليثبت له نوع حرمة،

وج22 ص307 ومستدرك سفينة البحار ج3 ص158 وج6 ص174 والصراط المستقيم ج3 ص181 و 182.

(1) راجع: تحرير الأحكام ج1 ص155 ولباب التأويل ج4 ص166 و 167 وغرائب القرآن (بهامش جامع البيان) ج26 ص84 و 85 ومسالك الأفهام لجواد الكاظمي ج2 ص362 و 364 ورياض المسائل ج1 ص482

قال النيسابوري:

«الباغية ـ في اصطلاح الفقهاء ـ: فرقة خالفت الإمام بتأويل باطل، بطلاناً بحسب الظن، لا القطع، فيخرج المرتد، لأن تأويله باطل قطعاً، وكذا الخوارج..

إلى أن قال: ويخرج مانع حق الشرع لله، أو للعباد عناداً، لأنه لا تأويل له»[(1)].

وإذا أغمضنا النظر عن سائر ما يدفع هذا الشرط، في الآية الشريفة، وعدم استقامته في نفسه من حيث عدم معقولية المراد منه، وغير ذلك.. فإنه يظهر لنا: أن غرض هؤلاء هو جعل معاوية باغياً[(2)]، وإلا لوجب اعتباره إما كافراً، كما سيأتي التصريح به عن علي «عليه السلام»، أو محارباً على أقل تقدير.

إننا إذا تغاضينا عن ذلك، فإننا نقول:

إن هذا معناه: أن الخارجين على أمير المؤمنين «عليه السلام»

ومنتهى المطلب ج2 ص983 والمسالك للشهيد ج1 ص190 وجواهر الكلام ج21 ص333، وتذكرة الفقهاء ج1 ص454 والمبسوط ج7 ص265 وراجع: كنز العرفان ج1 ص386 ومقتل الحسين للمقرم ص73 عن المهذب في الفقه الشافعي (ط مصر سنة 1343هـ.ق) ج2 ص234.

(1) غرائب القرآن (بهامش جامع البيان) ج26 ص84 وراجع: تذكرة الفقهاء ج1 ص454.

(2) راجع: تذكرة الفقهاء ج1 ص454.

في صفين، بل وفي الجمل أيضاً، فضلاً عن النهروان ليسوا بغاةً بالمعنى المصطلح[1]، لأنهم كانوا عارفين بالحق، وبأمر الله تعالى فيه، معاندين له.. ولا سيما بعد أن كان أمير المؤمنين «عليه السلام»، يقيم عليهم ـ قبل القتال ـ الحجج القاطعة، والبراهين الساطعة، التي لا تبقي عذراً لمعتذر، ولا حيلة لمتطلب حيلة..

ولعل وضوح الحجة، وسطوع البرهان هو السبب في أنه «عليه السلام»، ومعه الخيرة من أصحابه، كانوا يلهجون بكفر المحاربين لهم في صفين، حتى لنجده «عليه السلام» يقسم: بأنهم ما أسلموا، ولكن استسلموا، وأسروا الكفر، فلما وجدوا عليه أعواناً رجعوا إلى عداوتهم منا، إلا أنهم لم يدعوا الصلاة[2].

ومثل ذلك ـ باستثناء العبارة الأخيرة ـ روي عن عمار بن ياسر[3]، وعن محمد بن الحنفية[1].

---

(1) راجع: جواهر الكلام ج21 ص334 و 333.

(2) صفين للمنقري ص215 وشرح الأخبار ج2 ص531 و 532 وبحار الأنوار ج32 ص325 وج33 ص186 ونهج السعادة ج2 ص148 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص31.

(3) صفين للمنقري ص215 والجمل ص19 ومناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج2 ص356 وشرح الأخبار ج2 ص157 وكتاب الأربعين للشيرازي ص629 وبحار الأنوار ج32 ص325 وج33 ص186 ومجمع الزوائد ج1 ص113 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص31 والدرجات

وقيل لعلي «عليه السلام» حين أراد أن يكتب الكتاب بينه وبين معاوية، وأهل الشام: أتقر أنهم مؤمنون مسلمون؟!

فقال علي «عليه السلام»: ما أقر لمعاوية، ولا لأصحابه: أنهم مؤمنون، ولا مسلمون الخ..[2].

كما أنه «عليه السلام» اعتبر نفسه ومن معه، ومعاوية ومن معه مصداقاً لقوله تعالى: **(فَمِنْهُمْ مَنْ آَمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ)**[3]، وقال: «فنحن الذين آمنوا، وهم الذين كفروا»[4].

الرفيعة ص268 و 269.

(1) صفين للمنقري ص216 وكتاب الأربعين للشيرازي ص629 وبحار الأنوار ج32 ص326 وج33 ص186 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص31 و 32.

(2) صفين للمنقري ص509 وبحار الأنوار ج32 ص543 وشجرة طوبى ج2 ص345 ونهج السعادة ج2 ص271 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص233 وينابيع المودة ج2 ص20.

(3) الآية 253 من سورة البقرة.

(4) صفين للمنقري ص322 و 323 ومستدرك الوسائل ج11 ص62 وج18 ص180 والأمالي للمفيد ص102 وبحار الأنوار ج32 ص320 و 493 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج5 ص258 والتفسير الصافي ج1 ص281 وتفسير نور الثقلين ج1 ص254 وتفسير كنز الدقائق ج1 ص601 و 602 وبشارة المصطفى ص170 وكشف الغمة ج2 ص18 وتأويل الآيات ج1 ص95 وغاية المرام ج4 ص309 و 310 وج5 ص262 و 263 وج6

وعنه «عليه السلام»: أنه قال يوم صفين: «اقتلوا بقية الأحزاب، وأولياء الشيطان.

اقتلوا من يقول: كذب الله ورسوله، ونقول صدق الله ورسوله، ثم يظهرون غير ما يضمرون، ويقولون: صدق الله ورسوله(1).

وقد ورد تكفيرهم على لسان عمار بن ياسر أكثر من مرة، فراجع كتاب صفين للمنقري(2)، وغيره..

وهذا هو أيضاً ما قرره الأشتر(3).

وقال أبو نوح لذي الكلاع:

نحن على الحق، وأنتم على الباطل، مقيمون مع أئمة الكفر، ورؤوس الأحزاب(4).

ص39.

(1) دعائم الإسلام ج1 ص389 و 390 وجواهر الكلام ج21 ص226 والمهذب (نشر جماعة المدرسين) ج1 ص323 والينابيع الفقهية ج9 ص99 ومستدرك الوسائل ج11 ص66.

(2) صفين للمنقري ص322 و 321 و 320 وبحار الأنوار ج32 ص491 و 492 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج5 ص256 - 258 والدرجات الرفيعة ص270 - 271.

(3) صفين للمنقري ص238 و 239 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج5 ص190 و 191.

(4) صفين للمنقري ص333 وأعيان الشيعة ج2 ص439.

ولا بد أن يكون المقصود هو: أن كفرهم، كفر ملة، لأنه عن طريق التأويل، لا كفر ردة عن الشرع، مع إقامتهم على الجملة منه، ولأجل ذلك لم يخرجوهم عن حكم ملة الإسلام(1).

وقد اعتبر محاربوا علي «عليه السلام» أعظم جرماً من محاربي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنهم قد قرأوا القرآن، وعرفوا فضل أهل الفضل، فأتوا ما أتوا بعد بصيرة(2).

سيرة علي × في البغاة:

والظاهر: أن سيرته «عليه السلام» مع البغاة، قد كانت وفق ما تقتضيه العناوين الثانوية لا الأولية، كما يفهم من الروايات التي تقول: إنه «عليه السلام» قد سار فيهم، كما سار رسول الله «صلى الله عليه وآله» في المشركين يوم فتح مكة، أي بالمن والكف(3).

---

(1) راجع: الجمل للمفيد ص39 و 30 وراجع: جواهر الكلام ج21 ص338 وفي رواية عن الدعائم ج1 ص388: أنهم كفروا بالأحكام وبالنعم، وليس كفر المشركين الذين دفعوا النبوة ولم يقروا بالإسلام.

(2) جواهر الكلام ج21 ص325 وتهذيب الأحكام ج6 ص170 ودعائم الإسلام ج1 ص388.

(3) راجع: أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص273 والكافي ج5 ص21 و 33 وتهذيب الأحكام ج6 ص137 و 154 و 155 والغيبة للنعماني ص232 و 231 و (نشر أنوار الهدى) ص237 والمحاسن للبرقي ص320 وعلل الشرايع ص147 و 150 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص74 و 77 و 78 و

وذلك لأنه علم أنه سيكون للبغاة دولة، فلولا سياسته هذه للقي شيعته بعده بلاءً عظيماً[1].

وأضاف في رواية عن الإمام الصادق «عليه السلام» قوله:

«وقد رأيتم آثار ذلك، هوذا يسار في الناس بسيرة علي «عليه السلام»..»[2].

والذي سيسير فيهم بمقتضى الحكم الواقعي هو الإمام الحجة «عليه الصلاة والسلام»[3].

(الإسلامية) ج11 ص55 و 58 و 57 و 59 و 18 والبرهان للبحراني ج4 ص207 وبحار الأنوار ج21 ص139 وج32 ص210 وج52 ص353 ورياض المسائل ج1 ص482 و 481 ومختلف الشيعة ج2 ص157 والخصال ج1 ص276 وتفسير القمي ج2 ص321 ونور الثقلين ج5 ص84 و 85 وجواهر الكلام ج21 ص331 و 336 و 350 ودعائم الإسلام ج1 ص394 وفضائل أمير المؤمنين للكوفي ص85.

(1) راجع المصادر المتقدمة، بالإضافة إلى علل الشرايع ص154 ورياض المسائل ج1 ص482 و 483 وجواهر الكلام ج21 ص330 وص335 و 336 ودعائم الإسلام ج1 ص394.

(2) علل الشرايع ج1 ص154 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص79 و (الإسلامية) ج11 ص58 و 59 وبحار الأنوار ج33 ص442 و 443 ورياض المسائل ج1 ص483 وجواهر الكلام ج21 ص335.

(3) راجع: الكافي ج5 ص33 وتهذيب الأحكام ج6 ص154 وعلل الشرايع ص150 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص76 و (الإسلامية) ج11

أما ما يروى عن أمير المؤمنين «عليه السلام» من أنه قال: إخواننا بغوا علينا[1]، فهو قد جاء وفقاً للسياسة الحكيمة في الدعوة إلى الإسلام، كما كانت سياسة رسول الله «صلى الله عليه وآله» مع المنافقين. وهو من قبيل قوله تعالى: **(وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا)**[2].

وعليه.. فلا يمكن استفادة الأحكام الواقعية من سيرته «صلوات الله وسلامه عليه» في البغاة، كما يريد الشافعي أن يقول[3]. ونسب

ص57 وبحار الأنوار ج32 ص330 وج33 ص442 ورياض المسائل ج1 ص482 وجواهر الكلام ج21 ص335 و 336 والمحاسن للبرقي ج2 ص320 وحلية الأبرار ج2 ص344.

(1) مصادر ذلك كثيرة، فراجع على سبيل المثال: قرب الإسناد ص45 و (ط مؤسسة آل البيت) ص94 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص83 و (الإسلامية) ج11 ص62 ومستدرك الوسائل ج11 ص68 وشرح الأخبار ج1 ص399 والإفصاح للمفيد ص118 و 125 وجواهر الكلام ج21 ص338 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص182 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص707 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص335 و 339 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج7 ص321 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص27.

(2) الآية 36 من سورة العنكبوت.

(3) راجع: كنز العرفان ج1 ص386 وجواهر الكلام ج21 ص333 ونهج الحق وكشف الصدق ص241 عن كتاب الأم ج4 ص233 باب: الخلاف في قتال أهل البغي، وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص331 وبحار

ذلك إلى أبي حنيفة أيضاً[1]، وإلى الشيباني كذلك[2].

ولعل عدم تركيز الأئمة «عليهم السلام» على بيان الحكم الواقعي في هذا المجال ـ إلا فيما قل ـ يرجع إلى علمهم بأن العنوان الثانوي لن يتبدل، ولسوف يبقى من اللازم العمل بالمن والكف، إلى حين ظهور الإمام المهدي «صلوات الله وسلامه عليه»[3].

الأنوار ج34 ص251 ومغني المحتاج ج4 ص123 ومطالب السؤول ص138 عن الحاوي الكبير ج13 ص104 وكشف الغمة ج1 ص124.

(1) مقتل الحسين «عليه السلام» للسيد المقرم ص68 عن: مناقب أبي حنيفة للخوارزمي (ط حيدر آباد) ص83 و 84 و (ط أخرى) ج2 ص344 و 345 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب للريشهري ج5 ص58.

(2) الغدير ج10 ص275 ومقتل الحسين للمقرم ص69 عن الجواهر المضية في طبقات الحنفية ج2 ص26.

(3) فقد جاء: أن حكم البغاة هو القتل، وأنه «عليه السلام» حين ظهوره «عجل الله تعالى فرجه» يهدم ما كان قبله، كما هدم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويستأنف الإسلام جديداً.. راجع: الغيبة للنعماني ص231 و 232 و 233 و (نشر أنوار الهدى) ص236 وعلل الشرايع ص154 و 150 وبحار الأنوار ج52 ص352 و 353 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج5 ص243 وج12 ص30 وراجع: جواهر الكلام ج21 ص336 و 335 و 334.

تطبيق آية سورة الحجرات على حرب الجمل:

وبعد.. فقد قررت الآية الشريفة في سورة الحجرات، وجوب قتال البغاة حتى يفيئوا إلى أمر الله سبحانه، قال تعالى:

(وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ)[1].

وقد طبقت الروايات هذه الآية الشريفة، على خصوص حرب البصرة، أي حرب الجمل، فليراجع على سبيل المثال، ما نقل عن الإمام الصادق «عليه السلام»، وعن عمار بن ياسر «رحمه الله تعالى»[2].

نعم.. هناك روايات أخرى قد جاءت مطلقة، أي أنها اكتفت بذكر سيرة أمير المؤمنين «عليه السلام» فيمن حاربه، وسكتت عن

---

(1) الآية 9 من سورة الحجرات.

(2) الكافي ج5 ص11 و 12 و 33 وج8 ص179 و 180 وتهذيب الأحكام ج6 ص116 و 137 و 144 و 155 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص73 و 74 وراجع ص26 و 27 و (الإسلامية) ج11 ص55 وراجع ص18 والبرهان ج4 ص207 وتفسير القمي ج2 ص321 وتفسير نور الثقلين ج5 ص85 عن روضة الكافي، والخصال ص276 وبحار الأنوار ج24 ص365 و 366 وج32 ص292 و 293 وج75 ص169 وج97 ص17 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج5 ص247 وج7 ص112 وتحف العقول ص290 ومستدرك الوسائل ج11 ص66 و 67.

تطبيق الآية.

ولعل من الممكن أن نفهم من ذلك: أن حرب صفين والنهروان كان أمرهما أعظم من حرب البصرة..

ولأجل ذلك نلاحظ: أن جهر أمير المؤمنين «عليه السلام» وأصحابه بكفر أهل البصرة أقل من جهرهم بكفر أهل صفين، والخوارج..

وقد تقدمت بعض تصريحاتهم بذلك في صفين..

وبالنسبة لحرب الجمل، نجد قول أمير المؤمنين «عليه السلام»:

«ما نزل تأويل هذه الآية إلا اليوم: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ..)**[1]»[2].

ومثل ذلك روي عن عمار، وحذيفة، وابن عباس، وأضاف البعض قوله: «وهو المروي عن أبي جعفر، وأبي عبد الله»[3].

---

(1) الآية 54 من سورة المائدة.

(2) وهذا يدل على عدم كون مانعي الزكاة في زمن أبي بكر، مرتدين، فإطلاق اسم: حروب الردة، على تلك الحروب فيه مسامحة ظاهرة.

(3) راجع: مجمع البيان ج3 ص208 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص359 والجمل للمفيد ص195 وفقه القرآن للراوندي ج1 ص370 والبرهان للبحراني ج1 ص479 وراجع: الإفصاح للشيخ المفيد ص125 والصراط المستقيم ج1 ص288 وبحار الأنوار ج32 ص283 وشرح نهج البلاغة

وعن علي «عليه السلام»، أنه قال يوم الجمل: «والله، ما قوتل أهل هذه الآية إلا اليوم (حتى قاتلتهم)، يريد قوله تعالى:

(وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ..)[1]»[2].

ولعل ذلك يرجع: إلى أن الشبهة كانت لدى بعض أهل الجمل موجودة بالنسبة لبعض الأتباع، بسبب وجود عائشة أم المؤمنين، وحتى بالنسبة لبعض القادة أيضاً، فإن وجود الشبهة لهم ممكن ولو كانت بصورة ضعيفة، فقد يكون الزبير قد زينت له نفسه: أنه لا يجب

للمعتزلي ج13 ص185 والتبيان للطوسي ج3 ص556 وتفسير نور الثقلين ج1 ص641 وتأويل الآيات ج1 ص149 ومجمع البحرين ج1 ص440 والشافي في الإمامة ج4 ص43 وتقريب المعارف ص378.

(1) الآية 12 من سورة التوبة.

(2) كنز العرفان ج1 ص387 وعوالي اللآلي ج2 ص102 و 103 وراجع: دعائم الإسلام ج1 ص389 وجواهر الكلام ج21 ص226 والمهذب (ضمن الينابيع الفقهية)، كتاب الجهاد ص105 وشواهد التنزيل ج1 ص275 وتقريب المعارف ص378 ومستدرك الوسائل ج11 ص64 والأمالي للطوسي ص131 وراجع: مناقب آل أبي طالب ج2 ص334 وبحار الأنوار ج32 ص190 و 203 و 233 و 283 ونور الثقلين ج2 ص189 و 190 وتفسير العياشي ج2 ص79 وبشارة المصطفى ص410.

أن يكون لعلي، الذي كان من أترابه من حيث السن، وإن كان يعرف أنه يتفوق عليه وعلى غيره، بالعلم، والزهد، والشجاعة، والفضل، والقرب، والقرابة، وفي كل كرامة وفضيلة ـ لا يجب ـ أن يكون لعلي «عليه السلام» حتى مع هذا التفوق، نفس الصلاحيات، التي كانت لرسول الله «صلى الله عليه وآله».

ولا يجب أن يحرم هو ـ بزعمه ـ وأمثاله من هذا الأمر، لاسيما بعد أن أشركهم عمر بالشورى المعروفة، وجعلهم يمدون أعناقهم إلى هذا الأمر، ويتشوفون إليه.

نعم.. قد يكون الزبير قد زينت له نفسه هذا وأمثاله. ولكن من المعلوم: أن فعل عمر وقوله لا يلغي شرع الله، ولا قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وإن احتجاجات أمير المؤمنين «عليه السلام» عليه، وعلى كل مناوئيه قد قطعت كل عذر، ولم تبق حيلة لمتطلب حيلة..

ولعل من يلاحظ مواقف وكلمات أمير المؤمنين في حرب الجمل، ولاسيما تحذيره لهم من سيف الأشتر، وجندب بن زهير، وكلامه مع القتلى، وغير ذلك، يجد: أنه «عليه السلام» كان متألماً ومتأسفاً لما انتهى إليه أمرهم بسبب سوء تقديرهم، وسوء اختيارهم، وصدودهم عن الحق.

ولكننا نجد مواقفه «عليه السلام»، وكلماته في صفين، أكثر تشدداً، وعنفاً، وصراحة.

وقد عرفنا كيف كان يجهر هو وأصحابه «رضوان الله عليهم»: بأن مناوئيه منافقون، قد أظهروا الإسلام، وأسرّوا الكفر، إلى أن وجدوا عليه أعواناً.. كما أنه «عليه السلام» لا يعترف لمعاوية ولا لأصحابه بإيمان، ولا بإسلام.. الأمر الذي يشير إلى أنه «عليه السلام» يرى: أن بغي هؤلاء أعظم وأشد وأخطر، وأنه لا شبهة لهم ـ تجيز عدَّهم في جملة أهل الإسلام، ولاسيما على مستوى القادة منهم ـ حتى ولو كانت تافهة، وغير معقولة..

وروي: أن الخوارج سألوا علياً «عليه السلام» عن سبب قوله لهم في صفين:

«اقتلوهم مدبرين، ونياماً، وأيقاظاً، وأجهزوا على كل جريح، ومن ألقى سلاحه، فاقتلوه»؟!

فأجابهم «عليه السلام»: بأن سبب ذلك هو: أن «لهم دار حرب، قائمة، ولهم إمام منتصب، يداوي جريحهم، ويعالج مريضهم، ويهب لهم الكراع والسلاح»(1).

وحسب نص آخر: إنه «عليه السلام» في صفين: «..قتل المقبل

(1) جامع أحاديث الشيعة ج13 ص104 ومستدرك الوسائل ج2 ص253 و (ط مؤسسة آل البيت) ج11 ص59 - 61 عن الحسين بن حمدان في الهداية، وقال: رواه القاضي النعمان في كتاب شرح الأخبار، عن أحمد بن شعيب الساري، بإسناده عن ابن عباس مثله، باختلاف يسير.

والمدبر، وأجاز على الجريح»(1).

ومقتضى ما تقدم، ولا سيما الرواية الأولى، هو جواز قتلهم ـ كالمشركين ـ بكل وسيلة، حتى بالحيات والعقارب، وبإلقاء السم، وإن استشكل به جمع من الفقهاء ـ وبالمنجنيق، وبغير ذلك ما يعم إتلافه، وغيره.. مع الأمن من لحوق الضرر بغيرهم، إلا إذا توقف دفعهم عليه، فيجوز حينئذٍ، حتى ولو أصيب غيرهم ممن لا يقاتل، وذلك بمقدار ما ترتفع به الضرورة.

عودة إلى الأسئلة المطروحة:

ولكي تتضح الأجوبة على الأسئلة التي ذكرناها في بداية حديثنا هذا حول سبب عدم رضاه بنشر راية رسول الله في صفين مع أنه قد أخرجها ونشرها في حرب الجمل نقول:

إن راية رسول الله «صلى الله عليه وآله» راية رحمة وعفو، ورفق، ونشر هذه الراية معناه حسم الأمر من موقع الرفق، والإكتفاء بتفريق جمعهم، وإعادتهم إلى دائرة الطاعة والانضباط، بعد أن

---

(1) تهذيب الأحكام ج6 ص156 والكافي ج5 ص33 ووسائل الشيعة (آل البيت) 15 ص74 و (الإسلامية) ج11 ص55 و 56 وبحار الأنوار ج33 ص446 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص656 ورياض المسائل ج1 ص482 ومنتهى المطلب ج2 ص987 وعن رجال الكشي ص142 وعن تحف العقول ص116. وراجع: دعائم الإسلام ج1 ص394.

يتخلوا عن هدفهم الأقصى، ولا يبقى لهم فئة، أو قوة يستراح إليها، ويعتمد عليها في إعادة الكرة على أهل الإيمان، ولأجل ذلك لا تقسم أموالهم إلا ما حواه العسكر. وهذا كان حال الناكثين..

أما حال أهل صفين فلم يكن كذلك، فقد كان لمعاوية فئة لمن يريد أن يعيد الكرة. وكان له أنصاره وأتباعه، والقائمون بأمره، والمهتمون بحفظ سلطانه.

فلم يكن هؤلاء أهلاً للرحمة، ولا مورداً للرفق، أو العفو.. بل كان لا بد من مواصلة الحرب معهم، وكسر شوكتهم.. ولا مانع من اتباع المدبر، وقتل الأسير، والإجهاز على الجريح، لأن حفظهم إنما يفيد أعداء أهل الإيمان، ويمكنهم من محاربة الإسلام بهم، فلا بد من معاملتهم بالشدة والصلابة، والحزم..

فظهر أن فريق أهل صفين لا يحسم أمره في تلك الحرب، بل لهم مدة يبلغونها..

فنشر الراية النبوية إذن سيكون في غير الموضع الذي ينبغي أن تنشر فيه..

والإمامان الحسن والحسين «عليهما السلام» كانا واقفين على هذه الحقيقة، ولكن لم يكونا هما اللذين ينبغي لهما بيانها.. بل كان المطلوب هو أن يسمعها الناس من أمير المؤمنين «عليه السلام» نفسه، وكان لا بد للناس أن يروا كيف أن علياً «عليه السلام» ملتزم بما يفرضه عليه شرع الله، ولا يتنازل عنه، حتى لو توسط عنده

أقرب الناس وأحبهم إليه، وأعزهم عليه، وأكرمهم عنده، كالحسنين «عليهما السلام»، وعمار بن ياسر..

فظهر بما ذكرناه: أن وساطتهما لا تعني جهلها بالحقيقة التي بينها أبوهما، بل كان المطلوب منهما: هو أن يتخذا نفس هذا الموقف الذي اتخذاه، وكان المطلوب من علي «عليه السلام» وحده، أن يتولى هو بيان الأسباب التي دعته لتلك المواقف.. خصوصاً، وأن المطلوب هو أن لا يبقى لأحد مجال لإشاعة أن ما يقوله الحسنان «عليهما السلام» وغيرهما.. قد لا يتطابق مع الأسباب التي يحتفظ بها علي لنفسه، ويبوح بها عند اقتضاء الحاجة..

الفــهـــارس

1 - الفهرس الإجمالي
2 - الفهرس التفصيلي

1 - الفهرس الإجمالي

الفصل التاسع: عقر الجمل.. 7

الفصل العاشر: عمار والأشتر.. وعائشة............................... 39

الفصل الحادي عشر: أحداث قتالية..................................... 61

الباب الثالث عشر: التحريف والتزييف..

الفصل الأول: من روايات الكذابين.. 89

الفصل الثاني: حديث القعقاع.. من أكاذيب سيف.. 111

الفصل الثالث: دفاعهم عن عائشة.. 167

الفصل الرابع: علي × يدافع عن الناكثين.. 201

الباب الرابع عشر: نتائج وآثار.. 239

الفصل الأول: المنهزمون.. والمستأمنون.. والجرحى.. 241

الفصل الثاني: الشهداء.. والقتلى.. 261

الفصل الثالث: الغنائم.. والأموال.. والسبايا......................... 301

الفصل الرابع: علي × وبيت المال.. 327

الفصل الخامس: السيرة في أهل القبلة.. 339

الفهارس:.. 367

2 - الفهرس التفصيلي

الفصل التاسع: عقر الجمل

عائشة تريد قتل علي ×: 9

قرع الهودج: 10

أردت أن تقتليني؟!: 11

عائشة قتلت عثمان:.. 11

هل نال عائشة شيء من السلاح؟!: 12

ملكت فاسجح:.. 13

عقر الجمل.. وما بعده: 14

الجمرة يصب عليها الماء: 21

شجاعة عائشة!!:.. 22

عائشة لا ترحم أتباعها، ولا أعداءها:.................................... 23

اعقروه لعنه الله: 24

لماذا لا يقتل الجمل أولاً؟!: 28
أدرك أختك فوارها:... 28
لماذا لم يعاقب عائشة؟!: 30
على بغلة رسول الله ’ : 31
سؤال واحد!! بلا جواب:.. 31
رقة عائشة، وخشونتها في آن:.. 32
لمن تهتم عائشة:... 33
آمنته وآمنت جميع الناس:... 34
سؤال علي × عن حالة عائشة: 35
ابن العاص يحب قتل عائشة:.. 36

الفصل العاشر: عمار والأشتر.. وعائشة..

لست لك بأم:.. 41
كيف رأيت ضرب بنيك: 45
أتيتم مثلما نقمتم: 46
قصة أعين بن ضبيعة: 47
غفر الله لنا ولكم!!:... 49
لو لم يعقر الجمل!!:.. 50
من الذي عقر الجمل؟!: 51

في كل واد أثر من القعقاع!!: 51
دور القعقاع:.. 56
هذا الشعر ليس لعلي ×:.. 57
إحراق الجمل:.. 59

الفصل الحادي عشر: أحداث قتالية..

بداية: 63
ابن الحنفية يصرع مروان: 63
شاهت الوجوه:.. 65
هل من مهرب؟!:... 68
إن عسلك لطائفي: 69
أمان الخائفين:.. 72
علي × مع القرآن: 74
حواري الرسول.. وصاحبه يوم أحد: 76
علي × مع الحق:... 77
أتكون فتنة أنا أميرها؟!:.. 79
تبارك الذي أذن للسيوف: 80
ذو الشهادتين مع علي ×: 81

الباب الثالث عشر: التحريف والتزييف..

الفصل الأول: من روايات الكذابين..

مكذوبات في حرب الجمل: 91
هل فوجئت عائشة بالهزيمة؟!:.. 92
كعب بن سور: خبثٌ أم سذاجة؟!:.. 93
أبى القوم إلا القتال: 94
لماذا الأدراع؟!: 95
عائشة تريد الصلح: 96
رواية عائشة للمفاجأة بالهزيمة:.. 97
طلحة دخل البصرة بعد إصابته:.. 98
الشعر الذي تمثل به طلحة: 98
بقية حديث الجرمي: 99
الصلح نهج وشعار: 101
الصبيان، ثم العبيد، ثم السفهاء: 102
الخندق في حرب الجمل:.. 104
غنائم الحرب: 105
الأشتر يقول على ما قتلنا الشيخ؟!.................................... 106

الفصل الثاني: حديث القعقاع.. من أكاذيب سيف..

بطولات وأدوار مفتعلة:.. 113
تزويرات سيف: أهداف.. ونتائج:.. 128
رؤساء الجماعة، ورؤساء النُّفّار:.. 128
مؤامرة السبأية:... 132
السبائيون يبطشون بعشائرهم: 132
ترك القرآن:... 135
رأي القعقاع ورأي علي ×: 137
التناقض الظاهر: 139
علي ×: خلافة أبي بكر وعمر وعثمان نعمة:......................... 140
لا يرتحلن من أعان على عثمان:...................................... 141
عبقرية ابن السوداء: 144
حديث أبي الجرباء: 145
شكوك الزبير وموقع علي×:.. 145
تزويرات أخرى: 146
الإفتراء على علي × وأصحابه:... 147
الصلح دعوة علوية:.. 149
تركناهم ما تركونا:.. 151

علي ×: قتلى الفريقين في الجنة!!.. 152

الجنة لمن يصر على الباطل:... 156

معاملة علي × لبعض أصحابه:... 158

أبناء القبائل يبطشون بأهلهم: 160

مفارقات لا تستقيم:... 161

لا تقتلوا مدبراً ولا تجهزوا على جريح:.................................. 162

المطلوب هو الإبهام:.. 164

إن رد علي × الصلح: 164

القعقاع شخصية وهمية:... 165

الفصل الثالث: دفاعهم عن عائشة..

ندم عائشة وتوبتها:... 169

هل ندمت عائشة حقاً؟!:.. 171

ليس البغي معصية: 173

عائشة لم تتبرّج: 181

عائشة لم تجمع الناس للحرب: 184

لا حاجة إلى ولي الدم:.. 186

عداوة الأحماء:.. 191

عائشة تدافع عن نفسها: 192

عقيدة الجبر ليست إسلامية: 196

الفصل الرابع: علي × يدافع عن الناكثين..

كيف بدأ القتال؟!:.. 203
يجب على الناكثين أن يحاربوا علياً ×:.................................. 204
تلهف علي × على عثمان:... 206
سند الحديث:... 207
هل طاش عقله × لقتل عثمان؟!: 208
خذ لعثمان مني حتى ترضى: 212
على سررٍ متقابلين: 213
متى حدث هذا؟!: 215
وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ:.. 216
لماذا التهديد والضرب؟!: 221
القصر الذي تداعى:.. 223
ضربه بالدواة فأخطأه:.. 225
إعرف الحق تعرف أهله: 225
توضيحات للمجلسي &:... 227
كيف؟! ولماذا؟!:.. 228
التطبيق على المورد: 230

سعد وابن عمر ليسا أئمة في الخير:................................. 232
إنك ملبوس عليك:.. 237

الباب الرابع عشر: نتائج وآثار..

الفصل الأول: المنهزمون.. والمستأمنون.. والجرحى..

المنهزمون:.. 243
ممن يستجيرون.. وبمن؟!:... 249
علي × والأسرى:.. 251
المستأمنون من فتيان قريش: 253
نحن أخوة يوسف:.. 258
علي يخبر القرشيين بالغيب:... 258
الجرحى يتسللون إلى البصرة:... 258
الفصل الثاني: الشهداء.. والقتلى.. 261
القتلى في حرب الجمل: 263
تسأل عن القتلى وتترحم عليهم:.. 263
الثراء الفاحش:... 265
دفن الشهداء وقتلى الأعداء: 267
علي × شاهد على الخلق:... 269
علي × يكلِّم القتلى:.. 270

مقدمة لا بد منها: 277
هذا العابد المجتهد: 278
البغلة الشهباء:... 278
طلحة وكعب بن سور:.. 279
الوعد الحق: 282
توبة طلحة: 283
هذا رأس الناس: 286
يعسوب قريش، واللباب المحض: 288
الأقرب.. والأصوب: 291
علي × والعشائرية:.. 291
مفارقات ذات مغزى:.. 293
وهل تيم إلا أعبد وإماء؟!: 295
بنو تيم قبيلة ذليلة: 297
أميرة المؤمنين: عائشة: 299

الفصل الثالث: الغنائم.. والأموال.. والسبايا..

في حرب الجمل: 303
سجاحة عفو علي ×:... 303
فيومئذ تكلمت الخوارج:... 312

تحل الدماء، ولا تحل الأموال والذرية:.............................. 313
لماذا لا يتبع المدبر؟!:.. 314
رواية مكذوبة على الأشتر:... 315
علي × لم يخمس أهل الجمل:... 318
علي × آمن الأسود والأحمر:... 319
كذلك السيرة في أهل القبلة:... 319
عائشة هي الرأس والقائد:... 324
أيكم يأخذ عائشة في سهمه؟!:... 324

الفصل الرابع: علي × وبيت المال..

يا دنيا غري غيري:.. 329
زهد أمير المؤمنين:.. 330
خطبة أمير المؤمنين بعد قسمة المال:................................. 333
لماذا دعا × القراء؟!:... 334
تصحيح خطأ:.. 335
هذا جناي، وخياره فيه:.. 336
نظرة علي × إلى المال:.. 336
من يطعن على علي: السبئية أم الخوارج؟!:......................... 337
ما ازداد عدوكم إلا حقداً:... 337

الفصل الخامس: السيرة في أهل القبلة..

هو خاصف النعل:... 341
هل المقصود التعمية؟!: 345
النبي ′ يصف علياً ×:.. 346
نظرة علي أمير المؤمنين × للبغاة:................................... 350
سيرة علي × في البغاة: 355
تطبيق آية سورة الحجرات على حرب الجمل:...................... 358
عودة إلى الأسئلة المطروحة: 364
الفهارس:.. 367
1 ـ الفهرس الإجمالي.. 369
2 ـ الفهرس التفصيلي 371